

نقود العالم

متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟

السيد محمد الملط



الهيئة المصرية العامة للكتاب

نقود العالم

متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟


مكتبة الأسرة
٢٠١٣

نقود العالم
متى ظهرت؟ و متى اختفت؟

دراسة مقارنة

لوجهتي نظر الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية

السيد محمد الملط



نقود العالم: متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟

الملط ، السيد محمد.
نقود العالم : متى ظهرت؟ ومتى اختفت؟: درسة مقارنة لوجهتى نظر الحضارة الغربية و الحضارة الإسلامية / السيد محمد الملط
.ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٣.
٢٧٢ص ، ٢٠سم . (إنسانيات)
تدمك ٩ـ ٦٤٤ـ ٤٤٨ـ ٩٧٧ـ ٩٧٨.
١ـ النقود.
أـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٦٧٤/٢٠١٣
I.S.B.N 978- 977- 448-644-9
ديوى ٣٣٢,٤

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذًا هو صاحب الحلم، وليس بوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريًا على عادته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعًا من الحمير النظيفة المطهمة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى ميادين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفيا بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق. هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه للحقيقة ليس

غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم أن المشروع أنعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحيانا.

وبعد ثورة ٢٥يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كان هذه الجهات من هنا، أم كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق فى كل عنوان تختار، وسيطر هاجس الإمكانات المحدودة التى أخبرتنا بها الهيئة فى كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:

جودة الكتاب أولاً، ومدى تلبيته، أولاً أيضًا، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف، ويستمتع، وأن ينمى إحساسه بالبشر، وبالعالم الذى يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبدًا، لم تشغل نفسها لا بكاتب، ولا بدار نشر، ولا بأى نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التربية الحسنة، فهو بسبب من ضيق ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذى انشغل به قديمًا، مولانا الحكيم.

لا نزعم، طبعًا، أن اختياراتنا هى الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيدًا يعنى أنك تركت آخر هو الأفضل دائمًا، وهى مشكلة لن يكون لها من حل أبدًا. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، ميراث البشرية العظيم، والباقى.

إبراهيم أصلان

ذَهَبُ العالم... أين ذَهَبَ؟

من المستفيد من التضخم النقدى.. ومن المتضرر؟

هل يمكن معالجة التضخم النقدى بغير الذهب والفضة؟

هل هناك علاقة مباشرة بين النقود والعرض والطلب؟

تقديم لإطار بحث موضوعات الكتاب

يشتمل بحث موضوع النقود على ثلاثة أبواب مقسمة إلى عشرة فصول يسبقها تمهيد وتنتهى بخاتمة تلخص النتائج.

وتتكون المقدمة من تمهيد لربط الموضوع بالمشروعية الإسلامية وبالنظام الاقتصادى الإسلامى مقارنًا بالنظم الاقتصادية الوضعية ـ الحر الرأسمالى والاشتراكى.

ويتكون صلب البحث من ثلاثة أبواب على النحو التالى:

الباب الأول: النقود.

الفصل الأول: يقدم عرضًا تاريخيًا عن النقود وكيف أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة حجم التبادل السلعى بين الأفراد والجماعات مما كان سببًا فى اكتشاف النقود السلعية ثم تطورت إلى نقود معدنية ثم استقرت على معدنى الذهب والفضة.

والذهب والفضة هما اللذان يحققان الصفات المثالية للنقود فهما لا يصدآن ولا يتأثران بالأحماض ويسهل تشكيلهما ويستحيل

تزويرهما لانفرادهما برنين خاص وملمس خاص وبريق خاص.كما إن الكميات المعروضة منهما تتناسب طرديًا مع الناتج من السلع والخدمات، وهما يحظيان بالقبول العام فى كل زمان وفى كل مكان ومن جميع الأفراد.

وقد تم التأكيد على أن النقود من ذهب أو فضة لا تشبع الحاجات الفطرية مباشرة فهى مجرد إيصال يخول لصاحبه الحق فى جزء من الناتج من سلع وخدمات وهذه الأخيرة هى التى تشبع حاجات الإنسان، ولكن الإيصال المصنوع من الذهب أو الفضة فقط هو الوحيد غير القابل للتزوير وما يصنع من سواهما فهو سهل التزوير.

الفصل الثانى: وفيه أوضحنا موقف الإسلام من النظام النقدى العالمى القائم على معدنى الذهب والفضة (النقدين) والذى أقره الإسلام ثم وضع له من الضوابط ما يضمن به حسن قيامه بوظائفه. فقد حرص الإسلام على ثبات قيمة النقود وحيادها وتوفير السيولة اللازمة لتحريك النشاط الاقتصادى.

وبهذا تحقق التوازن فى الأسعار وتحقق الاستقرار الاقتصادى والثبات النسبى لأسعار السلع لمدة تقرب من عشرة قرون. ولم تتأثر الأسعار إلا بالتغيرات الحقيقية فى الإنتاج السلعى والخدمى فقط. وكان الدينار والدرهم الإسلاميان محل ثقة وقبول الجميع داخل وخارج الدولة الإسلامية ويقومان بوظيفة النقود العالمية ـ مع باقى العملات الأخرى من الذهب والفضة.

الفصل الثالث: يبحث دور الحضارة الغربية فى موضوع النقود. وقد ذكرنا أن النهضة الأوروبية بدأت متمسكة بنفس مبادئ النظام النقدى الطبيعى الذى يعتمد على المعدن النفيس من الذهب والفضة، ثم بدأت المحاولات من جانب الصيارفة (تجار العملة/ النقود) للانحراف بالنظام الطبيعى نحو أهدافهم مستخدمين فى ذلك شتى الوسائل الدعائية والمغريات ومشجعين وموجهين للأبحاث العلمية التى تنظر لرأيهم بالوسائل المادية والأدبية.

وقد بدأ الانحراف بطيئًا وتدريجيًا ثم زاد معدله بمرور الزمن حتى انتهى إلى انفلات تام وانهيار كامل للنظام النقدى العالمى فى القرن العشرين.

وأول هذه الانحرافات تتمثل فى فرض رقابة على النقد فأنشأت كل دولة إدارة تختص بمراقبة دخول وخروج المعدن النفيس (الذهب) وكان لدى هذه الإدارة من الصلاحيات القانونية ما يمكنها من التحكم فى التدفقات النقدية من وإلى البلاد.

وثانى هذه الانحرافات هو اتخاذ النقود سلعة للاتجار فيها وما ترتب على هذه التجارة من تبرير للربا وتحوير اسمه إلى الفائدة، ولزيادة رواج تجارة النقود قامت البنوك باشتقاق النقود المصرفية وتوسعت فى منح الائتمان.

وثالث هذه الانحرافات كان سحب المعدن النفيس (الذهب) من التداول وتجريد النظام النقدى من الغطاء الذهب مع اكتناز الذهب فى أقبية تحت الأرض.

الفصل الرابع: وفيه تم عرض نشأة ودور المنظمات النقدية الدولية، فقد شهد العالم فوضى نقدية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ وانهارت نقود كثير من الدول لتآكل قوتها الشرائية.

وقبيل نهاية الحرب العالمية الثانية قرر الحلفاء وجوب تحقيق سلام نقدى عالمى جنبًا إلى جنب مع السلام العسكرى والسياسى يكون قوامه تثبيت قيمة العملات الدولية مع ضمان حرية التبادل. وهكذا نشأت فكرة صندوق النقد الدولى.

وقد وقَّع الحلفاء على اتفاقية برتون وودز سنة ١٩٤٤ وفيها تم ربط عملات جميع الدول بالدولار الأمريكى الذى قيم بـ ٣٥ دولارًا لكل أوقية من الذهب الخالص. وبمجرد أن وضعت الاتفاقية موضع التنفيذ دب الخلاف بين أعضاء صندوق النقد الدولى: فريق يرى أن الاتفاقية أعادت الذهب إلى عرش النظام النقدى العالمى ليقوم بوظيفته كعملة دولية تعمل على استقرار النظام النقدى العالمى، بينما يرى الفريق الآخر بزعامة كينز أن الاتفاقية تعنى التخلى عن نظام الذهب.

وخلاصة الأمر أن صندوق النقد الدولى فقد هيبته أمام الدول الصناعية الغنية وأخذ يرصد المتغيرات النقدية فى العالم دون أن يكون لديه السلطة للتحكم فيها.

وبانتهاء الحرب كانت جميع دول العالم تقريبًا بحاجة إلى المعونات الاقتصادية والتى قدمتها لهم الولايات المتحدة الأمريكية

دون خفض يذكر لمستوى المعيشة للمواطن الأمريكى ـ واكتملت قوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية فزاد دعم الدولار الأمريكى المدعوم أصلاً بغطاء من الذهب واحتل الدولار عرش النظام النقدى العالمى بجدارة واتخذت منه كثير من البنوك المركزية غطاء لعملاتها وكلما زاد الطلب على الدولار زادت ثقة الدول والأفراد فيه وارتفعت قيمته بالنسبة إلى باقى العملات الأخرى وإن شئت فقل ثبتت قيمته بينما انخفضت قيمة العملات الأخرى.

ومع بداية الستينيات بدأت تظهر كل من اليابان وألمانيا الغربية كقوتين اقتصاديتين تحققان معدلاً طيبًا من النمو بينما يتراجع معدل النمو فى الولايات المتحدة والتى ازدادت معاناتها بعد التورط فى حرب فيتنام فبدا ظهور العجز فى الميزانية الأمريكية وتم تمويله بإصدار نقد ورقى دولارى لا يقابله ذهب، ومن هنا بدأت موجات التضخم للدولار الأمريكى، واهتزت ثقة الناس به فازدادت قيمته انخفاضًا.

وعندما أصبحت الولايات المتحدة عاجزة تمامًا عن الوفاء بالتزاماتها الدولية الرسمية بتغيير دولاراتها المنتشرة فى العالم بسعر ٣٥ دولارًا للأوقية من الذهب ـ أعلنت رسميًا فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ تحللها من هذا الالتزام، وهكذا ضربت تفليسة فى مواجهة دائنيها. وبهذا الإجراء ثبت عجز الدولار الأمريكى المتضخم عن تقديم أداة ثابتة لقياس القيم أو الاحتفاظ بالثروات دون تناقصها.

وكان من نتيجة ذلك أن أسرعت الدول الأوروبية بتكوين نظام نقدى خاص بها فى محاولة منها لإيجاد حالة من الاستقرار النقدى ولو على نطاق دول المجموعة الأوروبية وقد ثبت لهم فشله فى كبح جماح التضخم النقدى رغم أنه نظام شديد التعقيد وصعب التطبيق على عكس ما تتسم به قاعدة الذهب.

وقد ترتب على وقف تحويل الدولار إلى ذهب انهيار النظام النقدى الدولى وتعدد أسعار الصرف وتعدد أسعار الفائدة واختلاف معدلات التضخم فى الدول المختلفة. هذه العوامل مجتمعة هيأت لظهور أكبر سوق نقد دولية ظهرت فى التاريخ اتخذت صورة كميات كبيرة جدًا من النقود تمثل زيادة فى السيولة الدولية تندفع شرقًا وغربًا شمالاً وجنوبًا بهدف تحقيق أكبر ربح نقدى لصالح المؤسسات المالية والتى لا تخضع لسيطرة السلطات الرسمية وكان من شأن ذلك أن ازداد التضخم النقدى جموحًا على مستوى العالم.

الباب الثانى: التضخم النقدى.

الفصل الأول: وفيه محاولات لتحديد مفهوم التضخم النقدى. ففى الظروف الطبيعية يحدث توازن بين كمية النقود المتداولة وبين حجم السلع المعروضة والمطلوبة فى نفس السوق، ويستقر المستوى العام للأسعار عند مستوى التوازن الطبيعى، هذا بافتراض أن النقود محايدة تمامًا ولا تتدخل فى عمليتى العرض والطلب.

أما إذا تخلت النقود عن حيادها وتحولت هى نفسها إلى سلعة تُعرض فى السوق للبيع وتُطلب للشراء ولها عائد يسمى الفائدة فإن

ذلك قد أدى إلى زيادة المعروض من النقود بطريقة غير طبيعية ونتج عنها زيادة غير طبيعية فى المستوى العام للأسعار - أى فى أسعار جميع السلع والخدمات بلا استثناء - فهذا هو التضخم النقدى الذى لم يشهده العالم إلا فى القرن العشرين.

ومن العدل التفرقة بين حالتى الغلاء والرخاء من جهة وحالتى التضخم والانكماش من جهة أخرى، ففى حالة حياد النقود وثبات كمياتها فإن التغير فى المستوى العام للأسعار هبوطًا أو صعودًا يعد رخاء أو غلاء على التوالى. أما فى حالة تخلى النقود عن حيادها وزيادة أو نقص كمياتها فإن التغير فى المستوى العام للأسعار - بفرض ثبات الناتج المادى - صعودًا أو هبوطًا يعد تضخمًا أو انكماشًا على التوالى.

وقد ضربنا أمثلة لذلك بالرخاء والشدة فى عهد يوسف عليه السلام وفى عهد الحاكم بأمر الله الفاطمى، وعددنا بعض مظاهر التضخم النقدى خلال القرن العشرين.

وابتداء من العقد السابع من القرن العشرين ثبت أن العالم الرأسمالى يعانى من ظاهرة التضخم الركودى بمعنى أن البطالة أصبحت تتعايش مع التضخم النقدى تمامًا كما كانت تلازم مرحلة الركود الاقتصادى، وهذا عكس ما كان يعتقد يقينًا طبقًا لآراء المدرسة الكينزية والتى تقول إن التناسب بين البطالة والتضخم النقدى عكسى. وإذا بهم يفاجئون بأنه أصبح طرديًا.

وتسببت ظاهرة التضخم الركودى فى فقدان الثقة فى النظام

الاقتصادى العالمى والنظام النقدى العالمى بل وفى المشتغلين بالعلوم الاقتصادية.

الفصل الثانى: وفيه تم عرض الآثار الاقتصادية للتضخم النقدى على المستوى القومى (المحلى) وعلى المستوى العالمى.. فعلى المستوى القومى عانى الناس من الارتفاع المستمر لنفقات المعيشة وأصابهم القلق على المستقبل لهم ولأولادهم وفقدوا الثقة فى النقود الورقية ثم إن الدخول والثروات أعيد توزيعها لصالح أصحاب المهن والرأسماليين وعلى حساب ذوى الدخل المحدود.. وأخيرًا هبط الطلب الفعال فهبط الإنتاج.

وعلى المستوى العالمى تسبب التضخم النقدى فى فقدان معظم دول العالم الثالث قيمة احتياطياتها من النقد الأجنبى، كذلك زاد الخلل فى الميزان التجارى لصالح الدول الغنية وعلى حساب الدول الفقيرة، وزادت مديونيات دول العالم الثالث ووقعت معظمها فى مصيدة الديون، وانخفض حجم التجارة الدولية فحدث توقف جزئى للإنتاج، وعرقل التضخم خطط التنمية فى الدول النامية، وقد استخدم التضخم عمودًا لتفريغ ودائع الدول البترولية بالبنوك الغربية من قيمتها.

الباب الثالث: تفسير وعلاج التضخم النقدى.

الفصل الأول: خصصناه لتفسير وعلاج التضخم فى حالة النقود المعدنية وقدمنا نظرية كمية النقود لأرفنج فيشر، يستفاد من معادلة فيشر أنه بفرض ثبات حجم الناتج من السلع والخدمات

وبفرض ثبات سرعة تداول النقود فإن زيادة أو نقصان كمية النقود المتداولة تسبب ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار ثم قدمنا النظرية الحدية لفون فايزر والتى تقول بافتراض ثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود فإن النقص فى المعروض من النقود سوف يزيد المنفعة الحدية للنقود بينما تتناقص المنفعة الحدية للسلع والخدمات فتنخفض أسعارها، أما إذا زاد المعروض من النقود فإن المنفعة الحدية لها تقل وتزداد المنفعة الحدية للسلع والخدمات فترتفع أسعارها والنتيجة النهائية للتحليل الحدى لم تختلف عن النتيجة التى توصلت لها نظرية كمية النقود.

وفى تسير لكينز قبل إصداره النظرية العامة بأكثر من عشر سنوات ربط بين متوسط تكلفة إنتاج الوحدة المنتجة من الدخل وبين المستوى العام للأسعار ثم خلص إلى أن زيادة كمية النقود قد سببت ارتفاع المستوى العام للأسعار وهى ـ كما نرى ـ نتيجة لا تختلف كثيرًا عن نظرية كمية النقود.

الفصل الثانى: وخصصناه لتفسير وعلاج التضخم فى ظل النقود الورقية غير المغطاة بالذهب.

فقد تبنت المدرسة السويدية نظرية التوقعات فتقول بنت هانسون: إن الادخار والاستثمار قد لا يتساويان وهذا يؤدى إلى تقلب المستوى العام للأسعار صعودًا وهبوطًا فإذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط ترتب على ذلك زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى مما يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وقد

اهتمت هذه المدرسة بالاقتصاد النقدى فالمعروض من النقود والأوراق المالية يعتبر سلعًا معروضة بالسوق وعليها طلب وفى هذا تختلف عن السابقين لها والذين نادوا بحياد النقود.

والنتيجة النهائية التى توصلت إليها هى أن فائض المعروض النقدى والأصول المالية تسبب ضغطًا تضخميًا يدفع المستوى العام للأسعار إلى أعلى. وفى هذا تتشابه مع نظرية كمية النقود. ثم نأتى إلى النظرية العامة لكينز والذى اعتبر أن الإنفاق هو المحدد الرئيسى للمستوى العام للأسعار، والإنفاق القومى عنده يشتمل على الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومى، وهو - أى الإنفاق - يمثل الطلب الفعال، وبافتراض وجود جهاز إنتاجى مرن وبافتراض حالة انكماش (بطالة) فيرى كينز أن التوسع فى الإصدار النقدى الورقى سوف يتسبب فى دفع عجلة الإنتاج ويتحقق للمنتجين أرباح تحفزهم على زيادة الإنتاج ورغم ارتفاع أثمان السلع بسبب انخفاض قيمة النقود فإن كينز يرفض أن يسميه تضخمًا بالمعنى التقليدى ولكنه يطلق عليه تضخم تكاليف الإنتاج أو تضخمًا جزئيًا ينشأ - فى رأى كينز - بسبب الاختناقات الناشئة عن نقص بعض عوامل الانتاج. أما بعد الوصول إلى حالة الرواج وتحقيق التوظف الكامل فإن أى زيادة فى الطلب الفعال (كمية النقود الورقية) لن تنجح فى زيادة العرض الكلى (من السلع والخدمات) وسوف تتسبب فى رفع المستوى العام للأسعار بصورة تضخمية والنتيجة الأخيرة تتماثل تمامًا مع نظرية كمية النقود.

ولكن يبقى لكينز الفضل فى شن حملة شديدة على الفائدة والتى اعتبرها عائقًا يحول بين المجتمع والوصول إلى حالة التوظف الكامل وقد اتهم آخذو الفوائد بالحصول على دخل بلا جهد بل إنها تعتبر بمثابة بمثابة رشوة يقدمها لهم المجتمع للسماح باستخدام أرصدتهم المكنزة فى البنوك، كذلك حمل حملة شعواء على اكتناز ذهب العالم فى أقبية تحت الأرض. ولقد كان كينز موفقًا فى تشخيص الداء للنظام الرأسمالى الربوى (اكتناز ذهب العالم ومنعه من التداول + التعامل بالفوائد الربوية). وكان منطق الأمور أن يطالب بتحرير ذهب العالم من سجونه وترك الحرية لانتقال النقود ويطالب بالغاء التعامل بالفوائد الربوية حتى يتحقق مستوى التشغيل الكامل، ولكن كينز لم يفعل ذلك، وكانت حلوله المقترحة غير متسقة مع مقدماته. فقد ترك الحل المنطقى واقترح بدلاً منه إصدار نقد ورقى رخيص متخيلاً أنه يحل المشكلتين معًا.

وحقيقة الأمر أن الواقع الاقتصادى المطبق فى عدد من الدول منها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية كان يستخدم نقودًا ورقية ويتعامل بالفوائد قبل صدور النظرية العامة بعقد من الزمان وكان المطلوب من كينز صياغة نظرية تقنن الوضع الموجود فعلاً وهو ما قام به خير قيام ولهذا يقول فريدمان إن النظرية العامة لكينز أحدثت دويًا هائلاً فى مدرجات الجامعات فقط وليس لها تأثير فى الواقع الذى سبقها فعلاً.

ثم نصل إلى مدرسة شيكاجو والتى تمثل وجهة نظر النقديين الجدد بزعامة ميلتون فريدمان فقد لاحظوا ـ وبحق ـ أن جميع التحليلات التى تبحث فى أسباب التغير فى المستوى العام للأسعار تنتهى حتمًا ودائمًا إلى إثبات وجود علاقة واضحة وصريحة بين الزيادة فى كمية النقود المتداولة والزيادة فى المستوى العام للأسعار.

فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة وليس له صلة بحالتى جمود الأجور أو جمود الأسعار وهذا عكس ما يقول به منحنى فيلبس (الكينزيون) والسبب الرئيسى للتضخم هو النمو المتزايد لكمية النقود المتداولة بنسبة تفوق النمو فى كمية الإنتاج. وخلاصة نظرية كمية النقود فى ثوبها الجديد ـ وطبقًا لصياغة مدرسة شيكاجو ـ تؤكد أن التضخم ينتج عن زيادة متوسط نصيب الوحدة من كمية النقود المتداولة وبالتالى فإن مشكلة التضخم تنحصر فى إفراط البنك المركزى فى عملية طبع وإصدار النقود الورقية وكذلك تساهله فى مراقبة وضبط الجهاز المصرفى (البنوك التجارية) والتى تخلق كميات كبيرة من النقود وأشباه النقود (وسائل الدفع).

وللمحافظة على استقرار الأسعار لابد من ضبط معدل نمو كمية النقود لتتناسب مع معدل نمو الإنتاج من السلع والخدمات وعدد السكان وهنا تعطى المدرسة أهمية خاصة للسياسة النقدية فى مكافحة التضخم ومع اتفاقنا فى التحليل والنتائج التى توصلت لها مدرسة شيكاجو إلا أننا نلاحظ أمرين: أولاً تجاهلها التام لدور

الفائدة فى إحداث التضخم النقدى من خلال قيام الجهاز المصرفى بالتوسع فى الائتمان بهدف تعظيم أرباحه عن طريق اقتضاء فوائد وثانيًا: أنها لم تقترح وسيلة عملية وفعالة يمكن بها منع الحكومات من تعمد التمويل بالعجز بإصدار نقود ورقية لا يقابلها ذهب أو إنتاج وهذا بالضبط ما دعا كثيرًا من رجال المال والاقتصاد خلال النصف الثانى من القرن العشرين إلى مناداتهم بالعودة إلى قاعدة الذهب حتى يمكن ضبط الإصدار النقدى الورقى.

الفصل الثالث: خصصناه لعرض وتفسير علاج التضخم النقدى من منظور إسلامى. وبداية أوضحنا أن العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى علاقة مباشرة بين كميات معروضة وكميات مطلوبة والنقود محايدة تمامًا فى هذه العلاقة إذ تقوم بوظيفة الثمنية (التسعير) وتتولى تسهيل التبادل وتعمل كمخزن للقيم.

فإذا ما عظمنا جانب العرض الكلى (أى أنتجنا بوفرة كميات كبيرة من السلع والخدمات على قدر استطاعتنا) وفى المقابل حجمنا الطلب الكلى (أى ضبطنا استهلاكنا ولم نسرف ونبذر فى استهلاك مواردنا) وبين الاثنين الإنتاج والاستهلاك نوفر أسلوب توزيع للسلع يضمن عدالة التوزيع بين الناس.

إذا توفر ذلك ـ فلن يحدث تضخم نقدى طالما كانت وبقيت النقود محايدة ولضمان حياد النقود فلابد من العودة إلى النظام النقدى الطبيعى وهو اتخاذ النقود من الذهب والفضة والذى كان سائدًا للعالم حتى الحرب العالمية الأولى وبدأت أوروبا اليوم تطالب

بالعودة إلى قاعدة الذهب بزعامة ديجول كما علت أصوات داخل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بنفس الشىء. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى لا تعترف فى المعاملات الدولية إلا بالذهب كنقد عالمى.

كذلك يجب إلغاء الفوائد والتى تتسبب فى عملية المتاجرة بالنقود فتكون من أسباب التضخم وجدير بالذكر أن الفائدة قد هاجمها كل من شاخت وكينز وشومبيتر وهم من فطاحل علماء الاقتصاد بل إن هايك وهوترى ينسبان إلى الفائدة مسئولية تورط البنوك التجارية فى إحداث الدورات الاقتصادية بسبب قيامها بالإقراض بفائدة ربوية ويشاركهم هذا الرأى كراوتزر وفيشر فيقولان إن مغالاة البنوك فى منح الائتمان لها نتائج غير محمودة ويتفقون جميعًا على أن الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية بحتة وصدق اللّه العظيم ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾

(سورة البقرة : ٢٧٥)

صدق اللّه العظيم

تمهيد

تقوم المشروعية الإسلامية على مبدأ الإيمان بالتوحيد[1]، والتوحيد ليس نية إيمان فقط، ولا يغنى عن العمل والجد والاجتهاد، وبذلك تنصرف المشروعية الإسلامية إلى «التضامن فى تنفيذ ما أمر اللّه به ومنع ما نهى عنه»[2]، وما وافق أوامر اللّه ونواهيه كان عدلاً، وما جافاه كان ظلمًا، ومن هذا يمكن أن يسمى ذلك بسياسة العدل القائم على التوحيد.

ومن المقرر أن لكل نظام من النظم عقيدة يستند إليها، وهذه العقيدة تستمد ـ بالنسبة للنظم الدينية ـ من الأديان، وبالنسبة للنظم غير الدينية من الفلسفة التى تأسس عليها النظام[3].

---

(١) مصطفى كمال وصفى، مصنفة النظم الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥٧ ـ ص ١٥٩.

(٢) صادق عرجون، عبارة صادرة عن فضيلة الشيخ، وردت بالمرجع السابق ص ١٥٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠٧.

وتقول الاشتراكية بحتمية الحل الاشتراكى، وهى تقيم هذه الحتمية على القول بأن الاقتصاد هو المحرك الرئيسى للإنسان، وأن التفسير المادى للتاريخ أثبت تصارع الطبقات على مدى الأيام، وأن حل هذا الصراع يكون بإلغاء جميع النظم وإقامة النظام الاشتراكى، على أساس إلغاء الملكية الخاصة لكونها أداة استغلال وإلغاء الأسرة لكونها إطار الطبقية، وإلغاء الأديان؛ لأنها أفيون الشعوب الذى يصرفها عن القيام بالثورة الاشتراكية وإقامة دكتاتورية البلوريتاريا - ولو مؤقتًا - لحين إلغاء الحكومات وإقامة السلام العالمى. وهذه الأسس تقوم عليها جميع النظم ذات الأصل الماركسى سواء منها الشيوعية أو أنواع الاشتراكية المختلفة والتى ترتد جميعًا إلى هذه الفلسفة.

أما النظم الرأسمالية فهى تقوم على فلسفة الفردية فتقرر أن الإرادة الإنسانية كانت حرة مطلقة ثم أبرم الإنسان عقدًا اجتماعيًا تنازل فيه عن بعض حرياته لكى يتمتع بسائر حرياته وحقوقه، وبذلك فإن الإرادة الإنسانية فى هذا المذهب هى صانعة النظم.

وأما الحتمية الإسلامية فهى تقوم على إعلاء إرادة الله سبحانه وتعالى صانع التاريخ وصانع النظم، وخالق البشر ومنشئ الكون وهو الذى تسير الأمور بمشيئته وحده لا شريك له.

وهذا التوحيد هو أساس المشروعية الإسلامية التى تهدف إلى تحقيق العدل[1].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٠٨ - ٦٠٩.

ومن المتعذر أن تجمع بين الحتمية الإسلامية، والحتميات الوضعية - الاشتراكية والرأسمالية - وهذا الاختلاف يؤدى إلى اختلافات فى التطبيق فى النظم الثلاثة:

فمثلاً إذ نظرنا إلى نظام الملكية - وهى عماد الاقتصاد والنظام القانونى والاجتماعى - لوجدنا أن الاشتراكية تجرمها؛ لأنها حصيلة تراكم فائض قيمة العمل ولذلك فهى توجب إلغاء الملكية الخاصة بشتى طرق الإلغاء، وأما النظام الرأسمالى فهو يقدس الملكية ويقرر لها حقوقًا مطلقة، وأما النظام الإسلامى فهو يجعل الملكية وظيفة اجتماعية فهو يعترف بالملكية الخاصة، ولكنه لا يجعلها حقًا مطلقًا يتصرف صاحبها كيفما يحلو له، بل يقيده بتحقيق المصالح الشرعية للأمة.

والنظام الإسلامى حر بطبيعته، وخاصة الحرية تلازمه فى نظامه الاقتصادى فهو يطلق المجال للجهود الفردية، ولا يعتمد على تدخل الدولة فى شئون الاقتصاد، ومع ذلك فإذا اقتضت المصلحة الحقيقية والأكيدة وتأكدت الضرورة على أن تقوم الدولة بجهد اقتصادى فإن الإسلام يتقبل ذلك بقدره وفى حدوده.

وفى النظام الإسلامى ليس للقوانين الاقتصادية ذلك الدور الحيوى الذى تلعبه هذه القوانين فى الاقتصاد الوضعى، فالبحث فى الاقتصاد يبدأ بالملاحظة، ثم استنتاج علاقة ثابتة بين هذه الظروف باضطراد أسباب معينة مع نتائج ترتبط بها، ومن ثم يستنتج القانون الاقتصادى عن هذا الطريق، ثم تتكون نظرية

اقتصادية معينة نتيجة الاعتماد على قوانين اقتصادية معينة، ونتيجة لاعتناق النظرية الاقتصادية تتحدد السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيقها، ومن ثم تتخذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لتحقيق هذه السياسة.

أما النظام الاقتصادى الإسلامى فلم يتكون من هذا الطريق، وإنما أنزل اللّه سبحانه وتعالى التدابير اللازمة على هيئة أحكام متعلقة بالمعاملات والمال، ولم تتكون هذه الأحكام عن طريق الملاحظة للقوانين الاقتصادية النظرية، ومن الممكن أن يقوم المسلمون بتنفيذ الأحكام المذكورة دون حاجة إلى نظرية اقتصادية، وحسبهم فى ذلك التسليم بما أنزل اللّه تعالى من الأحكام، إعمالاً لعقد الإيمان.

لكن النظم المعاصرة كل منها يدعى أنه أقرب إلى الإسلام من الآخر فالاشتراكيون يدعون أنهم أقرب للإسلام من غيرهم بسبب خصائص التضامن التى يتسم بها النظام الإسلامى، بينما يدعى الرأسماليون أنهم الأقرب بسبب خصيصة الحرية التى يتمتع بها النظام الإسلامى، فلما رفض المسلمون الانحياز إلى أحد هذين المعسكرين تعين عليهم إظهار نظريتهم تحقيقًا لذاتيتهم واستقلالهم، وحتى يتيسر لهم الاقتباس والتخطيط للمستقبل.

ولا يمنع هذا من أن يعطى الإسلام رأيه فى القوانين الاقتصادية المعروفة، فهى ظواهر طبيعية، كباقى العلوم الطبيعية، كباقى العلوم الطبيعية، يحكم عليها الإنسان بعقله المجرد فى إطار الدين فيمكن

القول بصحة أو كذب قانون العرض والطلب، ولا يجوز القول بأنه مطابق أو مخالف للإسلام.

وبذلك نستطيع أن نعطى الكلمة الإسلامية فى كثير من المشكلات العصرية، وأن نحدد موقف الإسلام منها.

وهذا ما سوف يفعله الباحث ـ باذن اللّه ـ فيما يتعلق بمشكلة النقود والتضخم النقدى وعلاقته بالانكماش.

البـاب الأول

النقـود

مقدمة

منذ بدأ الإنسان حياته على سطح الأرض، سعيًا وراء حاجاته، مرَّ نشاطه الاقتصادى بعدة مراحل:

مرحلة الاكتفاء الذاتى حيث كانت الأسرة أو القبيلة تنتج ما تستهلكه.

ثم تطور الإنسان إلى مرحلة اقتصاد التبادل حتى يتم تبادل الزائد من منتجات الآخرين فى بعض السلع بالزيادة فى الإنتاج عن الاستهلاك فى سلع أخرى.

وأخيرًا تحول النشاط الاقتصادى تدريجيًا إلى مرحلة الاقتصاد النقدى حيث قامت النقود بوظيفة الوسيط لعمليات تبادل السلع والمنشط والمسهل لها والحافظة لقيم جميع السلع والخدمات.

ولا يمكن التعرف على حدود فاصلة زمانية أو مكانية تفصل بين كل مرحلة وأخرى، بل إن الباحث ليلاحظ بكل سهولة تداخل هذه المراحل وتعايشها مع بعضها فى وقت واحد أو فى مكان واحد، ففى

أواخر القرن العشرين ما زالت بعض الأسر أو القبائل تعيش مرحلة الاكتفاء الذاتى، كما أن التبادل السلعى (المقايضة) مازال معمولاً به على المستوى الفردى وأيضًا على المستوى الدولى وتبرم بشأنه اتفاقات دولية ثنائية ومشتركة، على أن السائد فى عالم اليوم هو الاقتصاد النقدى، وإن لم تختلف باقى النظم.

ونلجأ إلى التقسيم فقط من قبيل تبسيط البحث العلمى ليس إلا..

وخلال القرن العشرين تكررت الأزمات النقدية على المستويين المحلى والعالمى وزادت حدة الأزمات مع نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من هذا القرن، مما كان سببًا فى تسليط الأضواء من جديد على دور النقود فى تحريك النشاط الاقتصادى، وبدأت عملية إعادة اكتشاف للنظريات النقدية بأمل الوصول إلى حل للمشكلة التى أحاطت بالعالم فى شكل تضخم انكماشى، مخالفًا لكل النتائج التى رتبتها الأفكار الكينزية، ولقد تساءل أحد كبار الاقتصاديين عن النقود متى ظهرت ومتى اختفت؟[1].

---

(١) جون كنت جالرث، النقود متى ظهرت ومتى اختفت، مؤلف له سنة ١٩٧٥ ورد ذكره فى سلسلة مقالات د. رمزى زكى، أزمة النظام الرأسمالى. وقد استعرنا عنوان كتابنا منه.

الفصل الأول

اكتشاف النقود

١ ـ مرحلة اقتصاد الاكتفاء الذاتى:

يحدثنا تاريخ الفكر الاقتصادى بأن الإنسان البدائى بدأ حياته على وجه الأرض معتمدًا على فكره وسواعده فى الحصول على السلع والخدمات التى يحتاجها لإشباع حاجاته وحاجات من يعولهم، وكان التعاون وقتها مقصورًا على أفراد أسرته الصغيرة المكونة من الزوجين والأولاد ثم تطور ليشمل تعاون جميع أفراد الأسرة الكبيرة (القبيلة)، وحيث إن مطالب الحياة كانت بسيطة ومحدودة فإنهم كانوا يستهلكون ما ينتجون ولم تكن هناك حاجة إلى تبادل سلع أو خدمات مع أى مجتمع آخر مجاور لهم نظرًا لبساطة المعيشة وقلة الحاجات.

٢ ـ مرحلة اقتصاد التبادل السلعى (المقايضة):

وبمرور السنين عرف الإنسان ميزة التخصص وتقسيم العمل وبدأت آثارها تظهر فى تحسين نوعية الإنتاج وزيادة كميته وكان من

آثارها ظهور الحاجة إلى عملية تبادل المنتجات، فإذا حقق أحد المنتجين المتخصصين فائضًا فى إنتاجه يزيد على حاجته فإنه يستطيع أن يستبدل بهذا الفائض من إنتاجه فائض إنتاج الآخرين.

وقد كان على من يرغب فى إتمام عملية التبادل أن يبحث عن ذلك الشخص الذى تتوافق رغبته معه حتى تتم الصفقة، يضاف إلى صعوبة التوافق المزدوج(١) صعوبة تجزئة بعض السلع حتى يمكن دفع قيمة سلعة أقل منها فى القيمة، ومن ثم نشأت مهنة التجارة لتتولى تنظيم عملية تبادل السلع ولتخدم التخصص وتقسيم العمل.

وفى ظل هذا النظام كان على كل منتج أن يسلم فائض إنتاجه إلى التاجر المختص ثم عليه أن ينتظر حتى يتولى التاجر عرض جميع المنتجات على جميع الراغبين فى الحصول عليها ثم يتولى عملية المناقشة (الفصال) حتى تتم الصفقة وتتبادل المنتجات، وواضح أن عملية التبادل تستغرق بعض الوقت والذى قد يطول حتى يمكن لمنتج سلعة معينة أن يستبدل بها سلعة أخرى.

٣ ـ مرحلة الاقتصاد النقدى:

(أ) اكتشاف النقود:

واجه التجار صعوبة فى الاحتفاظ بإنتاج كل فرد على حدة كأمانة طرفهم لحين إتمام عملية التبادل، ووجدوا أنه من الأفضل

---

(١) وهيب مسيحة، الأسعار والنفقات، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٥٠، ص ٣٢٢.

خلط جميع أنواع السلع المتماثلة فى النوع بحيث تكون الملكية مشاعًا لجميع المنتجين، وحتى يمكن تقدير قيم السلع المتماثلة أو غير المتماثلة، تم التعارف والاتفاق بين الناس ـ فى كل مجتمع على حدة وفى أوقات مختلفة ـ على اتخاذ سلعة معينة كنقد يستخدم فى قياس قيم جميع السلع الأخرى.

فاستخدم الإغريق الماشية كنقود بينما تعارف أهل سيلان على استخدام الأفيال كنقود وقامت الأحجار الكبيرة بوظيفة النقود عند قبائل جزيرة باب، كما استخدمت الجماجم البشرية فى جزيرة يورينو، واستخدم الهنود الحمر التبغ، بينما كانت نقود أهل الصين هى المدى والسكاكين[1].

(ب) استخدام المعادن كنقود:

ومع ازدياد ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، زاد عدد وحجم الصفقات التى يبرمها الناس فيما بينهم بعضهم البعض أو مع التجار، وبتكرارالتجارب اكتشفوا أن استخدام المعادن كنقود لتعبر عن قيم السلع والخدمات أفضل مما سواها من الأشياء الأخرى، ذلك أن المعادن تمتاز على النقود السابقة بأنها لا تمرض ولا تموت كالحيوان كما يمكن تجزئتها وتشكيلها بالحجم والشكل المطلوبين لتعبر عن وحدات القيمة لمختلف السلع والخامات، كما أن حجم

---

(١) د. محمد يحيى عويس، النقود والبنوك، دار أسامة، القاهرة، ١٩٧٧. ص ٢١.

النقود المعدنية أصغر بكثير من النقود السلعية كذلك لا تتطلب تكلفة للاحتفاظ بها(١).

وقد انتشرت النقود المعدنية ـ فى المعاملات ـ خصوصًا مع التجار، حيث كانت هذه النقود تمثل إيصالاً يعطيه التجار لصاحب السلعة. هذا الإيصال يعطيه الحق فى أن يأخذ فى أى وقت شاء ما يحتاجه من إنتاج الآخرين بالقدر، الذى تحدده مجموع القيم المذكورة فى مجموع الإيصالات (النقود) التى معه.

وبمرور الوقت، تعود الناس على التعامل باطمئنان بهذه النقود المعدنية، فزادت ثقتهم فيها واكتسبت صفة القبول العام، وبذلك أصبحت مقياسًا معبرًا عن قيم جميع السلع والخدمات ومخزونًا لها فى نفس الوقت.

(جـ) استخدام الذهب والفضة كنقدين:

كانت صفة القبول العام التى اكتسبتها النقود المعدنية (الإيصالات) سببًا فى قيام مصاصى دماء الشعوب وآكلى عرقهم بالباطل قيامهم بتقليدها (الإيصالات) واستخدامها فى شراء ما يحتاجونه، وبهذه الطريقة تمكنوا من الحصول على جانب كبير من إنتاج المجتمع من السلع والخدمات دون أن يقدموا هم أى مساهمة من جانبهم فى هذا الإنتاج، وقد تسببت وفرة المعادن التى صنعت

---

(١) ج. ف. كراوتزر الموجز فى اقتصاديات النقود، ترجمة مصطفى كمال فايد، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٥١، ص ٥.

منها هذه النقود (الإيصالات) فى تسهيل عملية التزوير وجعلها قليلة التكاليف.

ويود الباحث أن يعيد تركيز الضوء على هذه النقطة نظراً لأهميتها القصوى، إذ ليس المقصود من هذا التزوير نوع المعدن ولا شكله ولا طريقة السك، ولكن ما يعنينا أن عدداً من الأفراد غير المنتجين فى المجتمع تمكنوا من العيش فى بحبوحة ورغد على حساب باقى أفراد المجتمع، وذلك باستيلائهم على كمية من منتجات هذا المجتمع من السلع والخدمات بموجب إيصالات مزورة، هذه الإيصالات متمثلة فى النقود المعدنية المصنوعة من الحديد أو النيكل أو النحاس أو ما شابه ذلك وكلها قابلة للتزوير تستوى فى ذلك مع النقود المصنوعة من الجلد والتى سبق أن جربت فى بعض البلاد، كما أنها تستوى أيضاً مع النقود الورقية المستخدمة فى جميع بلاد العالم اليوم.

وقد تكلفت التجارب الكثيرة والمرة بتعليم المجتمعات أن الإيصال الوحيد الذى يمكن أن يعبر عن كمية من السلع والخدمات بسهولة ويسر ودقة دون أن يتمكن أحد من تزويره هو ما صنع من الذهب أو الفضة، فظهرت النقود المصنوعة من الذهب والفضة، وسرعان ما انتشر استخدام النقدين على المستوى المحلى والمستوى العالمى، لتفوقهما على جميع المعادن الأخرى فى المواصفات، ولما ينفردان به من صفات خاصة بهما.

وقد قامت دول كثيرة بسك عملاتها من المعدنين الذهب والفضة، بينما اقتصرت بعضها على سك عملتها من الفضة

والبعض الآخر سك عملته من الذهب، وكانت كل عملة تحوى وزنًا ثابتًا من المعدن بدرجة نقاوة (عيار) معينة وبسعر صرف محدد بين الذهب والفضة.

وهكذا بالفطرة السليمة والتطور الطبيعى تعارف الناس منذ قديم الأزل على اتخاذ النقود من المعدنين النفيسين (الذهب والفضة)، ولقد قام النقدان بوظيفة النقود العالمية بالإضافة إلى وظيفة النقود المحلية فى كل دولة، وبمراجعة تاريخ الفكر الاقتصادى نلمح أقوالاً لبعض المفكرين فيما يختص بالنقود[1].

يقول أرسطو (٣٢٢ ق. م.) عن النقود إنها نشأت لمواجهة احتياجات التجارة والتبادل فهى الواسطة التى يتم بها تبادل السلع والخدمات، وهى فى نفس الوقت مقياس لقيم هذه السلع والخدمات.

وقد تكلم اكزونوفون (٣٢٥ ق. م.) عن النقود فميزها عن الثروة، حيث إن الثروة تمثل مجموع الأموال فى مختلف الصور من السلع والخدمات، وربط الثروة بإشباع الحاجات، بينما النقود من الذهب والفضة لا تشبع حاجة وكلها تعبر عن قيم الثروة وفى نفس الوقت قادرة على التحول إلى أى شكل من الأموال وقد أفاض اكزونوفون فى مزايا الفضة وتمتعها بثبات كبير فى سعرها.

---

(١) سعيد النجار، مقدمة فى تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة القاهرة. ١٩٧٧ ص ١٠، ١١.

ثم جاء من بعدهم جيل مكون من بلينى (٧٩ ق. م.) ـ وسنكا (٦٥ ق. م.) وشيشرون (٤٢ ق. م.) ونجد فى كتاباتهم جميعًا تحليلاً على البلاء الاجتماعى الذى يصيب المجتمع من انحراف النقود عن تأدية وظائفها والتحول إلى الإقراض بالربا.

وتكلم بلينى عن مزايا الذهب النقدية من حيث دوامه وعدم قابليته للتلف مع سهولة تشكيله وقابليته للتجزئة.

(د) مميزات النقدين (الذهب والفضة):

ومن العرض السابق يتضح أن الإنسان قد اكتشف صفات الذهب والفضة منذ فجر التاريخ وفى وقت مجهول للباحثين وقبل الميلاد بوقت طويل، ولصفاتها التى تميزها عن غيرها من المعادن تربعت النقود المصنوعة من الذهب والفضة على عرش النظام النقدى العالمى قرونًا طويلة دون منازع حتى أوائل القرن العشرين، ولزيادة الإيضاح نورد فيما يلى الصفات التى تتوافر فى الذهب والفضة:

١ ـ الذهب والفضة قابلان للطرق والتشكيل بالوزن والحجم والشكل المطلوبين للتعبير عن مختلف القيم الموجودة بالمجتمع فى صورة وحدات نمطية يسهل التعرف عليها، كما يسهل استبدال قيم السلع والخدمات بها.

٢ ـ يتميز الذهب والفضة بالقابلية للحفظ لمدد غير محدودة (الادخار) إذ لا يتعرضان للتلف أو الهلاك بالصدأ أو التسامى

أو الحريق أو التقطيع، كما يتمتعان بمقاومة الأحماض والقلويات.

٣ ـ للذهب كما للفضة لون خاص، وبريق خاص، وملمس خاص، ورنين خاص، يمكن للإنسان العادى التعرف عليهما بسهولة ويسر، باستخدام حواس النظر واللمس والسمع معًا، وهذا من شأنه تيسير وتسهيل التعامل وفى نفس الوقت تصعيب عملية تزويرهما لدرجة الاستحالة، فيطمئن المتعاملون فى السوق إلى أن جهدهم وعرقهم لن يستولى عليه لصوص الجهد والعرق عن طريق تزوير إيصالات الإنتاج (النقود).

٤ ـ تتميز الكمية المعروضة من الذهب والفضة بالثبات النسبى ـ على الأقل فى المدى القصير ـ وتتناسب الزيادة فى إنتاجهما مع الزيادة فى الإنتاج العالمى من جميع السلع والخدمات ومع الزيادة فى سكان العالم، وهذا من شأنه ثبات القيمة التبادلية بالنسبة إلى جميع السلع والخدمات فى حالة ثبات العروض منها وبقاء باقى الشروط على ما هى عليه. وهذا من شأنه أن تمتعت النقود من الذهب والفضة بالصلاحية والقدرة على قياس قيم جميع الأشياء.

٥ ـ الذهب والفضة لهما قيمة ذاتية كامنة فيهما نظرًا لمزاياهما المتفوقة كمعدن، ولتمتعهما بندرة نسبية مما يجعل لهما قيمة اقتصادية حتى ولو لم يستخدما كنقود، وظلا مجرد سبائك.

٤ ـ وخلاصة الفصل الأول هى كما يلى:

تربعت النقود المصنوعة من الذهب والفضة على عرش النظام النقدى العالمى منذ فجر التاريخ حتى أوائل القرن العشرين.

وكانت تقوم النقود (من الذهب أو الفضة) بوظيفة الإيصال الدال على كمة من الإنتاج، وهذا الإيصال غير قابل للتزوير ـ حتى قيل أن سبب نشأة علم الكيمياء هو محاولة تزوير هذا الإيصال باكتشاف طريقة سهلة لتحويل المعادن الرخيصة مثل النحاس والحديد والرصاص إلى معادن نفيسة كالذهب والفضة حتى يمكن بذلك سرقة إنتاج الآخرين الكادحين، إذن فالذهب والفضة كنقود ليسا إلا تعبيرًا دقيقًا عن كمية الإنتاج فى صورة إيصال غير قابل للتزوير.

وهذا المعنى يتفق تمامًا مع رأى آدم سميث حيث قال: إن الجنيه (من الذهب) سند إذنى مسحوب على تجار المنطقة بكمية معينة من السلع الضرورية والكمالية، والزيادة التى حدثت فى دخل الشخص الذى تسلم الجنيه هى عبارة عن الأشياء التى يمكن شراؤها بالجنيه وليست هى الجنيه نفسه[1].

كذلك يتشابه نفس المعنى مع قول جون جراى: لا يجب أن تكون النقود (الذهب) سوى إيصال أى إقرار بأن حامل الصك قد أضاف

---

(١) وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص ١٥.

قيمة معينة إلى رصيد الثروة القومية، أو أنه اكتسب حقًا بنفس القيمة من شخص أسهم فيها[1].

---

(١) رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ الصفحات ما بعد الإهداء وقبل المحتويات.

الفصل الثانى

الإسلام والنقود

١ - النقود من الذهب والفضة:

أقر الإسلام الحقيقة النقدية للذهب والفضة، والتى اكتشفها الإنسان منذ فجر التاريخ، وبالرغم من تطاول الزمن وتباعد الأوطان واختلاف الأجناس واللغات والأديان، فإن هذه الحقيقة ظلت مستقرة فى فطرة الناس قبل وبعد ظهور الإسلام - بل حتى يومنا هذا - وكل ما فعله الإسلام أن أقر حقيقة فطرية، فاتخذ النقدين الدينار من الذهب والدرهم من الفضة، واعتبرهما النقدين المعترف بهما دون غيرهما، وما عداهما من قطع العملة المسكوكة من أى نوع آخر من المعادن الأخرى فهى فلوس[١] لا تسرى عليها أحكام النقدين من الذهب والفضة؛ حيث إنها لا تتمتع بما يتمتعان به من مميزات.

---

(١) الفلس وجمعه فلوس هو قطعة النقود (العملة) المصنوعة من سبائك من النحاس أو النيكل أو الألومنيوم أو غيرها ومن لا يمتلك غيرها يكون فى حالة فلس.

وعلى ذلك كانت أقوال علماء الإسلام، بل يذهب بعضهم إلى أن اللّه سبحانه وتعالى قد خلق الذهب والفضة للقيام بوظيفة النقدين.

(أ) حرم الإسلام اكتناز الذهب والفضة:

وذلك دون غيرهما من صور الأموال، يقول اللّه سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ (٣٥)﴾[١].

واختصاص الذهب والفضة بتحريم الاكتناز دون غيرهما من الأموال يفضى بها حتمًا إلى وظيفة الثمنية (قياس القيمة) وهذا دليل على كونهما أثمانًا بالخلقة لا بالاصطلاح[٢] لما يتمتعان به من صفات طبيعية من خلق اللّه سبحانه وتعالى وفرت لهما صفات النقود المثالية فأصبحا (الذهب والفضة) قادرين على التحول إلى شتى صور الأموال فمن حازهما فكأنما حاز جميع أنواع المال نظرًا لما لهما من قبول عام[٣].

---

(١) سورة التوبة، آية رقم ٣٤، ٣٥.

(٢) محمد سلامة جبر، أحكام النقود فى الشريعة الإسلامية، دار الشعاع للنشر الكويت، ١٩٨١، ص ٧.

(٣) محمد بن محمد أبو شهبة، نظرة الإسلام إلى الربا، مجمع البحوث الإسلامية القاهرة، ١٩٧١، ص ٩، ١٠.

(ب) حرم الإسلام اتخاذ الأوانى من الذهب والفضة وهذا دليل آخر على كونها أصل الأثمان بالخلقة، لأنها حرام على الغنى وحرام على الفقير على السواء، وهذا يعنى أن علة التحريم ليست الترف والتنعم، بل هى وظيفة النقود، وفى ذلك يقول الإمام الغزالى موضحًا، «كل من اتخذ من الدراهم (الفضة) أو من الدنانير (الذهب) آنية، فقد كفر النعمة (أى سترها وأخفاها)، وكان أسوأ حالاً من الذى كنز الذهب والفضة، لأن مثال هذا من استسخر حاكم البلد فى الحياكة والمكس (الجمارك) والأعمال التى يقوم بها أخس الناس، والحبس أهون منه، ذلك أن النحاس والحديد والخزف تستطيع أن تقوم بحفظ المائعات (الطعام والشراب)، ولا يمكن لها أن تقوم بوظيفة النقود، فمن لم ينكشف له هذا بفكره، كان الحديث الشريف رادعًا له: من شرب فى آنية من ذهب أو فضة فكأنما يجرجر فى بطنه نار جهنم»[1].

(جـ) فطر الناس على حب الذهب والفضة

الناس هم الناس فى أى زمان وفى أى مكان قد فطروا على حب القناطير المقنطرة من الذهب والفضة نظرًا لأنهما أصل الأثمان بالخلقة ومن ثم قابليتهما إلى التحول الفورى وبدون تردد إلى شتى صنوف المال والتى ذكرت معهما فى الآية الكريمة: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

---

(١) أبو حامد الغزالى الإمام، إحياء علوم الدين، مطبعة دار المعرفة، جزء ٤٥ ص ٩٢.

وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (١٤)﴾[١].

٢ ـ تحديد وزن وعيار النقود الاسلامية:

لم يكن للعرب فى الجاهلية (قبل ظهور الإسلام) نقود مضروبة باسمهم، بل كانوا يتعاملون بدينار الروم (ذهب) وبدرهم فارس (فضة).

قول البلاذرى (٢٧٩ هـ) أن العرب كانوا ـ فى ذلك الوقت ـ يتعاملون (٢٧٩ هـ) إن العرب كانوا ـ فى ذلك الوقت ـ يتعاملون بها على أساس وزن ما تحويه كل منها من المعدن النفيس نظرًا لاختلاف أوزانها، وكانت النسبة بين المعدنين الذهب والفضة هى ١ : ٧ وزنًا[٢].

وبعد ظهور الإسلام تم تحديد وحدة النقد الحسابية الشرعية (القانونية) ذات الوزن والعيار المعلومين لقطعة النقود الذهبية أو الفضية، ومن المعلوم أن ذلك يشكل العنصر الأساسى فى أى نظام نقدى سليم، إذ ليس من الضرورى أن تسك فعلاً وحدة النقود أو تكون موجودة بالفعل فى التداول.

يقول ابن خلدون فى ذلك: إن الدرهم والدينار كانا مختلفى السكة فى المقدار والموازين بالآفاق والأمصار وسائر الأعمال

---

(١) سورة آل عمران، آية رقم ١٤.

(٢) أبو بكر الصديق وشوقى إسماعيل. اقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى، مكتبة وهبة، ١٩٨٣، ص ٥٧.

(الولايات)، والشرع قد تعرض لذكرهم وعلق كثيرًا من الأحكام بهما مثل الزكاة والحدود والأنكحة (الزواج) وغيرها، فلابد لهما عنده من حقيقة ومقدار معين فى تقديره، حتى تجرى عليهما أحكامهم دون غير الشرعى منها (القانونى) فاعلم أن الاجتماع منعقد فى صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين على أن الدرهم الشرعى هو الذى تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية من الذهب تزن أربعين درهمًا من الفضة، والدرهم الشرعى على هذا كان سبعة أعشار الدينار (وزنًا) ـ أما من حيث القيمة فكان الدرهم يساوى واحدًا على عشرين من قيمة الدينار.

وفى البحر الرائق يذكر ابن تميم[1] أنه لما وقع التنازع فى الإيفاء (الدفع) والاستيفاء (التحصيل) بالدراهم المختلفة الوزن فى زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخذ من كل نوع درهمًا وخلطهم وقسمهم إلى ثلاثة دراهم متساوية أى أنه أخذ متوسطهم ـ وبقى العمل عليه فى كل شىء إذ إن الدرهم كان يساوى سبعة أعشار الدينار.

والملاحظ فى العصر الإسلامى أن القوة الشرائية لكل من الذهب والفضة كانت تتمتع بالثبات، مع ثبات سعر الاستبدال بينهما (ثبات سعر الصرف بين النقدين)، إذ كان الدينار الإسلامى الحسابى يزن ٤,٢٥ جرام من الذهب الخالص (عيار ٢٤)، بينما يزن الدرهم الإسلامى الحسابى ٢,٩٢ جرام من الفضة الخالصة.

---

(١) أبو بكر الصديق، وشوقى إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٢٥.

وأول من أمر بالسكة فى الإسلام هو الإمام على بن أبى طالب رضي الله عنه بالبصرة سنة ٤٠ هـ(١)، ثم أكمل الأمر من بعده عبد الملك بن مروان سنة ٧٦هـ وأنشأ أول دار لسك النقود الإسلامية، وقامت هذه الدار بسك الدينار من الذهب والدرهم من الفضة طبقًا للأوزان السابقة، وعليهما كان يتم حساب نصاب الزكاة.

٣ ـ ثبات قيمة النقود وحيادها(٢):

يحرم الإسلام الغش والسرقة فى كل شىء بما فيها النقدان (النقود من الذهب والفضة). فيحرم غشها بتغيير عيارها بخلطها بالنحاس مثلاً وإعادة سكها، كما يحرم أيضًا سرقة جزء منها بالاقتطاع ثم إعادة سكها مرة أخرى، فكلا الأمرين محرم فى الإسلام حيث إن النقود هى مقياس المعاملات، والمقياس لابد أن يكون معلومًا للناس وثابتًا لا يتغير.

وقد أفاض فقهاء الإسلام منذ القدم فى الحديث عن ضبط قيمة النقود والمحافظة عليها وزنًا وعيارًا حتى تؤدى وظيفتها بكفاءة وتكون مقياسًا صادقًا للقيم التبادلية فى الأسواق.

من هؤلاء الإمام الغزالى الذى أوضح: «أن من الظلم اختلاف قيم النقود وتباينها فى الوجود والرداءة وأن شكر الله يقتضى عدم

---

(١) أحمد يوسف البرعى، النقود الإسلامية، مقال منشور بمجلة البنوك الإسلامية عدد ٢٦، ص ١١.

(٢) أحمد النجار، الآثار التى تحدثها النقود فى الحياة الاقتصادية، مقال منشور بمجلة البنوك الإسلامية عدد ٢١ ص ١١.

تغيير قيمة واسطة التبادل ومقياس قيمة الأشياء وهى النقود، لذا فإن كل ما من شأنه تغيير قيمتها فقد تعدى حدود الله، ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾(١).

ويرى ابن القيم أن «سبب تحريم التفاضل فى حالة استبدال الذهب بالذهب، وحالة استبدال الفضة بالفضة(٢) وهما النقدان السائدان هو كونهما أثمانًا للمبيعات، وحيث إن الثمن هو المعيار الذى يعرف به تقويم الأشياء، فيجب أن يكون محدودًا ومضبوطًا، لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع، لم يكن هناك ثمن تعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، فى حين أن حاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، ولا يكون ذلك إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حال واحدة، ولا يقوم هو بغيره، إذ يعتبر بذلك سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويحدث الضر والظلم».

وفى رأى الباحث أن تحليل ابن القيم قد تحقق فعلاً فى القرن العشرين فقد صارت النقود سلعة لها ثمن يرتفع وينخفض وفسدت فعلاً معاملات الناس وحدث ضرر وظلم كبير بسبب التضخم النقدى العالمى.

---

(١) سورة الطلاق، آية رقم (١).

(٢) الحديث: عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال: «الذهب بالذهب، مثلاً بمثل، يدًا بيد، والفضل ربا، والفضة بالفضة مثلاً بمثل، يدًا بيد، والفضل ربا، ....» إلى آخر الحديث «فإن اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد».

ويرى المقريزى «أن النقود يجب أن تكون مضبوطة غير مغشوشة، وأن التوسع فى إصدار النقود (عن طريق إنقاص وزنها أو عيارها) بدون حاجة اقتصادية ممنوع، لما تحدثه من أضرار من جراء نقص قيمتها، واضطراب أثمان السلع، والتضخم وتأثيره الضار على توزيع الثروة والدخول فى المجتمع، وهو أمر ممنوع شرعًا».

وهذا يعنى أن عرض النقود مرتبط بحجم الناتج القومى، فإذا زاد الإنتاج بوجه عام زادت معه أيضًا كمية الذهب والفضة وبالتالى يقابل الزيادة فى عرض السلع والخدمات زيادة أيضًا فى عرض النقود من الذهب والفضة.

وقد درس ابن عابدين بعض المسائل المتعلقة بتغير قيمة النقود انخفاضًا أو ارتفاعًا أو انقطاعًا (إلغاء السكة)، وخلاصة دراسته أنه إذا حدث تغيير فى قيمة النقود سواء فى أوزانها أو عيارها أو معدنها أو إصدارها كواغد (نقود من الجلد) أو إصدار نقود ورقية (صكوك)، فإن جميع المعاملات المؤجلة ترد إلى قيمتها من النقود الخالصة (ذهب أو فضة) وقت التعاقد ويرى الدكتور محمد عبد المنعم عقر ـ أن رأى ابن عابدين ربما يكون فيه حل مقبول لعلاج ظاهرة الانخفاض المتزايد لقيمة النقود الورقية فى العصر الحالى، عصر التضخم الجامح.

٤ ـ توفير السيولة النقدية:

اتخذ الإسلام عدة إجراءات يضمن بها توفير السيولة النقدية،

دائمًا وبالقدر الكافى لإبرام جميع الصفقات على المستويين المحلى والعالمى. ومن هذه الإجراءات:

(أ) اتخاذ النقدين (من الذهب والفضة):

ارتكز النظام النقدى فى الإسلام على الذهب والفضة معًا (النقدين) مع تحديد سعر صرف ثابت بين الذهب والفضة على النحو السابق شرحه.

وكان من شأن ذلك أن توفرت السيولة النقدية بالقدر اللازم مع توفير أقصى قدر ممكن من الثبات فى مستوى أسعار السلع والخدمات.

وقد سبق القول بأن مجرد تحديد وزن وعيار قطعة النقود الذهبية أو الفضية يعد إجراء كافيًا لبناء النظام النقدى السليم وأنه ليس من الضرورى أن تكون وحدة النقود موجودة بالفعل فى التداول.

فالواقع أن التبادل فى الأسواق يتم بين سلع وخدمات بعضها مع البعض وتعقد الصفقات بين منتجين وتجار وما النقود إلا وسيلة لتقدير القيم والمساعدة على إتمام عملية التبادل فى يسر وسهولة، وعلى المستوى المحلى والعالمى لا يحدث نقل فعلى للنقود فى كل الصفقات الرئيسية بل عادة ما تتم المحاسبة كل فترة محددة لترصيد المعاملات ثم استئنافها ثانية أو قطعها نهائيًا وفى مثل هذه الحالة تسوى الفروق بالنقود.

فمثلاً إذا اشترى أحد تجار جدة ثلاث شحنات من اليونان الأولى زيت زيتون وقيمتها ١٢٠٠ دينار والثانية لوز وقيمتها ٩٠٠ دينار والثالثة رخام وقيمتها ٤٠٠ دينار، وفى نفس الفترة باع إلى تاجر باليونان شحنة من البن قيمتها ١٥٠٠ دينار وشحنة أخرى من البهارات قيمتها ٩٥٠ دينارًا. فإن هذه الصفقات الخمس والتى بلغت قيمتها ٤٩٥٠ دينارًا لا تحتاج إلا إلى ٥٠ دينارًا فقط لتسوية هذه المعاملات فى حالة رغبة أحد الطرفين فى إيقاف التعامل، أما إذا استمرا فى التجارة مع بعضهما فلا ضرورة لذلك.

ولعل فى هذا تفنيدًا للرأى المدافع عن إصدار النقود الورقية فى العصر الحديث بحجة مجابهة الزيادة فى حجم النشاط الاقتصادى والتجارة الدولية.

(ب) تحريم اكتناز النقدين:

حرم الإسلام اكتناز الذهب والفضة دون سائر الأموال فى صورة سلع ومنافع، فكان نص التحريم بالقرآن الكريم مقصورًا عليهما فقط، وفى ذلك يقول القرآن الكريم: **﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ (٣٥)﴾**[1].

---

(١) سورة التوبة، آية ٣٤، ٣٥.

واكتناز الذهب والفضة حرام فى أية صورة سواء كانا فى صورة مسكوكات أو سبائك أو أوانٍ أو أباريق أو فى أية صورة أخرى طالما كان ذهبًا أو فضة.

ولقد سبق القول بأن تحريم الاكتناز قد قصر على الذهب والفضة نظرًا لقيامهما بوظيفة الثمنية (النقود)، فالنقود فى النشاط الاقتصادى بمثابة الدم فى جسم الإنسان، فالمعروف علميًا أن الدم لا يغذى خلايا الجسم، ولكنه وسيلة لحمل الغذاء إليها، فإن أوقف تدفق الدم سرعان ما تموت خلايا الجسم وتنتهى الحياة، هكذا النقود فى النشاط الاقتصادى فهى لا تشبع حاجة من حاجات الإنسان الفطرية، ولكنها وسيلة لتبادل المنافع لمختلف السلع والخدمات التى تشبع حاجات الإنسان، فإن أوقف تدفق النقود خلال المجتمع (اكتناز)، اختل النشاط الاقتصادى وأصاب الدمار والخراب جميع الأمة، ومن هنا يظهر لنا جانب من حكمة تحريم اكتناز الذهب والفضة حتى يستمر النقدان فى إتمام حركة التدفق الدائرى للدخل[1].

ومن الفوائد الكثيرة التى تحققها زكاة النقدين الحد من اكتناز الذهب والفضة، ذلك أن أى مبلغ مكتنز ويجاوز نصاب الزكاة، تتولى زكاة النقدين سحبه من صاحبه تدريجيًا وإعادة توزيعه داخل المجتمع وعلى من يحسن استغلاله فى خلال جيل واحد ($\frac{١}{٣}$ قرن)

---

(١) محمد عبد الله العربى، النظم الإسلامية، جمعية الدراسات الإسلامية، القاهرة ١٩٧٠، ص ١١٦.

وبمعدل سنوى ثابت مقداره ٢,٥٪، وهذه العملية مستمرة بدون توقف.

وأمام صاحب النقود الزائدة على حاجته أحد حلين إما أن ينزل بنقوده إلى معركة الإنتاج والتوزيع ويشارك فى النشاط الاقتصادى ليحقق الصالح العام وفى نفس الوقت يحقق لنفسه عائدًا يزيد عن الزكاة التى يدفعها، وبهذا يحافظ على رأسماله، وإما أن يجمد نقوده فتأكله الزكاة.

وهذا ما يفهم من حديث رسول اللّه ﷺ إذ يقول: «من ولى مال يتيم فليستثمره له حتى لا تأكله الزكاة»[١].

وقد تباينتُ أقوال علمائنا الأفاضل حول تحديد معنى الكنز والاكتناز[٢].

يقول الإمام القرطبى المتوفى ٦٧١هـ (٢٣): (واختلف العلماء فى المال الذى أديت زكاته هل يسمى كنزًا أم لا، فقال قوم نعم.

وقال قوم: ما أديت زكاته فليس كنزًا. قال ابن عمر: ما أدى زكاته فليس كنزًا وإن كان تحت سبع أرضين، وكل ما لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرض).

---

(١) رفعت السيد العوضى، منهج الادخار والاستثمار فى الإسلام، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية. القاهرة، ص ١٦٧.

(٢) أبو بكر الصديق، وشوقى إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٢. المال.

ويقول ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ (٢٤): (وأما الكنز فقال مالك عن عبد اللّه بن دينار عن ابن عمر قال: هو المال الذى لا تؤدى منه الزكاة).

وعن الثورى وغيره عن عبيد اللّه، عن نافع، عن ابن عمر قال: (ما أدى زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين، وما كان ظاهرًا لا تؤدى زكاته فهو كنز).

ويقول الشيخ طنطاوى جوهرى (رحمه اللّه) (٢٥): (المراد بالمال الكنوز ما لم تؤد زكاته ولو لم يكن مكنوزًا، قال (ما أدى زكاته فليس بكنز) أى ليس بكنز أوعد عليه).

أما الرأى الآخر فيذكره الإمام القرطبى عن أبى ذر (وقيل الكنز ما فضل عن الحاجة، روى عن أبى ذر وهو مما نقل من مذهبه وهو من شدائده ومما انفرد به رضي الله عنه. قلت: ويحتمل أن يكون مجمل ما روى عن أبى ذر فى هذا ما روى أن الآية نزلت فى وقت شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصر يد رسول اللّه عن كفايتهم ولم يكن فى بيت المال ما يشبعهم وكانت السنون جوائح هاجمة عليهم، فنهوا عن إمساك شىء من المال إلا قدر الحاجة. ولا يجوز إدخال الذهب والفضة فى مثل ذلك الوقت. فلما فتح اللّه على المسلمين ووسع عليهم أوجب رسول اللّه ﷺ فى مئتى درهم خمسة دراهم وفى عشرين دينارًا نصف دينار ولم يوجب الكل واعتبر مدة الاستنماء فكان ذلك منه بيانًا ﷺ.

ويقول: (روى أبو داود عن ابن عباس قال: كبر ذلك على المسلمين فقال عمر: أنا أفرج عنكم «فانطلق فقال: يا نبى الله، إنه كبر على أصحابك هذه الآية فقال: (إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقى من أموالكم وإنما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم) قال: فكبر عمر. ويقول الإمام القرطبى: (قرر الشرع ضبط المال وأداء حقه. ولو كان ضبط المال ممنوعًا لكان حقه أن يخرج كله وليس فى الأمة من يلزم هذا. وحسبك حال الصحابة وأموالهم رضوان الله عليهم).

قلت هذا الذى يليق بأبى ذر ﷺ أن يقول به، وإن ما فضل عن الحاجة ليس بكنز إذا كان معدًا لسبيل الله.

وعن الكنز وأثره الاقتصادى يقول الدكتور محمد عبد الله العربى (٢٨): (فالتقتير وما يقترن به من اكتناز الذهب والفضة أو غيرهما من وسائل النقد يحول دون نشاط التداول النقدى، وهو ضرورى لانتعاش الحياة الاقتصادية فى كل مجتمع، فحبس المال تعطيل لوظيفته فى توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين). مما يعنى أن الكنز حبس عن التداول وتقليل من حركة التدفق الدائرى للدخل مما يسمح بمعدل نمو أقل عما إذا أطلق المال المكنوز ودفع إلى التداول.

وبعد فحص الآراء التى تيسرت المباحث فى هذا الموضوع يعرض خلاصة بالرأى كما يلى:

١ ـ يقتصر تحريم الاكتناز على الذهب والفضة دون غيرهما من سائر الأموال، والسبب فى ذلك علة الثمنية (وظيفة النقود)

والأموال الأخرى من منقولات مثل الطعام والشراب والكساء، وعقارات مثل المبانى والأرض يمكن إدخارها بأى كمية وبمطلق الحرية دون أن توصف بالاكتناز المحرم، حيث أن ـ هذه الصفة خاصة بحبس النقدين من الذهب والفضة فقط ومنعهما من التداول فى أيدى الناس لتسيير حركة النشاط الاقتصادى.

٢ ـ ادخار نقود أقل من ٢٠٠ درهم أو أقل من ٢٠ دينارًا (وهو ما يعادل قيمة ٨٥ جرامًا من الذهب الخالص مقومًا بأى عملة بالأسعار الجارية) ـ هذا لا يُعد اكتنازًا لأنه أقل من نصاب الزكاة.

وهذا المبلغ يعادل نفقة سنة كاملة لفرد واحد مدخرة للطوارئ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الذمة المالية فى الإسلام منفصلة لكل أفراد الأسرة بشروطها.

٣ ـ المدخرات من النقدين (الذهب والفضة) التى توجه أو ترصد فى سبيل اللّه ـ وهو سبيل المنافع العامة لتحقيق المصالح الشرعية الخمس[1]، وذلك بمساهمتها فى العملية الانتاجية والاشتراك فى تحريك السلع والخدمات وسواء تمت هذه المساهمة على مسئولية صاحب النقود مباشرة أو عن طريق الرابحة أو المضاربة أو المشاركة أو قام بإقراضها قرضًا حسنًا بدون ربا (الفائدة) ـ هذه المدخرات بهذه الكيفية لا يمكن أن تعتبر اكتنازًا.

---

(١) حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ الولد، حفظ المال.

٤ - النقود التى تزيد على نصاب الزكاة ولا تشارك فى العملية الإنتاجية أو الخدمات المتصلة بها، ويتسبب الاكتناز فى إبعادها تمامًا عن دائرة النشاط الاقتصادى، هذه النقود تعتبر اكتنازًا محرمًا، ويعتبر مالكها آثمًا طالما اكتنزها، وتتولى زكاة النقدين تطهير النقود المكتنزة وجبر الخطأ، تمامًا مثل الحاج إذا أخطأ فى مراسم الحج قدم فدية من صيام أو صدقة أو نسك، ولا يعنى ذلك إن خطأ الحاج أصبح محمودًا ومطلوبًا ولو عمدًا مع سبق الإصرار، كذلك لا يعنى دفع زكات النقدين أن حبس النقود عن التداول ومنعها من إتمام دورتها ضمن النشاط الاقتصادى قد أصبح عملاً حلالاً ومرغوبًا فيه كالإنفاق كما سيتضح فيما بعد..

٥ - ومما سبق فإن الرأى القائل بأن المال الذى أديت زكاته ليس بكنز قول صحيح أسىء تفسيره بسبب الخلط بين معنى المال ومعنى النقدين، فالمال فى جميع صوره لم يحرم اكتنازه بل لم يطلق عليه هذا الاصطلاح أصلاً وإنما اختص الذهب والفضة دون سائر الأموال بلفظ الاكتناز فهما فقط اللذان يسميان كنزًا، لأنهما بالطبيعة خلقهما اللّه سبحانه وتعالى للتداول وهذا ما يفهم أيضًا من المعنى اللغوى لكلمة ذهب من الذهاب والمغادرة المستمرة، وكلمة فضة من الفض والتفريق المستمر. وأيضًا يفهم نفس المعنى من توجيه الرسول الكريم باستثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة.

(حـ) الحث على الإنفاق:

حرم الإسلام اكتناز النقدين وفى المقابل شجع الإنفاق بشتى الطرق وفى مناسبات عديدة.

فنجد أن القرآن الكريم قد اشتمل على ١٢٠ آية متعلقة بالموضوع منها ٧٣ تتعلق بالنفقة والإنفاق بوجه عام، منها ٣٢ آية تتكلم عن الزكاة ومنها ١٥ آية تتحدث عن الصدقة، بما فيها الصدقة المفروضة (الزكاة)[١].

ففى مجال الترغيب والتشجيع على الإنفاق والتصدق يقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ فى كتابه الكريم: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[٢] ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[٣] ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٤] ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا (نارًا تلظ) الْأَتْقَى (١٧) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾[٥].

---

(١) ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٦٠).

(٢) القرآن الكريم، ٣٩ سبأ ٣٤.

(٣) القرآن الكريم ٧ الحديد ٥٧.

(٤) القرآن الكريم، ٢٦١ البقرة.

(٥) القرآن الكريم ١٧، ١٨ الليل ٩٢.

وفى أحوال كثيرة ارتبط الإنفاق بالإيمان وبالصلاة التى هى عماد الدين: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾[1] ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً﴾[2] ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١٦٢)

كما ارتبط غسل كثير من الذنوب بالإنفاق: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (١٠٣) أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[3] ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾[4]. ﴿وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[5].

وفى التحذير من الشرح والإمساك وإنذارهم وتوعدهم: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾[6] ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[7] « ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي

(١) القرآن الكريم ٣٩ النساء ٤.
(٢) القرآن الكريم ٣١ ابراهيم ١٤.
(٣) القرآن الكريم ١٠٣، ١٠٤ التوبة ٩.
(٤) القرآن الكريم ١٩٦ البقرة ٢.
(٥) القرآن الكريم ٥٤ القصص ٢٨.
(٦) القرآن الكريم ١٠ المنافقون ٦٣.
(٧) القرآن الكريم ٩٢ آل عمران ٣.

نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾(١).

ولقد تولى رسول اللّه ﷺ شرح وتطبيق أوجه الإنفاق، وبين الصدقات المفروضة مقدارًا وموعدًا، وبين الكفارات، وأفاض فى شرح صدقات التطوع فقال عليه الصلاة والسلام «لا حسد إلا فى اثنتين، رجل آتاه اللّه مالاً فسلط على هلكته فى الحق، ورجل آتاه اللّه الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها»(٢)، قال أبو ذر كنت أمشى مع النبى ﷺ فى حرة المدينة فاستقبلنا أحد فقال يا أبا ذر، قلت لبيك يا رسول اللّه، قال، ما يسرنى أن عندى مثل أحد هذا ذهبًا تمضى عليه ثالثة (ليلة ثالثة) وعندى منه دينار إلا شيئًا أرصده لدين ـ إلا أن أقول به فى عباد اللّه هكذا. وهكذا عن يمينه وعن شماله ومن خلفه ـ ثم مشى فقال: «إن الأكثرين هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا»(٣). وقال عليه الصلاة والسلام «أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله» قالوا يا رسول اللّه ما منا أحد إلا ماله أحب إليه، قال: «فإن ماله ما قدم (أنفق) ومال وارثه ما أخر (ادخر)»(٤) ويقول الرسول الكريم «تعس عبد الدينار والدرهم»(٥).

---

(١) القرآن الكريم ٣٤، ٣٥ التوبة ٩.

(٢) صحيح البخارى، الشعب، مجلد١، جزء ١، ص ٢٨.

(٣) صحيح البخارى، الشعب، مجلد ٣، جزء ٤، ص ١١٧.

(٤) صحيح البخارى، الشعب، مجلد ٣، جزء ٤، ص ١١٦.

(٥) صحيح البخارى، الشعب، مجلد ٣، جزء ٤، ص ١١٥.

وبناء على ما تقدم فإن القرآن الكريم والسنة المطهرة قد بينا بوضوح كامل لا يرقى إليه الشك أن الإنفاق فى الحق فضيلة يتصف بها المؤمن، وأن المنفق - وليس الحابس - هو الذى يحظى بالمنزلة التى يغبط ويحسد عليها تمامًا كالذى آتاه اللّه الحكمة ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرًا كثيرًا.

وتستوى الجماعة والفرد فى موضوع الإنفاق، فالحكم عام ومجرد، وواجب التطبيق على المال العام شأنه فى ذلك شأن الأموال الخاصة، ويكون المخاطب عن المال العام ولى الأمر (الحاكم).

ويوضح لنا ابن خلدون ذلك فيقول: «إذا لم يصرف السلطان الأموال فى مصارفها، قل حينئذ ما بأيدى الناس وقلَّت نفقاتهم جملة، وهى أكثر مادة الأسواق، فيقع الكساد حينئذ فى الأسواق، وتقل أرباح المتاجر فيقل تبعًا لذلك الخراج (الضرائب)، لأن الخراج والجباية (الرسوم) إنما تتولد من الاعتمار (الاستثمار) والمعاملات، والضرر من ذلك عائد على خزانة الدولة لقلة الأموال بسبب قلة الخراج»[1].

ويمكن القول باطمئنان كامل إن ابن خلدون تمكن من صياغة نظرية الطلب الكلى الفعال كمحدد رئيسى للنشاط الاقتصادى قبل أن يتكلم عنها اللورد كينز بعدة قرون وهذا لا ينفى أن التطبيق العملى لها كان قائمًا فعلاً فى المجتمع الإسلامى منذ أربعة عشر قرنًا حيث بلغت سرعة دوران النقود أعلى معدل لها بحيث

---

(١) أبو بكر الصديق وشوقى إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٩ إلى ص ٣١.

انخفضت احتياجات النشاط الاقتصادى إلى أقل كمية ممكنة من النقود وبذلك أمكن إيجاد حالة من الاستقرار فى الطلب على النقود بقصد المعاملات، مما كان له أثره فى ضمان السيولة والمحافظة عليها.

(د) تحريم الربا (الفائدة):

والمقصود من الربا اصطلاحًا ـ كما عرفه السلف هو عبارة عن فضل (زيادة) مال لا يقابله عوض (بدل) فى معاوضة (مبادلة) مال بمال[1].

أو بمعنى آخر هو الزيادة على أصل المال من غير تبايع.

وهذا يتأتى من عملية الاتجار فى النقود (عينية كانت أو معدنية أو اصطلاحية)، وهذا من شأنه أن يحصل صاحب رأس المال النقدى على مكاسب دون أن يتحمل أية مخاطر بسبب إحجامه عن المشاركة فى النشاط الاقتصادى لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة.

ولقد جاءت تعاليم الإسلام متفقة تمامًا فى تحريم الربا مع ما سبقها من الشرائع السماوية من يهودية ومسيحية، فالكل أجمع على أن الربا كبيرة من الكبائر يحرم على من كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرتكبها أو يساعد عليها أو يشهدها.

يقول الكتاب المقدس (العهد القديم): «إذا أقرضت مالاً لأحد من أبناء شعبى فلا تقف منه موقف الدائن، ولا تطلب منه ربًا

---

(١) محمد بن محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص ١٠.

لمالك[١]، ويقول «وإذا افتقر أخوك وقصرت يده عندك فأعضده غريبًا أو مستوطنًا فيعيش معك، لا تأخذ منه ربًا ولا مرابحة بل اخش إلهك فيعيش أخوك معك، فضتك لا تعطه بالربا، ـ وطعامك لا تعطه بالمرابحة»[٢] ويقول «لا تقرض أخاك بربا، ربا فضة، أو ربا شيء مما يقرض بالربا، للأجنبي تقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا»[٣].

ولما كان من الثابت علميًا ودينيًا أن توراة موسى عليه السلام قد امتدت لها يد العابثين وحرفوا بعض معانيها، وبدلوا بعضها وأخفوا كثيرًا من الحق، فإنه يتعين على كل من له لب أن يطلق تحريم الربا على عموم خلق الله ولا يتصور أن يقتصر التحريم على المعاملات التى تتم بين بنى إسرائيل بعضهم البعض فقط، ويباح للإسرائيليين أن يأكلوا الربا من سائر الأمم الأخرى، فالاعتقاد بذلك فيه نقص للإيمان بالله وشهادة على صاحبه بسوء الفهم.

ويؤيد ذلك قول داود عليه السلام: «فضة لا يعطيها بالربا ولا يأخذ الرشوة من البرىء[٤] وقول حزقيال فى صفات الإنسان البار: «بذل خبزه لجوعان، وكسا العريان ثوبًا، ولم يعط بالربا ولم يأخذ مرابحة».

وفى العهد الجديد (الإنجيل) نص صراحة على أنه متمم ومكمل لناموس (دين) موسى عليه السلام «ما جئت لأنقض (أهدم)

---

(١) التوراه، سفر الخروج، فصل ٢٢، فقرة ٢٤.

(٢) المرجع السابق، سفر اللاويين، فصل ٢٥، فقرات ٣٥، ٣٦، ٣٧.

(٣) المرجع السابق، سفر تثنية الاشتراع، فصل ٢٣، فقرات ١٩، ٢٠.

(٤) المزمور الخامس.

الناموس، بل لأتممه»، ومعنى ذلك أن المسيحية تحرم الربا تصديقًا لما ورد بشأنه فى العهد القديم، وبالإضافة إلى ذلك فإن العهد الجديد يقول: «إذا أقرضتم لمن تنتظرون منهم المكافأة فأى فضل يعرف لكم؟ ولكن افعلوا الخيرات، واقرضوا غير منتظرين فائدتها، وإذن يكون ثوابكم جزيلاً»[1].

وهكذا امتد تحريم الربا من اليهودية إلى المسيحية منذ أوائل عهدها حتى قيام حركة الإصلاح وانشقاق الكنائس عن كنيسة روما وبالرغم من ذلك اتفقت الكنائس جميعًا على تحريم الربا.

وجاء الإسلام متممًا لما سبقه من الأديان السماوية. ومؤمنًا بالأحكام الصحيحة التى أنزلها الله على رسله السابقين فاعتبر أن كل قرض جر نفعًا فهو ربا بقول القرآن الكريم. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[2] ويقول سبحانه:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[3].

﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ

---

(١) إنجيل لوقا، فصل ٦، فقرتا ٣٤، ٣٥.

(٢) البقرة ـ ٢٧٥.

(٣) البقرة ـ ٢٧٨، ٢٧٩.

عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا (١٦٠) وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(١).

وقد اصطلح الفقهاء على تسمية الربا المحرم بالقرآن الكريم بربا القرض أو ربا النسيئة (الأجل)، وتولى رسول الله ﷺ تحريم ربا البيوع أو ربا الفضل (الزيادة) فعن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطى فيه سواء» رواه أحمد والبخارى(٢).

لقد قام الإسلام بتحديد وظيفة النقود بدقة، فقصرها على القيام بقياس قيم السلع والخدمات، وجعلها وسيلة لتسهيل تبادل المنتجات، ومستودعًا للقيم ـ دون الاكتناز ـ وهذه الضوابط والقيود التى حددت وظيفة النقود تمنع بوضوح تام اتخاذ النقود سلعة للاتجار فيها كباقى السلع الأخرى، فالنقود ـ أيًا كان نوعها، عينية كانت أم معدنية أم إصلاحية (مثل الورقية) ـ هى وسيلة للاتجار بها وليست سلعة للاتجار فيها، ومن هنا حرم الإسلام الحصول على أى زيادة عند تبادل النقود المتحدة فى الجنس (سواء كانت عينية أو نقدية)، واشترط لصحة المبادلة النقدية أن يكون التبادل وزنًا بوزن، ومثلاً بمثل، ويدًا بيد، كما ورد فى نص الحديث الشريف عاليه،

---

(١) النساء ـ ١٦٠، ١٦١.

(٢) محمد بن محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص ١٨.

بحيث لا تتخذ النقود من هذه الزاوية وسيلة لتحصيل ربح أو نفع أو فائدة أو زيادة (ربا).

وفى التطبيق النبوى تأييد لهذا المعنى، فقد روى الإمام مسلم فى صحيحه على أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: «جاء بلال بتمر برنى (نوع مشهور بجودته) فقال رسول الله ﷺ: من أين هذا؟ فقال بلال: من تمر عندنا ردىء فبعت منه صاعين بصاع. فقال رسول الله ﷺ: هذا الربا فردوه، ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا».

ويظهر بوضوح شديد أن الربا وقع فى هذه الحادثة حين استعمل التمر الردىء بديلاً عن النقد (نقود عينية) فاتحد الجنس (التمر) وفقد التماثل (صاع لصاعين) ولهذا أمر الرسول ﷺ بتوسيط النقود المعدنية فى تبادل التمر فأمر ببيع تمره فى السوق ثم استخدام ثمنه فى شراء كمية من التمر الجيد[1].

ويكفى سببًا لتحريم الربا ثبوت ذلك فى الكتاب المقدس وسنن الرسل والأنبياء، انتهاء بالقرآن الكريم ولسنة محمد ﷺ.

ومع ذلك فقد ذكر العلماء[2] فى سبب تحريم الربا من الأسباب ما يتثبت به فؤاد المؤمن وما يقنع به فكر الباحث غير الملتزم، ومن هذه الأسباب:

---

(١) حسن العنانى، علة تحريم الربا وصلتها بوظيفة النقود، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، ص ٤١.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠، ابن القيم، أعلام الموضحين ص ٢ ص ٩٩ - ١٠٠، السرخسى، الميسوط جـ ١٢ ص ١٠٨، تفسير الخازن ج ١ ص ٢٢١.

١ ـ حرم الربا لأنه يؤدى إلى أخذ مال الغير بغير حق لأن من يبيع درهمًا بدرهمين أو دينارًا بدينارين نقدًا كان أو نسيئة (تأجيل الدفع) فقد حقق زيادة نقدية دون عوض فهو حرام، وهذه الزيادة قد تكون مقابل الأجل (الزمن) والأجل (الزمن) ليس مالاً يدخل فى الذمة المالية للبشر فهى إذن زيادة بدون مقابل وهى بهذا ظلم.

٢ ـ حرم الربا لأنه يشجع الناس على ترك العمل وعدم الإنتاج لأن صاحب النقود إذا تمكن من عقد الربا حصل على زيادة فى ثروته بدون تعب أو مشقة فيفضى ذلك إلى تدهور الإنتاج وحدوث الكساد.

٣ ـ يتسبب الربا فى انقطاع المعروف بين الناس، فتزداد العداوة والبغضاء بين الأفراد والأمم بسببه، وتحريم الربا يفتح الباب أمام القرض الحسن الذى يؤدى إلى التحاب والتآلف والتآخى على المستوى المحلى والعالمى. ولهذا اعتبر الإسلام القرض الحسن أفضل من الصدقة.

٤ ـ يتسبب الربا فى زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات الممولة عن طريق القرض الربوى (بفائدة) حيث تعتبر تكلفة التمويل عنصرًا من عناصر تكلفة الإنتاج، فيؤدى ذلك إلى رفع أثمان السلع والخدمات، ويستمر المستوى العام للأسعار فى الارتفاع طالما استمر التمويل بفائدة (ربا).

ونظرًا للضرر العظيم الذى يصيب الأفراد والأمم من الربا فقد أنذر الله سبحانه وتعالى المتعاملين به: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢٧٥) يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (٢٧٦) إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ (٢٧٧) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ ﴾[1].

والربا من الكبائر التى حذر منها رسول الله ﷺ فقال: «اجتنبوا السبع الموبقات (المهلكات) قالوا يا رسول الله وما هى؟ قال الشرك بالله، والسحر وقتل النفس التى حرم الله قتلها إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولى يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات» وعنه أنه قال «درهم ربا أشد على الله تعالى من ست وثلاثين زنية» وعن أبى هريرة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ وقال: «إن الربا سبعون بابًا أدناها مثل أن يقع الرجل على أمه، وإن أربى الربا استطالة المرء فى عرض أخيه»[2].

(١) البقرة، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩.

(٢) محمد بن محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص ٦٤، ٦٥.

ومجمل القول فى هذه أن الإسلام قفل جميع أبواب الربا حتى ينحصر الطلب على النقود بقصد التبادل السلعى وتكون وسيلة لتسهيل التجارة ولا تكون سلعة للاتجار فيها. وبذلك ضمن السيولة النقدية على المستوى المحلى وعلى المستوى الدولى.

ويمكن تلخيص الفصل الثانى فيما يلى:

أنشأ الإسلام نظامًا نقديًا يعتمد على المعدنين (الذهب والفضة) ووضع له من الضوابط ما جعله يحقق توازنًا نقديًا واستقرارًا اقتصاديًا وثباتًا نسبيًا للمستوى العام للأسعار لمدة تربو على عشرة قرون، وكان الدينار والدرهم الإسلاميان يقومان بوظيفة النقود العالمية ويتم تداولهما فى جميع أنحاء العالم[1].

ولعل أهم ميزة تمتع بها العالم فى هذه الفترة هى ترك الأسعار لتتحدد بقوى العرض والطلب بين سلع حقيقية بعضها مع البعض مع إبقاء النقود على الحياد وضمان ثبات قيمتها[2] وضمان حرية دخول وخروج الذهب والفضة إلى أى مكان دون قيد أو شرط[3].

---

(١) محمد يحيى عويس، النقود والبنوك، د. أسامة، القاهرة. ١٩٧٧، مرجع سابق. ص ١٢٨.

(٢) وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٣) فؤاد مرسى، مبادئ نظرية النقود، دار نشر الثقافة. الإسكندرية ١٩٥١، ص ٣٨.

الفصل الثالث

الحضارة الغربية والنقود

مقدمة:

بدأت النهضة الأوربية مستمسكة بنفس مبادئ النظام النقدى الطبيعى الذى يعتمد على المعدن النفيس من الذهب والفضة، ثم بدأت المحاولات من جانب الصيارفة تجار العملة للانحراف بالنظام الطبيعى مستخدمين فى ذلك شتى الوسائل الدعائية ومشجعين جميع الأبحاث العلمية التى تنظر لرأيهم بالوسائل المادية والأدبية ولقد بدأ الانحراف بطيئا وتدريجيًا ثم زاد معدله بمرور الزمن حتى انتهى إلى انقلاب تام للنظام النقدى العالمى فى القرن العشرين.

وأول هذه الانحرافات هو فرض رقابة على النقد فأنشئت فى كل دولة إدارة تختص بمراقبة دخول وخروج المعدن النفيس، وكان لدى هذه الإدارة من الصلاحيات القانونية ما يمكنها من التحكم فى التدفقات النقدية من والى البلاد.

وثانى هذه الانحرافات هو اتخاذ النقود سلعة للاتجار فيها وما

ترتب على هذه التجارة من تبرير للربا وتحوير اسمه إلى الفائدة واشتقاق النقود (شبه النقود الناتجة عن الائتمان المصرفى).

وثالث هذه الانحرفات وآخرها هو سحب المعدن النفيس من التداول وتجريد النظام النقدى من الغطاء الذهب.

وبقليل من التفصيل نعرض هذه التطورات كالآتى:

١ ـ فرض رقابة على المعدن النفيس (النقود):

(١) كان للمعدن النفيس (الذهب والفضة) منزلة كبيرة فى الفكر التجارى، وقد اعتبر عماد الثروة، فإن لم يكن هو الثروة ذاتها فهو وسيلة الحصول عليها ودعامتها الرئيسية، فمن حاز الذهب فقد حاز كل عزيز بما فى ذلك دخول الجنة كما قال كولومبس معبرا عن روح العصر[١].

وخلال القرن السابع عشر اعتبر التقشف فضيلة ودعوا إلى الحد من الاستهلاك وممارسة فضيلة الادخار، إذ رأوا فى تكدس المعدن النفيس أصلح وسيلة لحفظ الثروة على المستوى القومى، ويعبر عن ذلك توماس هوجنون (١٦٩٥م) فيقول «إن الذهب والفضة من أصلح الأدوات وأكثرها دوامًا للحصول على كل الأشياء النافعة للإنسانية وذلك لما يتمتعان به من قوة احتمال ويسر فى التداول، أما السلع الأخرى، فهى عسيرة التداول سريعة التلف، ومن

---

(١) سعيد النجار، مرجع سابق، ص ٥٢.

ثم فالذهب والفضة يفضلان الأرض والعمائر، وهما يمثلان الوسيلة الوحيدة لزيادة التجارة وتنشيط المعاملات».

وحفاظا على رصيد الدولة من المعدن النفيس رأى التجاريون فرض رقابة مباشرة على كل عملية تتضمن انتقالاً للمعدن النفيس إلى خارج البلاد.

وتنفيذًا لهذا الرأى قامت إنجلترا بحظر تصدير الذهب والفضة كلية، وأنشأت إدارة خاصة برئاسة موظف عمومى عرف باسم صراف الملك تركزت فى يده جميع المعاملات فى الصرف الأجنبى والتجارة الدولية[1]، وكان عليه أن يحقق التوازن التجارى لكل صفقة على حدة بحيث يضمن عدم خروج أى نقد من البلاد بسبب التجارة الدولية، ثم تطورت الرقابة لتشمل مجموع المعاملات مع كل دولة على حدة، بمعنى أن تكون جملة الصادرات إلى هذه الدولة مساوية أو أكبر فى القيمة من جملة الواردات منها خلال سنة مالية، وفى مرحلة لاحقة تطورت الرقابة على مستوى العالم الخارجى بدلاً من كل دولة على حدة، بمعنى أن يكون إجمالى صادرات الدولة على مدار العام إلى جميع دول العالم مساويًا أو أكبر من إجمالى وارداتها خلال نفس العام من جميع دول العالم، بحيث تتوازن تجارتها الخارجية أو تحقق فائضا.

(ب) ثم تولى دافيد هيوم مهاجمة نظام الرقابة على النقد، وقام بتحليل العوامل التى تحكم توزيع المعدن النفيس بين جميع البلاد

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣.

التى تدخل فى علاقات تجارية، وفكرته الأساسية أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيًا بين البلاد المختلفة دون حاجة إلى سياسة خاصة هادفة من جانب الدولة، فكل بلد يحصل على كمية المعدن النفيس المتناسبة مع حجم نشاطه الاقتصادى، ويتحقق هذه التناسب عن طريق العلاقة بين مستوى الأسعار فى الداخل ومستوى الأسعار فى الخارج، وقد اشتهرت هذه النظرية باسم «نظرية التوازن التلقائى للذهب»، واكتسبت تأييدًا كبيرًا وتم تطبيعها خلال القرن التاسع عشر، واعترفت معظم دول العالم رسميًا بالذهب (فقط) كأساس لنظامها النقدى مع كفالة الحرية له فى الدخول والخروج، ويعتبر القرن التاسع عشر آخر العصور الذهبية للنظام النقدى القائم على الذهب بشروطه.

(جـ) أما المدرسة الطبيعية فكان لها رأى مخالف للتجاريين فهى لا ترى تلازمًا ضروريًا بين كمية المعدن النفيس وبين ثراء البلد، بل يعتقد بيتى أن كمية المعدن النفيس قد تجاوز الحد اللازم لحسن سير النظام الاقتصادى على المستوى القومى، كما أن قلة المعدن النفيس ليست دليلاً على انخفاض ثراء البلد، ويرى بيتى أن كمية قليلة نسبيا من النقود الذهبية يمكن أن تسير قدرا كبيرًا من النشاط الاقتصادى إذا ما توفرت لها سرعة دوران معقولة، ولم تكتنز بعيدا عن المشاركة فى العمليات الإنتاجية، إذا إن كلاً من كمية النقود وسرعة تداولها معا يؤثران فى حجم النشاط الاقتصادى، ويتفق الباحث مع هذا الرأى تمامًا.

(د) وأخيرًا يقدم كانتلون بحثه عن الذهب والفضة وما يمتازان به عن سائر المعادن والسلع الأخرى، ثم يحدد وظيفتهما كنقود، ثم يتتبع العلاقة بين كمية النقود مرجحة بسرعة تداولها وبين مستوى الأسعار، وبناء على هذا التحليل ينصح كانتلون الدولة بسحب جزء من المعدن النفيس الذى يرد إليها عن طريق الميزان التجارى الموافق (الذى يحقق لها فائضًا من الذهب)، ولقد أخذت كثير من الدول بهذه النصيحة تباعًا، وكان أكثر المؤمنين بها والمطبقين لها الولايات المتحدة الأمريكية، فأقامت حاجزًا جمركيًا شديدا أمام الواردات الأجنبية، فى نفس الوقت الذى تمتعت فيه بفائض كبير فى صادراتها، مما جعل الذهب يتجه إلى أمريكا بدون عودة، وعملت السلطات الأمريكية على تعقيمه بسحب كميات ضخمة منه وحبسها فى أقبية أعدت خصيصًا لذلك فى بورت سموث بواشنطن، وهذا التصرف أثار غيظ كينز ودفعه إلى القول سنة ١٩٢٤ ـ وقبل نشر نظريته الشهيرة باثنى عشر عامًا ـ «إن ذهب العالم قد تم دفنه فى مقبرة واشنطن»[١].

(هـ) ومن جهة أخرى تسببت الحروب المختلفة فى إعادة نظام الرقابة على النقد، وإيقاف تصدير الذهب، ومنع تحويل النقود الورقية إلى ذهب.

---

(١) فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى، المطبعة الحديثة، القاهرة، ص ٥٢.

ففى أثناء حروب نابليون (١٧٩٧ ـ ١٨١٩) أوقف بنك إنجلترا تحويل الأوراق المصرفية إلى ذهب.

كذلك حدث مع بداية الحرب العالمية إذ أوقفت معظم دول العالم التعامل بالذهب داخليًا مع بداية الحرب وتم فرض رقابة نقدية شديدة على التعامل مع العالم الخارجى.

وهكذا ـ عن طريق هذه القيود ـ أفقدوا الذهب وعمدا شرطًا أساسيًا لنجاحه فى أداء وظيفته كنقد عالمى، فأفقدوه حرية الانتقال بين البلدان دون قيد أو شرط، وبعد أن خلقوا مشكلة نقدية عالمية تجمعوا فى بروكسل سنة ١٩٢٠ فى مؤتمر عالمى ثم فى جنوه سنة ١٩٢٢ محاولين البحث عن حل آخر دون الرجوع إلى الحق، وهو ببساطة اعادة الحرية إلى الذهب والإفراج عنه.

٢ ـ المتاجرة فى النقود:

سبق الإيضاح أن من مهام النقود هى:

أن تكون وسيلة للاتجار بها ولا تكون سلعة يتاجر فيها تباع وتشترى، تؤجر وتستأجر ولا يجب أن يتحقق من حيازتها ـ مجرد حيازة ـ أى ربح أو مكسب أو فائدة فى أى صورة تحت أى اسم.

وقد اتفقت جميع الأديان السماوية على ذلك وبالتالى حرمت الربا (الفائدة) وهو فى حالتنا هنا الزيادة الناتجة عن النقود دون اشتراكها فى العملية الإنتاجية أو الخدمات المتعلقة بالإنتاج أو

الخدمات الأخرى، وحافظت أوروبا المسيحية على ذلك النهج فأدانت الربا وجعلته رذيلة كبيرة وقاومته بكل شدة.

ولكن ما إن بدأت الكنيسة تفقد هيبتها وسلطتها الروحية والقانونية منذ بداية النهضة، حتى وجدت الآراء المؤيدة للربا فرصتها للانتشار[1] وبدأوا يدعون الناس إليه كإحدى الفضائل تحت اسم جديد «الفائدة» Interest بدلاً من الاسم المكروه للربا Usuary,.

وقد انتهى الأمر إلى تحول الصرافين ـ ومعظمهم من اليهود إلى بنوك، ثم صدرت النقود الورقية ثم ظهرت شبه النقود بالتوسع فى الائتمان المصرفى، كل ذلك يهدف تعظيم الربح الناتج عن المتاجرة فى النقود باعتبارها سلعة لها عرض وطلب وسعر توازنى وفيما يلى عرض موجز لهذه التطورات.

(أ) تبرير وتحليل الربا (الفائدة)

١ ـ وقفت الكنيسة فى أوروبا طوال العصور الوسطى وحتى بداية عصر النهضة موقف العداء من الربا، مؤمنة بأن النقود لا تلد نقدًا.

وينسب البعض إلى الأب توماس الاكوينى (١٢٧٤م) أنه لا يعارض الإقراض بفائدة إذا كان ذلك لأغراض التجارة وكان المقرض

---

(١) يقتصر تحريم الربا على المعاملات الواقعة بين اليهودى واليهودى، ويباح لليهود اكل الربا من باقى الأمم.

يشترك فى تحمل مخاطر التجارة[1]. ويعتبر كثير من الباحثين أن ذلك هو أول تبرير للربا فى العصر الحديث[2].

ويرى الباحث أن رأى الأب توماس الاكوينى سليم دينيًا، ولكن أسىء تفسيره واستغلاله، فالأكوينى يتكلم عن نظام إسلامى للتجارة، يعرف باسم «المضاربة» من الضرب فى الأرض وهو السعى على الرزق، هذا النظام مشروع وحلال، وبمقتضاه يسلم صاحب المال ماله إلى تاجر ماهر على شروط منها إعادة رأس المال إلى صاحبه ثم توزيع الربح الناتج بنسبة يتفق عليها، أما الخسارة إن تحققت فيتحملها صاحب رأس المال وحده ويكفى أن يفقد العامل (التاجر) عمله.

٢ ـ ومع إعادة بعث الفلسفة وإحياء مدارسها، تقدمت التنظيمات الوضعية للنشاط الإنسانى بما فى ذلك النشاط الاقتصادى، وبدأت المعاملات تبعد رويدًا رويدًا عن تعاليم الكنيسة، وتقدمت الرأسمالية بخطوات ثابتة، نافضة جميع القيود التى تمنعها من استخدام الربا كأحد أسلحتها التى تمتص بها ثروات الشعوب والأمم المغلوبة على أمرها، ووجهوا حملتهم المسعورة مستغلين أخطاء بعض رجال الدين وبعض التصرفات للكنيسة حتى

---

(١) سعيد النجار، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) زكريا احمد نصر، النقد والائتمان فى الراسمالية والاشتراكية، مطبعة ـ الدقى، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٤٥ ـ ٤٨.

تم فصلها تمامًا عن الدولة، وتم لهم فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد[1]. وبهذا خلا الجو تمامًا لآكلى الربا،

وما إن حل القرن الثامن عشر حتى استقرت المعاملات الربوية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى سواء من ناحية التطبيق العملى أو التأصيل النظرى، ووضع المبررات له، وبناء النظريات التى تحدد سعر الفائدة، واعتبارًا من بداية القرن التاسع عشر كان الرأى العام الغربى يعتبر مجرد فتح باب الحديث عن الربا (الفائدة) يعتبره ترفًا تاريخيًا أو بقية من تعصب دينى أعمى.

٣ ـ وقد تم استخدام أسلوب الترغيب والترهيب بنجاح تام لقبر أية محاولة لكشف القناع عن حقيقة الربا فمن من المعارضين له لم تفلح معه وسائل الإغراء المادية والأدبية تكفلت به وسائل الاضطهاد والتشريد، مثال ذلك ما قاله كينز سنة ١٩٢٤ «إن الفائدة عائد احتكارى يمثل دخلاً غير مكتسب بجهد ينتزعونه من المجتمع نتيجة وضع معين، ثم يستطرد فيقول إن الذين يستولون على دخول فى شكل فوائد لا يؤدون وظيفة ضرورية للمجتمع الإنسانى[2] هذا ما قاله كينز قبل أن يكوّن نظريته العامة سنة ١٩٣٦وقبل أن يحصل على لقب لورد وينال شهرة عالمية

---

(١) عيسى عبده، وضع الربا فى البناء الاقتصادى، دار ـ البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٣، ص ٥٦ ـ ٦٥.

(٢) محمد يحيى عويس، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص ١٢٨.

أما الاقتصادى الأمريكى نورثين فيلن (١٩٢٩) ـ فقد شن حملة ضاربة على الربا عندما جرد الحضارة الغربية الرأسمالية المادية فإذا بها ربا فاحش وتجارة بالعرض وبحياة الكادحين من الشعب، وكان طبيعيًا أن يعيش مضطهدًا، ويموت مغمورًا جزاء لأنه تصدى لجبابرة المال وآكلى الربا[١].

(ب) إصدار النقود الورقية

١ ـ كان الناس ـ عندما يريدون السفر ـ ولديهم فائض من الأموال فى صورة نقود من الذهب أو الفضة ـ يودعون هذه النقود أمانة لدى الصراف الذى يعطى المودع إيصالاً بالوديعة ثم يتقاضى منه أجرًا يتناسب مع مدة بقاء الوديعة ومبلغها.

٢ ـ ولما كانت جميع الدول الأوروبية تقريبا تحرم على اليهود الاشتغال بالزراعة والتجارة فقد اتجه أغلبهم لاحتراف مهنة الصيرفة، وكانت حكرًا عليهم حتى القرن الخامس عشر وكانوا يزاولون إقراض النقود بربا فاحش مع أخذ رهونات كضمان للسداد[٢].

٣ ـ ومع ازدياد حجم التجارة العالمية واتساع دائرة النشاط الاقتصادى وما استلزم ذلك من زيادة الترحال، ازدادت الودائع لدى

---

(١) عيسى عبده، مرجع سابق، ص ٦٣ ـ ٦٥.

(٢) محمد يحيى عويس، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص ١٢٨.

الصرافين عددًا وقيمة، وبالخبرة اكتشف الصراف أن نسبة من الودائع تظل لديه بصفة مستديمة دون طلب، ففكر فى استغلالها فى عملية الإقراض بفائدة (ربا)، فزادت أرباحه من الإتجار فى أموال الغير.

٤ ـ وحتى يغرى الناس بإيداع نقودهم لديه قام الصراف بطبع إيصالات نمطية مزخرفة لتسهيل عملية الإيداع والصرف وتقليل الجهد والتكاليف واكتساب ثقة الجمهور.

٥ ـ وأمام إغراء الأرباح التى جناها من الإتجار فى نقود الغير فكر فى طريقه أخرى لزيادة هذه الودائع فتنازل عن اقتضاء أجر نظير حفظ هذه النقود وفى مرحلة تالية أغراهم بدفع فائدة لهم عندما يقومون بإيداع نقودهم لديه، وكانت عملية الإقراض بالربا مستمرة ويستفيد الصراف من الفرق بين سعرى الفائدة الدائنة والمدينة.

٦ ـ وبإزدياد ثقة الناس فى الإيصالات التى يصدرها الصراف تم تبادلها فى السوق دون ضرورة إلى صرف قيمتها ذهبا وبازدياد أرباح الصرافين تحولوا إلى بنوك فظهر مصرف البندقية سنة ١١٥٧م، ثم مصرف الودائع فى برشلونة سنة ١٤٠١م ومصرف أمستردام سنة ١٦٩٠م [١].

---

(١) أحمد طلبة الصعيدى وعبد السميع المصرى، المنصورة بالاشتراك مع نقابة التجاريين، ١٩٨٣، ص ٨.

٧ ـ ولعل أول محاولة لإصدار نقود ورقية فى شكلها الحديث المعروف لدينا هى تلك التى قام بها بنك استكهولم بالسويد سنة ١٦٥٦ عندما أصدر سندات ورقية تمثل دينا عليه لحاملها وقابلة للتداول وقابلة للصرف ذهبا بمجرد تقديمها إلى البنك(١).

ولقد كانت الإيصالات النمطية والتى تحولت إلى سندات لحاملها (نقود ورقية) بداية لخلق النقود وشبه النقود.

(جـ) خلق النقود:

١ ـ عندما ظهرت النقود الورقية فى شكل صك أو سند إذنى كانت تعبر عن مديونية حقيقية (ذهب)، وكان المبلغ المكتوب على الصك مساويًا تمامًا للنقود الذهبية المودعة لدى الصراف أو البنك فيما بعد، أى نسبة الودائع من الذهب كانت تساوى ١٠٠٪ إلى النقود الورقية المصدرة.

٢ ـ ثم اكتشف البنك أنه بالإمكان طبع صكين (سندين) مقابل كل جنيه ذهب مودعٍ فى خزانته، ويقوم بطرح السند الثانى (الجنيه الورقى) للتداول دون أى خطر، وبهذه الطريقة تمكن البنك من خلق نقود وإقحامها فى النشاط الاقتصادى وقد عادت له هذه العملية بمكاسب كبيرة شجعته كما شجعت سائر البنوك الأخرى على طبع

---

(١) حازم الببلاوى، النظرية النقدية، مقدمة إلى نظرية الاقتصاد التجميعى، الكويت، ١٩٧١، ص٩٥.

ثلاثة سندات مقابل كل جنيه من الذهب، وهكذا لم تتوقف عملية خلق النقود أمام إغراء المكاسب السهلة والسريعة والرخيصة، وكان هذا يعنى بالضرورة أن النقود الورقية المصدرة فى صورة سندات لا تغطيها نقود ذهبية مما عرَّض بنوكًا كثيرة للإفلاس فى أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، وهذا ما حدا المشرع أخيرا فى جميع الدول إلى التدخل لتنظيم عملية إصدار النقود الورقية (السندات) وتحديد نسبة الغطاء الذهبى القانونى، وقصر هذا الحق على بنك واحد يخضع لإشراف الحكومة أو قصره على البنك المركزى المملوك للدولة.

٣ ـ كانت البنوك التجارية ـ والتى تتاجر فى أموال الغير طبقًا للتعريف الشائع ـ قد لجأت أيضًا إلى منح قروض دفترية وقد عرف هذا النظام باسم الائتمان المصرفى، وبمقتضاه يحق للمتعامل مع البنك أن يسحب على المكشوف بشروط معينة مع دفع الفوائد التى يحددها البنك، ورغم أن المشرع فى كل الدول تقريبًا قد تنبه لخطورة هذا التصرف على النشاط الاقتصادى، فقام بتنظيمه وتحديد نسبة الاحتياطى القانونى الواجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به لدى البنك المركزى إلا أنه ما زال فى ظل التشريعات المعمول بها بإمكان الجهاز المصرفى التجارى أن يعطى ائتمانًا مساويًا لمقلوب نسبة الاحتياطى القانونى الذى يحدده البنك المركزى، وعلى سبيل المثال فلو حدد البنك المركزى نسبة الاحتياطى القانونى بـ ٢٠٪ لأمكن للجهاز المصرفى أن يعطى قروضًا دفترية تعادل ٥ خمسة أضعاف الودائع.

وغنى عن البيان ـ وطبقًا لأية نظرية يؤمن بها أى مفكر ـ فإن خلق النقود أو شبه النقود (الائتمان) ودفعهما فى خضم النشاط الاقتصادى سوف يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى أعلى، وسوف يعرقل إن لم يوقف الذهب عن أداء وظيفته فى قياس قيم الأشياء، وإتمام تبادل الصفقات بالطريقة السليمة.

وعملية خلق النقود وشبه النقود لن تفيد النشاط الاقتصادى كما يحاول المستفيدون منها أن يوهموا الناس، بل إن البنوك التجارية هى المستفيد الوحيد الذى لا يتحمل أية مخاطرة تاركًا لغيره تحمل مخاطرة المشاركة فى العملية الإنتاجية.

وهكذا تحولت النقود إلى سلعة يتاجر فيها البنك التجارى بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، وبعد أن كانت النقود وسيلة للتجارة لتحديد قيم السلع والخدمات وتسهيل تبادلها تحولت إلى جانب ذلك إلى سلعة تباع وتشترى ولها ثمن يسمى فائدة (ربا) وبهذا يتصح ما فعلته النهضة الأوروبية بالنظام النقدى العالمى الذى ورثته عن الإسلام.

فقد أخذت تسلبه مقومات نجاحه واحدًا بعد الآخر.

٣ ـ وقف التعامل بالذهب:

(أ) تنقسم النقود المعدنية إلى نوعين رئيسيين، هما الفضة والذهب وقد عرفا فى الإسلام باسم النقدين وعرفا فى الغرب باسم المعدن النفيس.

وكانت بعض الدول تقتصر على الفضة كأساس لنظامها النقدى فتسك عملتها منها والبعض الآخر يقتصر على الذهب فى سك عملته بينما فضلت معظم دول العاالم الجمع بين المعدنين فى نظام نقدى مشترك تحدد فيه النسبة القانونية بين قيمة المسكوكات الذهبية والفضية. وقد ساد هذا النظام حتى القرن الثامن عشر عندما اكتشفت مناجم الفضة الكبرى فى جنوب أفريقيا فانهارت أسعارها وتسبب ذلك فى خروجها من النظم النقدية كعملة رئيسية وتحولت إلى عملة مساعدة للمسكوكات الذهبية والتى انفردت بعرش النظم النقدية على مستوى العالم، فى صورة مسكوكات ذهبية Gold Specie Standard وبمقتضى هذا النظام يتم تحديد وزن وعيار قطعة النقود المسكوكة (المضروبة). واستمر ذلك حتى القرن التاسع عشر عندما بدأت محاولات (سحب الذهب) من التعامل تتسلل إلى النشاط الاقتصادى على المستويين المحلى والدولى.

(ب) بدأت المحاولة بإصدار البنوك للسندات الإذنية لحاملها وطرحها للتداول مع قابيلتها للتحول إلى ذهب بمجرد تقديمها إلى البنك وبازدياد التعامل بها اكتسبت ثقة المتعاملين بها من التجار والأفراد فلم يعد أحد منهم فى حاجة إلى صرف قيمة السند ذهبًا طالما كان واثقًا تمامًا بأن قيمته محفوظة فى خزينة البنك، أضف إلى ذلك سهولة حمل السندات الإذنية بالمقارنة بالقيمة المقابلة لها من الذهب.

ومع تقدم الثقة فى السندات الإذنية (النقود الورقية) وزيادة التعامل بها زادت الكمية المصدرة (المطبوعة منها) وقلت الحاجة إلى سك قطع من الذهب، واكتفى البنك بالاحتفاظ بالذهب فى خزائنه فى صورة سبائك يكون وزنها مساويًا للقيمة التى صدرت بها السندات الإذنية (النقود الورقية) وبذلك تحول نظام الذهب تدريجيًا من صورة المسكوكات الذهبية Goid Specie Standard إلى نظام سبائك الذهب Goid Bullion Standard[1].

(جـ) وحيث أن إصدار النقود الورقية (أو السندات الإذنية ـ لحاملها) قد تم زيادته تدريجيًا بحيث لم تعد النسبة بينها وبين غطائها الذهبى ١:١ بل اكتفت البنوك المصدرة بأن تحتفظ بغطاء من الذهب يمثل نسبة أقل من الواحد الصحيح لما هو مدون على الورقة النقدية فوصلت هذه النسبة إلى ٢٠٪ فى بعض الحالات.

(د) وباندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ هرع الناس إلى البنوك لاسترداد ذهبهم المحفوظ فى خزائنهم كأمانة ـ ولما كان ذلك غير ممكن تنفيذه ـ إذ إن ما أصدرته البنوك من النقود الورقية يفوق بكثير ما لديهم من ذهب ـ صدرت التشريعات التى تحرم على الناس طلب صرف نقودهم الورقية ذهبًا من البنوك وتوقف العمل بنظام المسكوكات الذهبية وبموجب القانون أصبح للنقود الورقية قوة إبراء عام على المستوى القومى فقط بينما اقتصر تطبيق نظام

---

(١) زكريا احمد نصر، مصدر سابق، ص ١١، ٢٣.

سبائك الذهب على المعاملات الدولية مع فرض قيود شديدة على نقل الذهب خارج البلاد.

(هـ) وبناء على مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ بدأت دول العالم فى تطبيق نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard وبمقتضى هذا النظام يحتفظ البنك المصدر للعملة الورقية بغطاء يمثل نسبة من قيمة العملة المصدرة (٢٠٪ مثلاً) فى صورة سبائك ذهبية أو عملة أجنبية لها غطاء من الذهب (إسترلينى أو دولار مثلاً).

(و) ورويداً رويداً بدأت تنتشر أفكار الاقتصادى الألمانى ناب Nap فى أنحاء العالم، ومؤداها أن النقود هى أولاً وقبل كل شئ من خلق الدولة[1].

ذلك أن النقود الذهبية ما هى إلا تعبير عن قيمة الإنتاج الحقيقى وما النقود الورقية إلا تعبير عن كمية من الذهب. فما هو المانع فى حذف الذهب من طرفى المعادلتين لتكون النقود الورقية هى المعبرة عن قيمة الناتج القومى بضمان الحكومة.

عدد من وحدات الإنتاج = عدد من وحدات الذهب

عدد من أوراق النقد = عدد من وحدات الذهب

عدد من وحدات الانتاج = عدد من أوراق النقد

---

(١) وهيب مسيحة، مصدر سابق، ص ٥.

ولقد ساعد على سرعة انتشار هذه الفكرة بين الدول عملية تخزين ذهب العالم فى مقبرة بورت سموث بواشنطن التى تمت خلال الربع الأول من القرن العشرين

(ز) وما إن حلت سنة ١٩٣٤ حتى كانت نقود جميع دول العالم تقريبًا متحللة من أى ارتباط بالذهب فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية ـ صاحبة أكبر رصيد ذهب فى العالم فى ذلك الوقت ـ إذ أبقت على قابلية الدولار الأمريكى إلى التحول إلى ذهب فى المعاملات الدولية فقط على أساس أن أوقية الذهب = ٣٥ دولارًا[١] وبهذا تم إيقاف العمل بقاعدة الذهب واستندت قيمة العملة الورقية فى كل دولة على مقدرة اقتصادها من ناحية وعلى القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات الحكومية والتى تحدد قيمة العملة أصلاً، ثم تقرر بعد ذلك زيادة قيمتها أو تخفيضها تبعًا للأحوال الاقتصادية على المستويين القومى والدولى.

(ح) ولقد استلزم ذلك وضع جداول خاصة بكل دولة لتحديد أسعار صرف العملة المحلية بعملات الدول الأخرى، وكانت تتغير دوريًا (يوميًا/ أسبوعيًا/ شهريًا) لتتناسب مع تغير مستوى النشاط الاقتصادى فى كل بلد على حدة، ثم مع تغيره النسبى مع مستوى النشاط الاقتصادى فى سائر بلاد العالم، وعلى وجه الخصوص فى البلد التى تحدد سعر الصرف[٢].

---

(١) فؤاد مرسى، مصدر سابق، ص ٣٧ ـ ٤٧.

(٢) ج. كراوتزر، مصدر سابق، ص ١٩٥.

وهكذا تكونت سلسلة من الأسعار الخاصة بعملة البلد الواحد فى وقت واحد، وأخذت أسعار الصرف تتذبذب بفعل التغيرات فى مستوى النشاط الاقتصادى وبفعل التغيرات فى كمية النقود الورقية التى تقذف بها المطابع فى خضم النشاط الاقتصادى.

(ط) ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن معظم دول العالم قد فشلت فى ضبط كمية الإصدار النقدى الورقى بما يتناسب مع الحجم الحقيقى للناتج القومى من السلع والخدمات مقيمًا بأسعار تتناسب مع الناتج العالمى من نفس السلع والخدمات، بل ثبت فعلاً أن كثيرًا من الحكومات قد أفرطت عن عمد فى إصدار نقود ورقية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتزايدة سنة بعد أخرى، خصوصًا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٩ ـ والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م.

فلقد انهار النظام النقدى الألمانى تمامًا وأوقف التعامل بالمارك الألمانى نهائيًا سنة ١٩٢٣ كنتيجة لإسراف البنك المركزى الألمانى فى خلق كميات متزايدة من النقود الورقية طوال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها[١].

وفى الصين ارتفع الرقم القياسى لكمية النقد الورقى المتداول من ١٠٠ سنة ١٩٣٧ إلى ٤٠٧٨٨ سنة ١٩٤٥م (انظر الجدول رقم ٢) أما مصر فقد ارتفع الرقم القياسى لكمية نقدها الورقى

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٣، ٥٤.

المتداول من (١٠٠) سنة ١٩٣٩ إلى ٤٢٦ سنة ١٩٤٥م (انظر الجدول رقم ٣)[١] وفى بريطانيا (العظمى) تحرك نفس الرقم من (١٠٠) سنة ١٩٣٨ إلى (٢٦٠) سنة ١٩٤٧.

وقد نلاحظ الارتباط بين التغير فى المستوى العام للأسعار والزيادة فى كمية النقود الورقية المتداولة. فلقد زاد المستوى العام للأسعار فى الصين فى نفس المدة من ١٠٠ إلى ٢٦١٧٧١٨ وزاد فى مصر من ١٠٠ إلى ٢٢١ وزاد فى بريطانيا خلال نفس المدة عالية من ١٠٠ إلى ٢٦٠. وكانت أقل الدول تأثرًا بالنشاط فى المستوى العام للأسعار هى الولايات المتحدة الأمريكية فزادت من ١٠٠ قبل الحرب إلى ١٣٩ سنة ١٩٤٦.

وغنى عن البيان أن زيادة كمية النقد الورقى المتداول كانت بكل المقاييس زيادة تضخمية[٢].

٤ ـ وخلاصة الأمر أن فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤ ـ ١٩١٩) و (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) تعد فترة فوضى نقدية.

زاد فيها الإصدار النقدى الورقى، وتحللت النظم النقدية فى معظم الدول الكبرى من قاعدة الذهب، ومع السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية بدأت تطفو فكرة السلام النقدى للعالم من

---

(١) صبحى تادرس، قريصة، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ٢٥٨.

(٢) ج. كراوتزر، مصدر سابق، ص ١٩٢.

خلال إنشاء منظمة دولية يكون لها دور فى تثبيت قيمة العملات الدولية.

وقد خصص المقال التالى للمنظمات النقدية الدولية وهما صندوق النقد الدولى IMF والنظام النقد الأوروبى EUC.

الفصل الرابع

المنظمات النقدية الدولية

مقدمة:

شهد العالم فوضى نقدية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين (سنة ١٩١٤ـ سنة ١٩٣٩) وانهارت نقود كثير من الدول مثل ألمانيا وايطاليا، وكانت الحرب العالمية الثانية بمثابة الاختبار العملى للفكر الكينزى فقد تم زيادة الإصدار النقدى فى كل دول العالم المشتركة فى الحرب تقريبًا وبنسب مختلفة وذلك بهدف تغطية مصروفات الحرب وتحقيق العمالة الكاملة التى تحققت فعلاً وتحقق معها أيضًا التضخم النقدى. وإزاء تحلل نقود دول العالم من الذهب ـ عدا الدولار ـ كانت هناك فوضى فى أسعار الصرف بين العملات الدولية، وقد أثر التضخم تأثيرًا سيئًا على معظم دول العالم.

إزاء هذه الفوضى النقدية العالمية وما ترتب عليها، ومع انتشار الفكرة القائلة بأن الإضراب النقدى فى كل من ألمانيا وإيطاليا كان من بين الأسباب التى دفعتهما إلى إشعال نار الحرب، قرر

الحلفاء[1] قبل نهاية الحرب وأثناء بحث مشكلات مابعد الحرب. قرروا وجوب تحقيق السلام النقدى للعالم جنبًا إلى جنب مع السلام السياسى والعسكرى يكون قوامه تثبيت قيمة العملات الدولية مع ضمان حرية التبادل العالمى، فبدأ التفكير فى إيجاد شكل من التعاون الدولى لإنشاء نظام نقدى عالمى يمكن من خلاله السيطرة على قيم العملات المختلفة وتحديد أسعار الصرف لكل عملة بثبات نسببى وهكذا نشأت فكرة صندوق النقد الدولى.

١ ـ صندوق النقد الدولى.

(أ) اتفاقية برتنوودز

فى شهر يولية سنة ٤٤٩١ وقعت دول الحلفاء على اتفاقية برتن وودز Briton Woods وبمقتضاها تم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولى.

ومن الشروط التى أنشئ الصندوق على أساسها أن على الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى أن تحافظ على قيمة ثابتة لعملتها بالنسبة لغيرها من العملات الأخرى، وذلك عن طريق ربط أسعار جميع العملات بالدولار الأمريكى والذى كان مربوطًا بالذهب وقابلاً لأن يتحول إليه فى المعاملات الدولية على أساس أن أوقية

---

(١) يطلق لفظ «الحلفاء» على مجموعة من الدول الغربية أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وكانت متحالفة فى الحرب ضد دول «المحور» وهى المانيا وإيطاليا واليونان.

الذهب = ٣٥ دولارًا أمريكيًا. ومن الشروط أيضًا أن تلتزم الدول الأعضاء بعدم تغيير قيمة عملتها إلا بموافقة صندوق النقد الدولى وبمعدل تغيير محدود ولأسباب معينة.

بهذا تم تولية الدولار الأمريكى قيادة النظام النقدى العالمى رسميًا اعتبارًا من بدء نشاط صندوق الدولى سنة ١٩٤٥، ولم ينازع الدولار الأمريكى هذا المقام عملة أخرى، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ـ مع نهاية الحرب العالمية الثانية تعتبر أقوى وأغنى دولة فى العالم، يضاف إلى ذلك أنها الدولة الوحيدة فى العالم التى حافظت على قابلية عملتها إلى التحويل إلى ذهب فى المعاملات الدولية الرسمية.

وبمجرد أن وضعت اتفاقية برتن وودز موضع التنفيذ دب الخلاف بين أعضاء صندوق النقد الدولى حول تفسير الاتفاقية عند التطبيق العملى، فبينما رأى فريق منهم أن الاتفاقية أعادت الذهب إلى عرش النظام النقدى العالمى ليقوم بوظيفته كعملة دولية تعمل على استقرار النظام النقدى العالمى، وذلك عن طريق الدولار الأمريكى المقيَّم بالذهب. يرى فريق آخر بزعامة كينز أن الاتفاق يعنى التخلى عن نظام الذهب، ويرى أن الاتفاقية لا تؤيد هذا المسلك فحسب بل توافق عليه صراحة بأن جعلت من واجب الصندوق تغيير القيمة الذهبية للعملة إذا ما وجد ذلك مفيدًا.

والملاحظ أن جميع الدول ـ خلال السنوات التالية ـ قد مارست حريتها الكاملة فى تحديد كمية الإصدار النقدى الورقى دون التقيد

بالغطاء الذهبى، وقد أدى ذلك إلى أن تحول التعادل مع الذهب إلى تعادل اسمى لا وجود له فى عالم الحقيقة ولم يتحقق الغرض من ربط قيم العملات بالدولار الأمريكى، وخلاصة الأمر أن صندوق النقد الدولى فقد هيبته منذ بدء نشاطه وتحول إلى هيئة دولية ترصد المتغيرات التى تحدث لنقود جميع دول العالم دون أن يكون لديه القدرة على التحكم فيها.

(ب) الدولار والنظام النقدى العالمى:

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت العامل الرئيسى المنشط لاقتصادها بحيث حققت التشغيل الكامل وأقصى ناتج قومى، وفى نفس الوقت لم تكتوِ أراضيها أو مصانعها بأضرار الحرب المدمرة ماديًا ونفسيًا.

وانتهت الحرب فإذا بجميع دول العالم تقريبا بحاجة ماسة جدًا إلى المعونات الاقتصادية فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت فى وضع اقتصادى ممتاز يجعلها تقدم هذه المعونات دون أى خفض يذكر لمستوى المعيشة للمواطن الأمريكى.

وباكتمال قوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية زاد دعم الدولار الأمريكى المدعوم أصلاً بغطاء من الذهب، فما كان أمام أى دولة فى العالم إلا أن تضعه فى مكان الصدارة شاءت أم لم تشأ، وباستمرار خروج بعض الدول من نطاق الإسترلينى مع حركات الاستقلال التى أعقبت نهاية الحرب استمر اتساع مجال

الدولار دوليا حتى اتخذت منه من البنوك المركزية غطاء لعملاتها بالإضافة إلى ما قد يكون لديها من ذهب أو سندات حكومية.

وكلما اهتزت ثقة أصحاب الأرصدة النقدية فى العملة التى يحتفظ بها نتيجة للتضخم النقدى بسبب زيادة الاصدار دون رابط، بحثوا عن الأمان فوجدوه فى تحويل أرصدتهم إلى دولارات، وكلما ازداد الطلب على الدولار زدادت ثقة الدول والأفراد فيه وارتفعت قيمته بالنسبة لباقى العملات الأخرى، واستمر الحال على ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة بعد أخرى بمعدل تغير سنوى فى كمية وسائل الدفع (تضخم نقدى) - يتراوح بين ١٪، ٢٪ فيما عدا فترة مشروع مارشال لإنعاش أوروبا (١٩٤٦ - ١٩٤٧) فكان معدل زيادة كمية وسائل الدفع (التضخم) ٤,٥٪ وفترة الحرب الكورية ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان ٣،٥٪ إلى ٣،٧٪ ولعل أعلى معدل تغير فى كمية وسائل الدفع (تضخم نقدى) هو ما حدث خلال الفترة من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٧١، فقد وصل إلى ٧,٥٪ سنة ١٩٦٨، ووصل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين إلى ٢٧٢,٢٪ سنة ١٩٧١ باعتبار سنة ١٩٣٩ = ١٠٠، انظر الجدول رقم (٤) ، ولعل هذه الفترة (١٩٦٣ - ١٩٧١) هى التى واجه فيها الدولار الأمريكى تحدى كل من المارك الألمانى والين اليابانى، كذلك عانى فيها من نتائج الحرب الفيتنامية.

فمع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات تزايد معدل النمو بثبات فى كل من اليابان وألمانيا الغربية، ولم يتحقق بالولايات

المتحدة نفس معدل التقدم الفنى والإدارى، وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن بدأت الولايات المتحدة تعانى من عجز فى ميزانها التجارى منذ ذلك التاريخ بسبب النجاح الاقتصادى لكل من ألمانيا واليابان، وكان لهذا الوضع الجديد أثر على الدولار الأمريكى بالسلب، مما اضطر الولايات المتحدة أن تحاول عن طريق الضغط السياسى على كل من ألمانيا واليابان لتدعيم الدولار عن طريق الإقلال من صادراتهما إلى الولايات المتحدة والعمل على زيادة الطلب على الدولار لديهم وقد حققت هذه الإجراءات بعض النجاح الجزئى حيث إنها لم تمنع تمامًا كلاً من المارك الألمانى والين اليابانى من منافسة الدولار فى باقى أسواق العالم الخارجية.

ثم تورطت الحكومة الأمريكية فى الحرب الفيتنامية، ونظرًا لضغوط وانتخابات الرئاسة الأمريكية، وتفضيل المسئولين الأمريكيين عدم فرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات الحرب، فقد تم تمويلها بإحداث عجز فى الميزانية، وكان يعنى ذلك تزايد كمية الإصدار النقدى الورقى للدور الأمريكى وعلى المستوى العالمى سنة بعد أخرى، دون أن يقابل الزيادة فى كمية النقود زيادة فى كمية الذهب المقابل لها أو زيادة حقيقية فى الناتج القومى، وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن تأثرت القوة الشرائية للدولار، وأخذت قيمته السوقية تتناقص بمعدل متناسب مع زيادة الإصدار النقدى الورقى، وكان من شأن ذلك أن بدأت الثقة الدولية فى الدولار تهتز بنفس المعدل تقريبًا ففضل الكثير - ممن يملكون الحرية فى اتخاذ قرارهم - فضلوا تحويل مدخراتهم وأرصدتهم من الدولار - الذى

أصبح غير موثوق به إلى ذهب طلبًا للأمان ، فبدأت كفتا الميزان تفترقان بعيدًا بعيدًا فبعد أن كان كل ٣٥ دولارًا تعادل ١ أوقية من الذهب وأمام انخفاض قيمة الدولار ارتفعت نسبيًا قيمة الذهب، فاضطرت الولايات المتحدة أن تعلن عن نظام سعرين للذهب، واحد حر وآخر سعر رسمى، ولم ينجح هذا الإجراء فى استعادة ثقة السوق على المستوى القومى أو العالمى بالدولار المتردى فى التضخم، والمتسبب فى الاندفاع نحو شراء الذهب والفضة بدلا من الاحتفاظ بالدولارات طلبًا للأمان، وقد اشتركت البنوك المركزية فى العالم مع البنوك التجارية وكبار أصحاب المحافظ المالية فى جميع دول العالم فى تسعير الطلب على الذهب والاستغناء فى المقابل عما لديها من دولارات.

وعندما تأكد للولايات المتحدة أنها غرقت تمامًا فى أزمة نقدية حادة، وأنها أصبحت عاجزة تماما عن الوفاء بالتزاماتها الدولية الرسمية بتغيير دولاراتها بسعر ٣٥ دولارًا لأوقية الذهب ـ أعلنت رسميًا فى فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ تحللها من الالتزام بتحويل الدولار إلى ذهب، مع بقائه مقومًا اسميًا على أساس السعر الرسمى له ـ ويمكن القول بأن ذلك يشبه تمامًا إشهار إفلاس تاجر عجز عن الوفاء بجميع حقوق دائنيه وهرب ثروته فى مكان أمين لا تصل إليه يد العدالة.

وعقب ذلك الإعلان الرسمى شهدت الأسواق النقدية فى العالم أكبر اضطراب عرفته فى تاريخها وتابعت أسعار الذهب صعودها

(أسعار الذهب انظر الجدول (٨) المرفق)، وبعد أربعة أشهر وفى ديسمبر سنة ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة عن تخفيض قيمة الدولار بمقدار ٧,٨٩٪ لتقترب قليلاً من الواقع، فأصبح الدولار مقومًا، على أساس ٣٨ دولارًا لأوقية الذهب، ولم يفلح هذا الإجراء فى إحداث الاستقرار المطلوب فى أسواق النقد الدولية بل زادت الأزمة واشتدت فى أواخر سنة ١٩٧٢ وأوائل سنة ١٩٧٣، وتم إجراء الخفض الثانى لقيمة الدولار بنسبة ١٠٪ فأصبح السعر الرسمى الاسمى ٤٢,٢٢٢ دولار لأوقية الذهب، وكان طبيعيًا أن تتغير الحيازة الرسمية للذهب على مستوى العالم (انظر الجدول رقم ٩ المرفق) تطور حيازة الذهب الرسمى على مستوى العالم.

لقد كانت النتيجة الحتمية لهذه السلسة من الأحداث أن فقد الدولار الأمريكى نهائيًا منصب قيادة النظام النقدى العالمى والتى قام بها لمدة تزيد على ربع قرن، وأكدت الأحداث خلال هذه الفترة أن الدولار الأمريكى المتضخم قد أصبح عاجزًا تمامًا عن تقديم أداة ثابتة لقياس القيم أو الاحتفاظ بها للمدفوعات المؤجلة.

(جـ) تطوير صندوق النقد الدولى:

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولى فى ظل الدولار القوى المغطى بالذهب، وفى ظل الدولار الضعيف المسحوب غطاؤه من الذهب، كان لابد من تطوير أحكام صندوق النقد الدولى، فى محاولة ليتلاءم مع الظروف الدولية الجديدة.

وبناء على توصية لجنة العشرين فى يونية سنة ١٩٧٤ المرفوعة إلى مجلس محافظى صندوق النقد الدولى، بدأت دراسة مقترحات (التعديل الثانى) لاتفاقية الصندوق وتمت الموافقة عليها لتوضع موضع التنفيذ رسميًا فى مايو ١٩٧٦، ونسجل فيما يلى أهم ما اشتمل عليه هذا التعديل[١]:

١ ـ تسمح الظروف الاقتصادية الدولية باتباع نظام عام لأسعار الصرف على أساس أسعار مستقرة يمكن تعديلها عند الضرورة ويتم تقييمها بحقوق السحب الخاصة أو بأى معيار آخر مشترك يحدده الصندوق ولا يكون ذهبًا أو عملة إحدى الدول الأعضاء.

٢ ـ أنهى التعديل دور الذهب رسميًا كأساس للنظام النقدى العالمى كان سيتم بموجبه تعادل أسعار العملات وتقييم وحدة حقوق السحب الخاصة فلم تعد وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل ٠,٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب الخالص كما كانت سابقًا. وقد سمح التعديل للصندوق بالتصرف فى الذهب الذى فى حوزته بالبيع.

وخلاصة هذا التعديل أنه يترك العالم بدون نظام نقدى مستقر، بل إنه جعل العالم يتخبط فى فوضى نقدية كان أبسط مظاهرها تعدد واختلاف أسعار الفائدة ومعدلات التضخم النقدى وأسعار صرف العملات الدولية وزيادة حدة التباين بين أسعار المواد الخام والسلع المصنعة.

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، مجلد ٢٩، ص ١٩٦.

أما حقوق السحب الخاصة غير المقيمة بذهب فأقل ما توصف به أنها العدم يرتدى زى النقود[1].

(٢) النظام النقدى الأوربى:

كان من نتائج انهيار الدولار الأمريكى وإعلان انفصاله عن قاعدة الذهب ومن ثم خروجه من قيادة النظام النقدى الدولى أن أسرعت الدول الأوربية بتكوين نظام نقدى خاص بها، فى محاولة منها لإيجاد حالة من الاستقرار النقدى ولو على نطاق دول المجموعة الأوربية التى أصبحت أيضا تهددها الاضطرابات فى أسواق النقد الدولية[2].

بدأ نظام التباين النقدى الأوروبى سنة ١٩٧٢ دولاً ثم أطلق عليه اسم «النظام النقدى الأوروبى» سنة ١٩٧٩ وذلك على أثر موافقة دولة المجموعة الاقتصادية الأوروبية التسع عليه، وأيدته المملكة المتحدة (بريطانيا) رغم أنها لم تنضم إليه. فى ذلك الوقت.

استحدث النظام الأوروبى وحدة النقد الأوربية EUC Europe-an Currency لتستخدم فى تسوية المعاملات النقدية بين البنوك المركزية للدول الأعضاء ولتحل محل الدولار المغطى بالذهب كأداة رئيسية للتدخل فى أسواق النقد الدولية.

---

(١) كريستالرجو، مقال بعنوان جنون الذهب، مجلة البنوك الإسلامية عدد ٩ ص ٤٦.

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى، مجلد ٢٢، ص ٣٢٨.

ويقوم النظام على أساس سعرين لكل عملة من عملات الدول الأعضاء:

١ ـ سعر مركزى يبين العلاقة بين كل عملة من عملات المجموعة وباقى العملات على أساس سلسلة من أسعار الصرف الثنائية عرفت باسم Grid system والتى تصنع حدودًا لتغير قيمة العملات حول سعر مركزى على أساس ثنائى

Centeral o Bilateral Basis

وقد سمح للأعضاء بمعدل تغير قدره ٢,٢٥٪ لكل عملة عدا الليرة الإيطالية فسمح لها بمعدل تغير قدره ٦٪.

(ب) سعر محورى يمثل العلاقة بين كل عملة من العملات المشترك فى النظام وبين وحدة النقد الأوروبية Euc والتى تتكون من سلة من أوزان نسبية من عملات الدول التسع مع تحديد مجال التذبذب بما لايزيد على ثلاثة أرباع معدل التغير (٢,٢٥٪، ٦٪).

وبعد مرور عام واحد على تطبيق هذا النظام اتضح فشله فى كبح جماح التضخم النقدى، ففى جميع الدول الأعضاء لم تنخفض معدلات التضخم، بل لم تثبت بل تزايدت بشكل كبير بعكس ما كان يتوقعه أصحاب النظام وعلى سبيل المثال كانت معدلات التضخم فى إيطاليا ١٤٪ فارتفعت إلى ٢٢٪ خلال عام واحد، والميزة التى يمكن أن يوصف بها النظام النقدى الأوربى هى شدة التعقيد وصعوبة التطبيق، على عكس ما توصف به قاعدة الذهب

٣ـ نشأة أسواق النقد العالمية:

تسبب انهيار النظام النقدى الدولى وتفدد أسعار الصرف وأسعار الفائدة واختلاف مستويات التضخم فى الدولى وتعدد أسعار الفائدة واختلاف مستويات التضخم فى الدول المختلفة فى خلق أكبر سوق نقد عالمية عرفت فى ألتاريخ، اتخذت صورة زيادة كبيرة فى السيولة الدولية تندفع شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا بلا رابط أو ضابط من رقابة محلية أو دولية، تبحث عن المكان والزمان المناسبين لتحقيق أكبر ربح نقدى ممكن لصالح المؤسسات المالية الدولية[١].

فقد ترتب على وقف تحويل الدولار إلى ذهب فى أغسطس سنة ١٩٧١ أن أوقف العمل بأسعار الصرف الثابتة وتم تقويم جميع العملات طبقًا لأسعار صرف متغيرة.

وقد أخذ هذا الإجراء صفته الشرعية على المستوى الدولى بإحداث التعديل الثانى لاتفاق صندوق النقد الدولى IMF والذى لم يكن فى رأى البعض ـ يحدد سعرًا ثابتًا تمامًا للصرف. وربما وجد النقديون Monetarsm فى معدل الصرف المرن وسيلة لإصلاح السياسة النقدية، ولزيادة الفروق بين أسعار الفائدة فى جميع الدول.

ومن المسلم به أنه فى حالة العمل بأسعار صرف ثابتة مع ضمان حرية انتقال النقود، فإنه سوف يتواجد فى العالم بأسره سعر فائدة

---

(١) حازم الببلاوى، أسواق النقد الدولية، نهاية الاستقرار، مقال باللغة الانجليزية مجلة مصر المعاصرة عدد ٣٧٩ ص ١٩ ـ ٤٥.

International Monetary Markets,

واحد، وعلى العكس تمامًا، فعندما تتعدد أسعار الصرف فإن معدل الإحلال بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية يتذبذب بسبب اختلاف العائد نظرًا لاختلاف أسعار الفائدة، وبالرغم من حرية انتقال رءوس الأموال إلا أسعار الفائدة تتناسب مع مخاطر احتمال تغير قيمة العملة.

كذلك استجدت ظاهرة جديدة، فبعد أن كان معدل التضخم الهادئ متساويًا تقريبًا على مستوى جميع دول العالم وكان يتراوح بين ٣٪ ، ٤٪، منذ إنشاء صندوق النقد الدولى وحتى الستينيات، وجدنا اختلاف معدل التضخم فى كل دولة عن الأخرى، كذلك اختلاف معدل تغيره سنة بعد أخرى فى نفس الدولة. وتؤكد الإحصاءات أنه فى ظل تعويم أسعار الصرف واختلاف أسعار الفائدة، فإنه يحدث بالضرورة تشتيت لمعدلات التضخم، ولا تتشابه حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة والسبب الرئيسى لذلك أن نظام التعويم للنقود لا يشعر أية دولة بارتباطها بأية قاعدة للصرف، ويمكن فى هذ الحالة ـ وهو ما حدث فعلاً ـ أن تتعمد دولة ما إحداث تضخم نقدى عمدى بدرجة أعلى من شركائها فى التجارة الدولية، فإذا كانت العقود التى تبرمها تقتضى الوفاء والاقتضاء بعملتها الوطنية، فإن التآكل الذى يحدثه التضخم فى قيمة العملة يقوم بتصفية أسواق الصرف الأجنبى لصالحها.

ولقد مارست معظم دول العالم القوية اقتصاديا وسياسيا هذه اللعبة وعلى الأخص الدول المتقدمة اقتصاديًا، وبدرجات متفاوتة

فى معدل الزيادة فى الإصدار النقدى الورقى الطليق، وكانت نتيجة طبيعية له حدوث زيادة كبيرة جدا فى السيولة الدولية لا تتناسب مع فرصة الاستثمار المتاحة على مستوى العالم.

كانت بداية أسواق الند العالمية تلك السوق التى نشأت فى أوروبا مع نهاية الخمسينيات تكونت من إيداعات فوائض إيرادات الدول البترولية (على المستويين الحكومى والفردى)، وبلغت قيمة الأموال المتداولة فى السوق سنة ١٩٥٩ حوالى ٥٠٠ خمسمائة مليون دولار، ثم أخذت فى التزايد سنة بعد أخرى حتى زادت على تريليون دولار فى أواخر سنة ١٩٧٩، ولقد عملت البنوك التجارية على الاستفادة من هذه الأرصدة بالبحث عن أفضل أسعار فائدة مرجحة بأسعار صرف فى ظل مستوى معين للتضخم وذلك كله فى مكان وزمان محددين.

مستفيدة فى ذلك بفروق أسعار الفائدة وبعمولة التحويلات ـ وتجدر الإشارة أن هذه الإجراءات هى من الأسباب الرئيسية التى أحدثت مشكلة المديونيات على مستوى العالم الثالث.

٤ ـ وخلاصة ما حدث أن هذه الفوائض النقدية على مستوى العالم ككل ظلت تمثل زيادة فى السيولة الدولية، تتجه إلى أى مكان فى ظل نظام عائم لأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وكان من شأن ذلك أن يزداد التضخم النقدى جموحًا على مستوى العالم، حيث إن هذه السيولة لا تخضع لسيطرة السلطات الرسمية أو اية سلطات دولية فى دورانها حول العالم.

البـاب الثـانى

التضخم النقـدى

مقدمة

تتولى كمية النقود المتداولة فى السوق تحديد معدل التبادل لكل سلعة أو خدمة بالنسبة إلى باقى السلع والخدمات المعروضة فى نفس السوق ونفس المكان - أى تحديد الثمن النسبى للسلعة أو الخدمة.

وفى الظروف الطبيعية يحدث توازن بين كمية النقود المتداولة فى سوق ما وبين حجم السلع والخدمات المعروضة فى نفس السوق، وتستقر معدلات التبادل عند مستوى معين، بمعنى أن يستقر المستوى العالم للأسعار عند مستوى التوازن الطبيعى.

وواضح أن كفتى الميزان هما العرض والطلب وهما أنفسهما السلع والخدمات المعروضة والمطلوبة فى نفس الزمان والمكان وما النقود إلا عبارة عن مؤشر الميزان الذى يحدد الوزن النسبى للأشياء (أى الثمن) والمستوى العام للأسعار (أى حالة التوازن)، هذا بفرض حياد النقود بمعنى ألا تتدخل النقود نفسها فى عملية

العرض والطلب وتترك وظيفتها لقياس قيم الأشياء وتتحول إلى سلعة تباع وتشترى وتحتاج هى إلى مقياس لقيمتها.

فإذا تخلت النقود عن مبدأ الحياد وتحولت إلى سلعة معروضة فى السوق للبيع والشراء أدى ذلك إلى زيادة المعروض منها بطريقة غير طبيعية ونتج عنها زيادة غير طبيعية فى المستوى العام للأسعار(١)، فهذا هو التضخم النقدى، الذى لم يشهده العالم إلا فى القرن العشرين عندما استبدل بالذهب نقودًا ورقية يطبع منها كيفما شاء بلا ضابط وحولها إلى سلعة تباع وتشترى ولها عائد سماه الفائدة.

---

(١) فؤاد هاشم عوض، مرجع سابق، ص ٢٤١.

الفصل الأول

تحديد مفهوم التضخم النقدى

يذهب كتاب الأدب الاقتصادى إلى تقسيم التضخم إلى أنواع منها التضخم النقدى والتضخم السعرى والتضخم الاختلالى[1]، وقد يحلو لهم تسميته بالتضخم المعدنى أو التضخم الورقى أو التضخم الائتمانى[2].

وقد استشعر الباحث أن معظم الاقتصاديين يخلطون سهوًا أو عن عمد بين الظواهر الاقتصادية فى ظل نظام النقود المعدنية وتلك التى حدثت فى ظل النظم النقدية الورقية. كذلك يخلط معظمهم بين حالة الرخاء والغلاء من جهة وبين حالة التضخم والركود الاقتصادى من جهة أخرى فقد يحدث الرخاء نتيجة زيادة كبيرة فى الإنتاج والسلع والخدمات مع وجود حالة تشغيل كامل دون أن يوصف هذا الرخاء بأنه انكماش بالرغم من انخفاض الأسعار.

---

(١) محمد يحيى عويس، مرجع سابق، ص ١٠٥، ١٠٦.

(٢) فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص ١٢٣، ١٢٤.

وقد يحدث الغلاء نتيجة قلة الإنتاج من السلع والخدمات بسبب عدم هطول الأمطار أو حدوث زلازل ولا يمكن أن يوصف هذا الغلاء بأنه حالة تضخم نقدى بالرغم من ارتفاع الأسعار.

والخلاصة أن الغلاء والرخاء هما محصلة العلاقة النسبية بين المعروض والمطلوب من السلع والخدمات معبرًا عنها بقيم نقدية بشرط عدم تغير كمية النقود أو تخليها عن حيادها.

وبعد هذا الإيضاح، فيما يلى بعض التعاريف للتضخم من تلك التى ذاعت شهرتها .

١ ـ تعريف التضخم النقدى:

من يعش فى أيامنا هذه (الثلث الأخير من القرن العشرين) ويرى الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار مصحوبًا بتدهور فى القوة الشرائية للنقود فى معظم أرجاء المعمورة، فإنه ليس بحاجة لأن ـ نقدم له تعريفًا بالتضخم النقدى، فإن عالم اليوم يعيش ما يمكن تسميته عصر التضخم[١].

ومع اتفاقى تماما مع هذا القول الا أنه قد يكون مفيدًا أن نورد بعضًا من التعاريف:

(أ) التضخم عبارة عن كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع[٢].

---

(١) رمزى زكى، مرجع سابق، ص ١٧، ١٨.

(٢) فؤاد هاشم عوض، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

وهذا التعريف صحيح بوجه عام، ويبقى التحفظ فقط فى حالة تغير النقود من الذهب الخالص إلى الورق الخالص ففى الحالة الأخيرة تتزايد كمية النقود بقرارات إدارية وإجراءات عمدية لتجتذب عائد النشاط الاقتصادى لصالح فئة ما أو دولة ما على حساب باقى الفئات أو باقى الدول الذين يعانون من الارتفاع فى المستوى العام للأسعار والانخفاض فى القوة الشرائية لنقودهم الورقية.

(ب) التضخم هو زيادة فى كمية وسائل الدفع لدى المجتمع لا تقابلها زيادة فى كمية السلع والخدمات بنفس النسبة [1].

ويشترك هذا التعريف مع سابقه فى الأسباب والنتائج، ولكنه أعم وأشمل فيما يتعلق بحالة النقود الورقية، فالمعروض من النقود فى السوق يشتمل على كمية النقود الورقية المصدرة مضافًا إليها شبه النقود (وهى النقود الائتمانية) التى يخلقها النظام المصرفى التجارى الربوى والذى يستطيع إعطاء قروض دفترية تعادل مقلوب نسبة الودائع لدى البنك المركزى وقد سبق الإيضاح بالمثل أنه عندما تكون النسبة القانونية لودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزى هى ٢٠٪ فائدة فإن هذه البنوك تستطيع أن تصدر ائتمانًا لعملائها يعادل ٥ خمسة أضعاف ودائعها، ولا يحتاج ذلك إلى برهان بأن ذلك يعد زيادة كبيرة فى كمية وسائل الدفع تحدث أثرًا كبيرًا فى المستوى العام للأسعار، وتدفعه صعودًا محدثة تضخمًا نقديًا.

---

(١) فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(جـ) التضخم هو أى زيادة غير طبيعية فى الأسعار[1]

وقد سبق الإيضاح أن كل زيادة غير طبيعية فى الأسعار قد لا تكون بسبب التضخم النقدى، بل قد يكون سببها قلة الأمطار، أو فيضانات وسيول، أو زلازل،... ولا يمكن أن نسميها تضخمًا.

(د) التضخم هو الحالة التى تنقص فيها قيمة النقود ـ أى ترتفع الأسعار والانكماش هو الحالة التى ترتفع فيها قيمة النقود ـ أى تنخفض الأسعار[2].

وهذا التعريف يحتاج إلى تحفظ، قد سبق الإيضاح أنه ليس بالضرورة أن يعد كل انخفاض فى قيمة النقود تضخمًا، وكذلك هناك فرق بين ارتفاع قيمة النقود بسبب البطالة وتراجع الإنتاج (الانكماش أو الركود) ـ وبين ارتفاع قيمة النقود أى انخفاض المستوى العام للأسعار نتيجة للرخاء العام بسبب زيادة الإنتاج وتحقيق العدالة الكاملة ووجود رخاء فى ظل نقود حقيقية غير متضخمة بإجراءات عمدية.

(هـ) ومن التعاريف السابقة يمكن انتقاء أكثرها انطباقًا مع إجراء بعض التعديل كالآتى:

التضخم النقدى هو عبارة عن الحالة التى تتسبب فى ارتفاع المستوى العام للأسعار ويكون سببها الرئيسى هو زيادة عمدية فى

---

(١) فؤاد هاشم، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٢) ج. ف. كراوتزر، مرجع سابق، ص ١٢١.

كمية وسائل الدفع لدى المجتمع (النقود الورقية + الائتمان المصرفى) لا تقابلها زيادة فى المعروض من السلع والخدمات بنفس النسبة.

٢ ـ التضخم كظاهرة اقتصادية:

يتلاحظ للباحث الاقتصادى ـ من خلال قراءة التاريخ الاقتصادى فى العصر الحديث ـ أن النظام الاقتصادى الحر (الرأسمالى) قد لازمته ظاهرة متكررة تسمى، الدورات الاقتصادية». وهى تصيب النشاط الاقتصادى دوريًا، وبصورة متكررة.

ولوصف هذه الظاهرة باختصار فإن النشاط الاقتصادى يتذبذب على فترات دورية ما بين رواج يؤدى إلى زيادة متزايدة فى حجم الناتج القومى يؤدى إلى الاقتراب المتزايد من العمالة الكاملة وهذا الرواج يكون مصحوبًا بتضخم متزايد كذلك سنة بعد أخرى يأخذ صورة الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار مع الانخفاض المستمر فى قيمة النقود وعندما يصل النشاط الاقتصادى إلى قمة الفورة فإنه ذاتيًا إلى الاتجاه إلى قاع الهبوط متخذًا مسارًا مضادًا بنفس القوة ونفس المدى ليصحح ما حدث من أخطاء فى المرحلة السابقة وفى طريقه هذا يمر بعكس الأحوال السابقة فيتباطأ النشاط الاقتصادى وينخفض الناتج القومى سنة بعد أخرى، وتزداد البطالة، وينخفض التضخم ويقل المستوى العام للأسعار وترتفع قيمة النقود، وعندما يصل إلى قاع الهبوط يبدأ دورة جديدة. وهكذا دوريًا[١].

---

(١) محمد يحيى عويس، التحليل الاقتصادى الكلى، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

ويهمنا من هذا التحليل قيمة النقود أى قوتها الشرائية فهى تتغير من نقص فى القيمة مستمر ومتناقص سنة بعد أخرى (تضخم) إلى زيادة فى القيمة متزايدة سنة بعد أخرى (انكماش) ويحدث ذلك على فترات دورية يشبهها ج. ف. كراوتزر بحركات المد والجزر[1].

ومن الوصف السابق يمكن أن يقال إن التضخم هو شطر الدورة الاقتصادية، وهو بذلك ظاهرة اقتصادية حديثة متكررة بتكرار الدورات الاقتصادية التى اتسم بها النظام الاقتصادى الرأسمالى فى القرن العشرين.

ويتفق الباحثون فى وصف ظاهرة الدورة الاقتصادية وبالتالى ظاهرة التضخم والآثار الاقتصادية له، ولكنهم يختلفون تمامًا فى أسبابها وبالتالى فى اقتراح وسائل العلاج منها على نحو ما سيرد تفصيله.

على أن بعض كتَّاب الأدب الاقتصادى قد أطلقوا اسم التضخم على حالات من تاريخ النشاط الاقتصادى لا يمكن أن تعد تضخمًا وإن كانت مصحوبة بالغلاء، كذلك أطلقوا اسم الانكماش على حالات من الرخاء الاقتصادى المصحوبة بانخفاض فى الأسعار. وفيما يلى بعض من النوعين.

---

(١) ج. ف. كراوتزر، مرجع سابق، ص ١١٠.

٢ ـ التقلبات فى قيمة النقود والمستوى العام للأسعار:

(أ) الرخاء والشدة:

١ ـ تولى يوسف عليه السلام الوزارة فى مصر فى عهد الهكسوس، وكانت المهمة الرئيسية التى كلفه بها الملك هى ضبط وتنظيم النشاط الاقتصادى، فوضع خطة طويلة المدى تصل مدة تطبيقها إلى خمسة عشر عامًا.

وكانت الخطة تقتضى سحب الزيادة الكبيرة فى الإنتاج الزراعى لمدة سبع سنوات وتخزينها بطريقة تحافظ على بقائها صالحة للاستخدام الآدمى، لتكون احتياطيا للسبع سنوات التالية لها والتى كان من المقدر أن يقل فيها الإنتاج عن حاجة الناس بدرجة كبيرة.

ولقد تحقق ذلك فعلاً ـ كما تحدثنا الكتب السماوية ـ وكان طبيعيًا أن يصاحب حالة الرخاء طوال السنين السبع الأولى ازدياد نسبى فى قيمة النقود (الذهب والفضة) حيث كانت السلع متوفرة بكثرة فى الأسواق والمستوى العام للأسعار فى انخفاض مستمر وبالمقابل حدث فى السنوات السبع التالية أن انخفضت قيمة النقود نسبيًا (الذهب والفضة) بسبب قلة المعروض من السلع فى الأسواق فالحقيقة التى لا مراء فيها أن النقود فى حد ذاتها لا تفى بحاجات الإنسان من مشرب ومأكل وملبس ومأوى طالما أن هذه الأشياء غير متوافرة فى السوق، لذا ارتفع المستوى العام للأسعار.

وخلاصة ما حدث أن قيمة النقود قد تقلبت خلال هذه المدة من ارتفاع إلى نقص دون أن تتغير كمية المعروض منها، وقد تزامن معها

انخفاض فى المستوى العام للأسعار ثم ارتفاع له فهل يمكن أن يسمى ذلك تضخمًا، كما يحلو للبعض أن يطلق عليه، لا أعتقد ذلك لما سبق إيضاحه فى الفرق بين الرخاء والانكماش والشدة والتضخم.

٢ ـ فى زمن الحاكم بأمر الله وقع الغلاء بمصر بسبب نقص المحاصيل[١].

فاجتمع وتجار الغلال، وقرروا تشريعًا يحرم اختزان الغلال وضرورة عرضها للبيع بالسوق بأسعار جبرية لكل صنف، ونجح هذا الإجراء فى تخطى هذه الشدة والعودة إلى حالة الرخاء فى مصر وسائر ولاياتها.

ومثل ذلك ما حدث فى زمن المستنصر بالله، فتحدثنا كتب التراث فتقول «وقع الغلاء العظيم ونهر النيل فى تلك السنين لم يبلغ ألا اثنى عشر ذراعًا وأحد عشر أصبعا، ففى هذه المدة بيع فيها القمح بثمانين دينارًا لكل أردب (الدينار = ٤,٢٥ جرام من الذهب الخالص) ثم اشتد الأمر حتى بيع كل رغيف فى زقاق القناديل بخمسة عشر دينارًا.

وفى كلتا الحالتين لا يمكن أن يعد ذلك تضخمًا نقديًا أو انكماشًا بل هى شدة ورخاء حدثت بأسباب طبيعية من عدم التوافق بين المعروض والمطلوب من السلع دون تدخل مفتعل بتغيير كمية المعروض من النقود المتداولة.

---

(١) رمزى زكى، مرجع سابق، ص ٣١، نقلاً عن كتاب بدائع الزهور فى وقائع الزهور.

(ت) التغير فى عرض النقود[1]:

وتمثل الفترة من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٩١٤ فى بريطانيا العظمى خير مثال على هذه الحالة.

١ ـ وبالرغم من الزيادة فى إنتاج الذهب خلال المدة (١٨٢٠ ـ ١٨٤٩م) فإن المستوى العام للأسعار مال إلى الانخفاض بسبب زيادة إنتاج السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة فى كمية المعروض من النقود (الذهب).

٢ ـ ومع استمرار تصاعد معدل الزيادة فى إنتاج الذهب وعندما استطاع الإنتاج ملاحقته بنفس النسبة خلال الفترة (١٨٤٩ ـ ١٨٧٣م) ـ اتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بسبب الزيادة النسبية فى عرض النقود (الذهب) ولو على المستوى المحلى (إنجلترا).

٣ ـ وفى خلال الفترة التالية (١٨٧٤ ـ ١٨٩٦) وبفعل قاعدة التوزيع التلقائى للذهب استطاع الإنتاج أن يغطى الفجوة بينه وبين الزيادة فى كمية النقود (الذهب) فعادت الأسعار إلى الانخفاض فى تجاه مستواها الطبيعى مرة أخرى.

٤ ـ ومع زيادة اكتشاف مناجم جديدة من الذهب، وزيادة المنتج منه، زاد عرض النقود بدرجة تفوق الزيادة فى الإنتاج خلال الفترة (١٨٩٦ ـ ١٩١٤) وكان من نتيجة ذلك انخفاض القيمة النسبية

---

(١) صبحى تادرس قريضه، مرجع سابق، ص ٢٦١.

للذهب (النقود) بالنسبة للقيم النسبية للسلع والخدمات وأدى ذلك إلى الارتفاع فى المستوى العام للأسعار.

ملاحظة مهمة:

ومن الأهمية أن نسجل هنا أنه حتى سنة ١٩١٤ كان لدى العالم كمية كافية جدًا من الذهب تستطيع تغطية جميع المعاملات على المستوى الدولى، حيث يرى أنصار فكرة النقود الرخصية (من الورق الخالص غير المغطى بالذهب) ـ أن من أسباب إخراج الذهب من النظم النقدية لدول العالم عدم كفايته أوجه النشاط المتعاظمة سنة بعد أخرى، وفى هذا مغالطة خطيرة وواضحة.

ولقد حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٧٩، وعقب انتهاء الحرب الأهلية، أن تضاعف الناتج القومى بالقياس إليه عند بداية الحرب سنة ١٨٦٥ وفى نفس المدة لم تزد كمية النقود (الذهب) المتداولة إلا بنسبة ١٠٪ وكان من نتيجة ذلك أن انخفض المستوى العام للأسعار(١). ومع ذلك لا يمكن أن يعتبر ذلك انكماشًا لمجرد ازدياد قيمة النقود، بل إن ذلك كان حالة من الرخاء الحقيقى.

(جـ) مظاهر التضخم فى القرن العشرين:

بنشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بدأت مرحلة جديدة لقصة النقود فى العالم فبعد النجاح فى تحويل النقود (الذهب) إلى

---

(١) رمزى زكى، مرجع سابق، ص ٦٧ ـ ٧٩.

سلعة والمتاجرة فيها، وبعد النجاح فى تحليل الربا Usuary بمسمى جديد هو الفائدة Interst ، ثم توصليهم إلى ابتكار النقود الورقية التى كانت مغطاة تمامًا بالذهب بنسبة ١٠٠٪ فحازت ثقة المتعاملين بها، وفضلوها فى التعامل لخفة وزنها، ثم تحولوا إلى خلق النقود الائتمانية لزيادة مكاسبهم من تجارة النقود التى تحولت إلى أروج تجارة فى القرن العشرين.

وفى غمرة ثقة الناس بالنقود الورقية، وبدون مقدمات، تم سحب الذهب من التعامل فجأة، مع بداية الحرب العالمية الأولى، واستصدرت تشريعات لإجبار المتعاملين على قبول النقود الورقية العارية تمامًا من الغطاء الذهبى، وأصبح لها قوة إبراء عام بمقتضى القانون ولا يحق لأى فرد أن يرفضها عند التعامل النقدى.

وبهذا الإجراء تم تجريد النظام النقدى العالمى من جميع مقومات نجاحه حيث وضعت القيود على التجارة الدولية وعلى تحركات الذهب وأخيرًا تم اختزان المعدن النفيس فى أقبية وخزائن حديدية دون استخدامه كنقد وكان هذا أشبه بحالة الاكتناز المحرم على الفرد وهو على المستوى القومى والعالمى أشد حرمة.

ويمكن القول بأن التضخم النقدى الورقى المتعمد الذى يعانى منه العالم قد تم زرع بذوره فى أراضى الغرب خلال عصر النهضة ونبتت شجرته مع أواخر القرن التاسع عشر ثم بشر بثماره ابتداء من سنة ١٩١٤، وأعطى أعظم إنتاج له سنة ١٩٧١ وما بعدها عندما أمكن امتصاص ثروات كثير من الأمم بواسطة التضخم النقدى .. ونسوق فيما يلى بعض الأمثلة لمظاهر التضخم النقدى:

١ ـ كما اكتسبت الحروب الصفة العالمية فى القرن العشرين اكتسب التضخم النقدى هذه الصفة والجدول التالى يوضح التغير فى قيمة النقود منذ حبس الذهب والتعامل بالنقود الورقية غير المغطاة.

جدول رقم (١)

التضخم	الانكماش
من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٢	من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٢
من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٧	من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٣٩
من سنة ١٩٣٩ إلى الآن	

ويتضح من الجدول أن الفترة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى بداية الحرب العالمية الثانية قد تخللها موجتان من التضخم.

وموجتان من الكساد أشهرهما الكساد العالمى الكبير (١٩٢٢ ـ ١٩٣٢).

٢ ـ تنفيذاً لتوصيات مؤتمر بروكسل الذى عقد سنة ١٩٢٠ فى محاولة للإصلاح النقدى، انتشرت البنوك المركزية على مستوى العالم، ولكنها لم تفلح فى كبح جماح التضخم واستمر الإفراط فى إصدار النقد الورقى.

٣ ـ شهدت هذه الفترة عدة أزمات نقدية فى مختلف دول العالم كان منها انهيار المارك الألمانى وإلغاء التعامل به نهائيًا سنة ١٩٢٣ كنتيجة مباشرة لإسراف البنك المركزى الألمانى فى خلق كميات متزايدة من النقود الورقية مما سبب تضخمًا جامحًا هبط بقيمة

المارك إلى ما يقرب من الصفر وانهيار النظام النقدى الألمانى تمامًا[١].

٤ ـ وفى الصين ارتفع الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار إلى ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠٠٪ (مليونين فى المائة) انظر الجدول ٣ المرفق ـ بينما وصل نفس الرقم فى مصر إلى أكثر من ٣٠٠ ٪ ـ انظر الجدول رقم ٣ المرفق.

جدول رقم (٢)

التضخم فى الصين (من عام ١٩٣٧ ـ ١٩٤٧)

السنة	الرقم القياسى لكمية النقد الورقى المتداول	الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار
١٩٣٧	١٠٠	١٠٠
١٩٣٨	١٣٩	١٢٧
١٩٣٩	٢٠٦	٢١٤
١٩٤٠	٢٧٥	٤٩٨
١٩٤١	٨٠٠	١٢٥٨
١٩٤٢	١٤٥٠	٢٧٥٨
١٩٤٣	٢٩٠٠	١٢٥٥٦
١٩٤٤	٧٥٠٠	٤١٩٢٧
١٩٤٥	٤٠٧٨٨	١٥٨٣٦٢
١٩٤٦	٢٢٧٠٠٠	٣٦٧٤٠٦
١٩٤٧	١٥٢٧٧٧٨	٢٦١٧٧١٨

(١) ج. ف. كراوتزر، مرجع سابق، ص ٥٣، ٥٤.

جدول رقم (٣)

التضخم فى مصر (عام ١٩٣٩ - إلى عام ١٩٤٥) (٢٤)

السنة	الرقم القياسى لكمية النقد الورقى المتداول	الرقم القياسى للمستوى العام للأسعار
١٩٣٩	١٠٠	١٠٠
١٩٤٠	١١٢	١٢٣
١٩٤١	١٤٠	١٦١
١٩٤٢	١٨٢	٢٢٩
١٩٤٣	٢٤٨	٢٧١
١٩٤٤	٣٣٦	٣٠٨
١٩٤٥	٤٢٦	٣٢١

٥ - واعتبارًا من نهاية الحرب العالمية الثانية كان التضخم قد حقق معدلات ملموسة، وكان المعدل السنوى للزيادة فى كمية النقود الورقية المتداولة على مستوى العالم يتراوح بين ٤٪ ، ٦٪ حتى بداية الستينيات يقابله معدل زيادة سنوية فى المستوى العام للأسعار فى نفس المدة يتراوح بين ١٪، ٣٪ - انظر الجدول رقم ٤

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد نمت كمية النقد المتداول بمعدل سنوى يتراوح بين ١٪ و٣٪ وزادت الأسعار بمعدل سنوى يتراوح بين أقل من ١٪ فى معظم السنوات ولم تزد عن ٣٪ وذلك

فى نفس المدة ـ باستثناء الفترة من سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ فترة مشروع مارشال لإنعاش أوروبا ـ انظر الجدول رقم (٤) المرفق.

٦ ـ تحول التضخم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مرض مزمن وكان يبدو على أية حال نوع من الاستقرار[١]، ولكن رغم أن معدل الزيادة التضخمية كان بسيطًا ومحتملاً، إلا إنه مع طول المدة وتراكم الزيادات سنة بعد أخرى فلم يمكن ضبط معدل التسارع (التزايد) حيث يتوقع المتعاملون زيادة فى الأثمان فى المستقبل، فتبرم صفقاتهم وتنفذ مشاريعهم على حسابات من الأسعار الأعلى، وهذه التوقعات فقط تكفى لدفع الأسعار إلى أعلى فى صورة عجلة متزايدة سنة بعد أخرى.

٧ ـ ومنذ أن تولى الدولار الأمريكى قيادة النظام النقدى العالم، وما تترتب على ذلك من حتمية انتقال أثر متغيرات السياسية الاقتصادية والسياسية النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جميع بلدان العالم التى ترتكز نظمها النقدية على الدولار، أو تدير معاملاتها مع العالم الخارجى به، ومن الآثار التى انتقلت كعدوى لجميع دول العالم سلبيات تضخم الدولار الأمريكى.

---

(١) جوان رينسون، الأزمة المالية، محاضرة ألقتها بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، نُشرت بالإنجليزية بمجلتها مصر المعاصرة، ١٩٧٧، عدد ٣٧١ ص ٥، ١٤.

جدول رقم (٤)

بيان تطور النقد والأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٨١ مقارنة بالمعروض النقدى

السنة	المعروض النقدى كمية وسائل الدفاع بالمليون دولار		المعدل السنوى للتغير		الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ١٩٣٩ = ١٠٠
	فى النقود	شبه النقود	فى النقود	فى أسعار المستهلكين	
١٩٤٦	١١٠,٤	١٠,٣	...	...	١٣٩,٣
١٩٤٧	١١٥,٤	١٤,٨	٤,٥	١٤,٢	١٥٩,٢
١٩٤٨	١١٦,٨	١٧,٨	١,٢	٧,٨	١٧١,٧
١٩٤٩	١١٦,٦	١٦,٣	٠,١	٣,٥	١٦٥,٦
١٩٥٠	١٢٠,٣	١٦,٨	١,٧	٢,٧	١٧٠,٢
١٩٥١	١٢٤,٦	...	٣,٥	٢,٧	١٧٤,٨
١٩٥٢	١٢٩,٣	٣٦,٣	٣,٧	٢,١	١٧٨,٤
١٩٥٣	١٣١,١	٣٨,٧	١,٤	٠,٨	١٧٩,٨
١٩٥٤	١٣٥,٢	٤١,٣	٣,١	٠,٤	١٨٠,٦
١٩٥٥	١٣٨,٣	٤٢,٩	٢,٣	٠,٢	١٨٠,٣
١٩٥٦	١٣٩,٩	٤٥,٢	١,٣	١,٤	١٨٢,٩
١٩٥٧	١٣٨,٧	٥٠,٤	...	٣,٦	١٨٩,٤
١٩٥٨	١٤٤,٤	٥٥,٦	١,٥	٢,٧	١٩٤,٦
١٩٥٩	١٤٥,٦	٥٩,٢	٣,١	٠,٩	١٩٦,٣
١٩٦٠	١٤٦,٦	٦١,٤	٠,١	١,٥	١٩٩,٣
١٩٦١	١٥١,٥	٦٨,٨	١,٧	١,١	٢٠١,٤

السنة	المعروض النقدى كمية وسائل الدفاع بالمليون دولار		المعدل السنوى للتغير		الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ١٩٣٩ = ١٠٠
	فى النقود	شبه النقود	فى النقود	فى أسعار المستهلكين	
١٩٦٢	١٥٥,٢	٨٠,٩	١,٥	١,١	٢٠٣,٧
١٩٦٣	١٦٠,٣	٩١,٣	٣,١	١,٢	٢٠٦,١
١٩٦٤	١٢٧,٨	١٠٠,٩	٣,٦	١,٢	٢٠٨,٦
١٩٦٥	١٧٥,٩	١١٤,٨	٤,١	١,٧	٢١٢,١
١٩٦٦	١٨٠,١	١٢٥,١	٤,٧	٣,١	٢١٨,٧
١٩٦٧	١٩٣,٧	١٤٣,٥	٤,١	٢,٦	٢٢٤,٤
١٩٦٨	٢٠٩,٢	١٥٧,٤	٧,٥	٤,٢	٢٣٣,٨
١٩٦٩	٢١٦,٢	١٦٤,٠	٥,٢	٥,٤	٢٤٦,٤
١٩٧٠	٢٢٥,٥	١٧٧,٣	٣,٥	٥,٩	٢٦١,٠
١٩٧١	٢٤٠,١	٢٠٤,٩	٦,٨	٤,٣	٢٧٢,٢
١٩٧٢	٢٦١,٧	٢٢٨,٤	٧,٣	٣,٣	٢٨١,٢
١٩٧٣	٢٧٦,٤	٢٢٩,١	٦,٩	٦,٢	٢٩٨,٩
١٩٧٤	٢٨٥,٠	٢٥٤,٤	٤,٤	١٠,٩	٣٣١,٥
١٩٧٥	٣٠٠,٨	٢٩٣,٦	٤,٥	٩,٢	٣٦٢,٠
١٩٧٦	٣١٨,٥	٣٥٠,٤	٥,١	٥,٨	٣٨٣,٠
١٩٧٧	٣٤٤,٥	٣٧٨,٣	٧,٢	٦,٥	٤٠٧,٩
١٩٧٨	٣٧٢,٦	٣٨٩,١	٧,٣	٧,٥	٤٣٨,٥
١٩٧٩	٤٠٢,٣	٣٤٠,٦	٨,٢	١١,٣	٤٨٨,١
١٩٨٠	٤٢٣,٨	٤٦١,٢	٨,٧	١٣,٥	٥٥٤,٠
١٩٨١	٤٤٥,١	٤٩٧,٩	٥,٠	١٠,٤	٦١١,٦

الجدول من تصميم وحساب المؤلف معتمدًا على أرقام من إحصاءات صندوق النقد الدولى سنة ١٩٨٢ عن الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨١، أما الأرقام الخاصة بالسنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ فمأخوذه عن الدكتور فؤاد هاشم: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق.

أما أرقام سنة ١٩٥١ فلم يتوصل الباحث إلى رقم شبه النقود كما افترض ثبات المعدل السنوى للتغيير فى أسعار المستهلكين كالسنة الماضية (١٩٥٠)

٨ ـ ومن استقراء الجدول رقم (٤١) يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

(أ) تزايدت كمية النقود المصدرة سنة بعد أخرى، وبعد أن كانت الدولارات الورقية المصدرة سنة ١٩٤٦ قيمتها ١١٠,٤ مليون دولار، أصبحت سنة ١٩٨١ (٤٤٥,١) مليون دولار. تزايدت الكمية المطلقة لشبه النقود (وسائل الدفع المصرفية) باضطراد مستمر، فبعد أن كانت قيمتها ١٠,٣ مليون دولار فى سنة ١٩٤٦ ارتفعت إلى ما يعادل٤٩٧,٣ مليون دولار سنة ١٩٨١ محققة زيادة تمثل ٤٨٣٪ خلال هذه المدة فقط.

(ب) تزايدات الأهمية النسبية لشبه النقود باستمرار طول نفس المدة، فبعد أن كانت شبه النقود إلى النقود المصدرة تمثل ٩٪ فى سنة ١٩٤٦ ارتفعت إلى ما يساوى ١١٪ من كمية النقود المصدرة فى سنة ١٩٨١.

(جـ) أخذ المستوى العام للأسعار نفس الاتجاه الصعودى فى نفس المدة، فارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين بنسبة ٦١١,٦٪ فى سنة ١٩٨١ منسوبا إلى سنة الأساس ١٩٣٩ =١٠٠٪.

(د) يلاحظ أن معدل التغير السنوى فى أسعار المستهلكين خلال المدة من سنة ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧ كان متصاعداً بنسبة تقل عن ٣٪ (باستثناء ١٩٥٧، ١٩٦٦) ـ وابتداء من عام ١٩٦٨ أخذ معدل التغير السنوى يقفز تصاعديًا بمعدل سنوى يزيد على ٥٪ وصل بعضها إلى أرقام قياسية (١٠,٤، ٩,١٠، ١١,٣، ١٢,٥)٪.

(هـ) تميزت أسعار السلع والخدمات فى تلك الفترة بالارتفاع المستمر وعدم قابليتها للانخفاض حتى فترات الانكماش أو تراخى النشاط الاقتصادى التى تخللت هذه السنين، وهذا ما أدى إلى المحافظة على ظاهرة التضخم النقدى فى فترة الركود الاقتصادى، وعندما يبدأ النشاط الاقتصادى فى استعادة معدله الطبيعى تبدأ قوى التضخم الجديدة فى زيادة معدله مرة [١]، ومرة تلو الأخرى يزداد التضخم حدة بما يصاحبه من انخفاض فى قيمة النقود ، ويزداد فى نفس الوقت حدة الركود الاقتصادى بما يصاحبه من زيادة معدل البطالة، وقد عبر بعضهم عن هذه الظاهرة بأن المجتمع الحديث متحيز إلى التضخم دائمًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [٢].

---

(١) جوان روبنسون، المصدر السابق، ص ٥ إلى ص ١٤.

(٢) فؤاد هاشم عوض، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

وبهذا قاد الدولار الأمريكى النظام الاقتصادى العالمى إلى حالة التضخم الركودى[1].

(د) التضخم الركودى Stagflatian

ابتداء من منتصف العقد السابع من القرن العشرين (الستينيات) أصبح مؤكدًا لدى الباحثين الاقتصاديين أن النظام الاقتصادى الرأسمالى (الحر) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يعانى من ظاهرة جديدة عليه، لم تكن فى حسبانه من قبل، هذه الظاهرة الجديدة هى أن البطالة أصبحت تتعايش مع التضخم، تمامًا كما تتعايش مع الركود، وبعد أن كان من المعتقد - إلى درجة اليقين حسب آراء كينز - أن - التناسب بين البطالة والتضخم عكسيا إذ بهذا التناسب ينقلب ليكون طرديًا.

ولقد أطلق الباحثون على هذه الظاهرة اسم التضخم الركودى اعتبارا من نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات ولاحظوا أن النظام الاقتصادى الرأسمالى فى حالة اضطراب متزايد كنتيجة مباشرة للتضخم الركودى، ولقد أمكن لهم قياس معدل الاضطراب الاقتصادى.

ففى دول منظمة الدول الصناعية السبع OECD وهى الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا،

---

(١) رمزى زكى، مرجع سابق، ص ٦٨.

وكندا تبين أن معدل البطالة قد ارتفع من ٢,٧٪ سنة ١٩٦٨ إلى ٣,٧٪ سنة ١٩٧٤، كذلك زاد معدل الارتفاع فى أسعار السلع الاستهلاكية خلال نفس الفترة من ٤٪ إلى ١٢,٤٪، وقد تصاعد مؤشر الاضطراب الاقتصادى خلال نفس الفترة من ٦,٧٪ إلى ١٧,١٪ انظر الجدول ٥ المرفق.

جدول رقم (٥)
مؤشر الاضطراب الاقتصادى Discomfort Index
(التضخم الركودى) Stagflation
فى اكبر سبع دول راسمالية أعضاء فى منظمة الـ OECD

السنوات	معدل البطالة ٪ (١)	معدل الارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية (٢)	مؤشر الاضطراب الاقتصادى (١) + (٢)
١٩٦٧	٢,٨	٢,٨	٥,٦
١٩٦٨	٢,٧	٤,٠	٦,٧
١٩٦٩	٢,٦	٤,٩	٧,٥
١٩٧٠	٣,١	٥,٦	٨,٧
١٩٧١	٣,٧	٥,٠	٨,٧
١٩٧٢	٣,٧	٤,٤	٨,١
١٩٧٣	٣,٢	٧,٧	١٠,٩
١٩٧٤	٣,٧	١٣,٤	١٧,١
١٩٧٥	٥,٤	١١,١	١٦,٥
١٩٧٦	٥,٣	٨,١	١٣,٤

الدول هى: الولايات المتحدة، اليابان، المانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا.

أما دول الجماعة الاقتصادى الأوروبية فخلال الفترة من سنة ١٠٦٠ إلى سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٨٠ قفز معدل البطالة من ٢,٦٪ إلى ٥,٨٪ وارتفع معدل التضخم من ٨,٤٪ إلى ١٢,٩٪، وزاد مؤشر التضخم الركودى (الاضطراب الاقتصادى) من ٧,٤ إلى ١٨,٧٪ انظر الجدول ٦ المرفق.

جدول رقم (٦)

مؤشر التضخم الركودى فى مجموعة الدول الأعضاء فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية

السنوات	معدل البطالة ٪ (١)	معدل التضخم٪ (٢)	مؤشر التضخم الركودى (١) + (٢)
١٩٦٩	٢,٦	٨,٤	٧,٤
١٩٧٠	٣,٠	٥,٦	٨,٦
١٩٧١	٣,٥	٥,٣	٨,٨
١٩٧٢	٣,٦	٤,٧	٨,٣
١٩٧٣	٣,٢	٧,٨	١١,٠
١٩٧٤	٣,٥	١٣,٤	١٦,٩
١٩٧٥	٥,١	١١,٣	١٦,٤
١٩٧٦	٥,٢	٨,٦	١٣,٨
١٩٧٧	٥,٣	٨,٩	١٤,٢
١٩٧٨	٥,١	٨,٠	١٣,١
١٩٧٩	٥,١	٩,٨	١٤,٩
١٩٨٠	٥,٨	١٢,٩	١٨,٧
١٩٨١	٦,٥	١٠,٥	١٧,٠

وكانت أهم نتائج التضخم الركودى أن فقد العالم الثقة فى النظام الاقتصادى العالمى، والنظام النقدى العالمى، خصوص بعد ما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم قابلية الدولار إلى التحول إلى ذهب سنة ١٩٧١، وقامت الدول الأوروبية بإنشاء نظام نقدى خاص بها ابتداء من سنة ١٩٧٢، ثم أجرى التعديل الثانى لاتفاقية صندوق النقد الدولى سنة ١٩٧٦ بهدف استبعاد الذهب تمامًا من المعاملات الدولية.

وكنتيجة مباشرة لفقدان الثقة فى النظام النقدى العالمى برزت ظاهرة فقدان الثقة فى العملات الورقية التى تصدرها جميع دول العالم بما فيها الدولار الأمريكى، وأدى ذلك إلى أن يسرع الجميع (البنوك المركزية والأفراد) إلى شراء الذهب بما لديهم من عملات ورقية ـ تطور حيازة الذهب على مستوى العالم ـ انظر الجدول رقم (٧) المرفق ـ وشكل ذلك موجة اندفاع شديدة للحصول على أكبر كمية من الذهب فى وقت محدود، يحدوهم إلى هذا الإجراء أن الحصول على الذهب أكثر أمانًا من الاحتفاظ بنقود ورقية تتآكل وتذوب سريعًا بفعل التضخم وبمعدل أعلى من سعر الفائدة السائدة، وقد أدى ذلك إلى الانهيارالشديد والسريع فى قيمة جميع العملات الورقية لدول العالم بالقياس إلى الذهب (الثابت القيمة)، وهذا الانهيار فى قيمة النقود الورقية يسمونه الارتفاع الجنونى فى أسعار الذهب.

جدول رقم (٧)

تطور الحيازة الرسمية للذهب على مستوى العالم «مليون أوقية»

(المرجع: نشرة صندوق النقد الدولى)

م	الدولة/ الدول	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١
(أ)	دول العالم	٩٦٠,٦٢	١٠٢٤,٥٠	١١٠٧,٢٤	١١٦٥,٦٨	١٠٢٨,٤٣	١٠١٤,٩٥	٩٥٢,٣٠
(ب)	الدول الصناعية	٨٥٦,٧٠	٩١٤,٠٤	١٠٠٠,٦٣	١٠٤٨,٨٩	٨٩٠,٥٥	٨٧٢,١٨	٧٨٧,٦٢
(جـ)	الدول البترولية (النامية)	٢١,٤٨	٢٣,٠٨	٢٢,٦٦	٢٤,٨٦	٢٣,٢٩	٢٧,٠٠	٤١,٦٣
(د)	الدول غير بترولية (النامية)	٧٥,٢١	٨٢,٢٩	٨٢,٧٠	٩٠,١٥	١٠٢,٣١	١٠٣,٥٣	١١٩,٧٩
	الدول الصناعية:							
١	الولايات المتحدة	٦٦٤,٢٤	٦٣٠,٢٣	٤٨٤,٢٣	٣٧٨,١٤	٢٦١,٩٠	٢٧٤,٦٨	٢٦٤,١١
٢	كندا	٢٥,٢٩	٣١,٥١	٢٧,٠٣	٢٩,٨٧	٢٢,٦٩	٢١,٦٢	٢٠,٤٦

تابع جدول رقم (٧)

تطور الحيازة الرسمية للذهب على مستوى العالم «مليون أوقية»

(المرجع: نشرة صندوق النقد الدولى)

م	الدولة/ الدول	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١
٣	أستراليا	٣,٢٦	٤,٦٧	٤,٦١	٦,٤٠	٧,٤٣	٧,٢٦	٧,٩٣
٤	اليابان	٠,٤٦	٠,٦٦	٨,٢٠	٩,٤٠	١٩,٤٣	٢١,١١	٢٤,٢٣
٥	نيوزيلاند	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
٦	النمسا	٠,٤٤	٢٠,٣	٨,٦٥	٢٠,٠٢	٢٠,٨٢	٢٠,٨٨	٢١,١١
٧	بلجيكا	٢٠,١٠	٢٦,٤٣	٣٥,٦٧	٤٣,٥٦	٤٤,١٢	٤٢,١٧	٣٤,١٨
٨	الدنمارك	١,٣٧	١,٨٨	٣,٠٥	٣,٠٩	١,٨١	١,١٨	١,٦٣
٩	فنلندا	٠,٧٥	١,٠١	١,٣٤	١,٢٩	١,٤٠	٠,٨٢	١,٢٧
١٠	فرنسا	١٦,٦٣	٢٦,٤٠	٦٠,٦٠	١٤٩,٦٦	١٠٠,٦٦	١٠١,٠٢	٨١,٨٥
١١	ألمانيا	٣,٩٩	٤٢,٦٩	١٠٤,٦٧	١٢٢,٦٢	١١٦,٤٧	١١٧,٦١	٩٥,١٨

تابع جدول رقم (٧)

تطور الحيازة الرسمية للذهب على مستوى العالم «مليون أوقية»

(المرجع: نشرة صندوق النقد الدولى)

م	الدولة/ الدول	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١
١٢	ايسلندا	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٥
١٣	ايرلندا	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٦٦	٠,٤٦	٠,٤٥	٠,٣٦
١٤	ايطاليا	٩,٨٩	٩,٦٦	٦٣,٥٧	٦٨,٩٧	٨٢,٤٠	٨٢,٤٨	٦٦,٦٧
١٥	هولندا	١٥,٦٤	٢٤,٢٦	٤٥,٢٠	٥٠,١٩	٥٤,٥٣	٥٤,٢٣	٤٣,٩٤
١٦	النرويج	١,٤٣	١,٤٤	٠,٨٧	٠,٨٨	٠,٩٥	٠,٩٨	١١,١٨
١٧	أسبانيا	٣,٦٣	٣,٧٧	٩,٠٦	٢٢,٤٤	١٤,٢٣	١٤,٢٧	١٤,٦١
١٨	السويد	٥,٢٦	٧,٦٠	٥,١٤	٥,٨٠	٥,٧٨	٥,٧٩	٦٠,٧
١٩	سويسرا	٤٠,٢٩	٤٧,٥٤	٧٣,١٤	٨١,٦٧	٨٣,١١	٨,٣٢٨	٨٣,٢٨
٢٠	المملكة المتحدة	٤٢,٣٦	٥٠,٦٦	٦٤,٧٦	٥٥,٤٧	٢٢,١٨	٢١,٠٣	١٩,٠٣

جدول رقم (٨)

تطور الأسعار العالمية للذهب والفضة

دولار امريكى للأوقية

السنة	الذهب	الفضة
١٩٦٣	٣٥,٠٩	١,٢٧٩
١٩٦٤	٣٥,٠٠	١,٢٩٣
١٩٦٥	٣٥,٠٠	١,٢٩٣
١٩٦٦	٣٥,٠٠	١,٢٩٣
١٩٦٧	٣٥,٠٠	١,٥٥٠
١٩٦٨	٣٨,٦٣	٢,١٤٥
١٩٦٩	٤١,٠٩	١,٧٩١
١٩٧٠	٣٥,٩٤	١,٧٧١
١٩٧١	٤٠,٨١	١,٥٤٦
١٩٧٢	٥٨,١٦	١,٦٨٤
١٩٧٣	٩٧,٣٣	٢,٥٥٨
١٩٧٤	١٥٩,٢٥	٤,٧٠٨
١٩٧٥	١٦١,٠٣	٤,٤١٩
١٩٧٦	١٢٤,٨٢	٤,٣٥٤
١٩٧٧	١٤٧,٧٢	٤,٦٢٣
١٩٧٨	١٩٣,٢٤	٥,٤٠١
١٩٧٩	٣٠٦,٦٧	١١,٠٩٠
١٩٨٠	٦٠٧,٨٧	٢٠,٥٧٨
١٩٨١	٤٠٩,٧٥	١٠,٥٢١

ومن خلال الممارسات الاقتصادية للحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأوروبية، حاولوا علاج التضخم الركودى بسياسات كينزية تقليدية، ولكن الواقع الرأسمالى الجديد لم يستجب لأفكار المدرسة الكينزية، وبقيت ظاهرة التضخم الركودى تتحدى السياسات فى جميع البلدان الرأسمالية، فتطرق الشك إلى النظرية الكينزية، وابتدأ التحول بحثًا عن حلول أخرى، وكانت فرصة لأن تستعيد النظرية النقدية مكانتها المفقودة، فظهر النقديون الجدد New Mo-neftarism، وروجوا لأفكارهم التى كان العالم على استعداد لقبولها ومؤداها أن التضخم النقدى هو أكبر مشكلة يقابلها العالم، وعلى من يريد الإصلاح الاقتصادى أن يبدأ بمكافحة التضخم، وقد اقتنع بهذا الرأى صندوق النقد الدولى، ورجال المال وأصحاب البنوك.

وخلال مؤتمر القمة الاقتصادى لأعضاء منظمة OECD الدول الصناعية المتقدمة السبع، والذى عقد بلندن سنة ١٩٧٧ حمل المستشار الألمانى على التضخم بشدة، وحمله مسئولية البطالة، ونجح فى إقناع المؤتمرين بتبنى فكرة إعطاء الكفاح ضد ارتفاع الأسعار الأسبقية الأولى المطلقة، وأن يحتل الكفاح ضد التضخم المقام الأول من اهتمام السلطات النقدية بكل دولة إذا ما كان الهدف تخفيف حدة البطالة[١].

وهكذا أصبح التضخم أخطر ظاهرة اقتصادية يعانى منها العالم ابتداء من أوائل السبعينيات.

---

(١) جوان روبنسون، مصدر سابق ص ٥ إلى ١٤.

الفصل الثانى

الآثار الاقتصادية للتضخم النقدى

مقدمة:

وهكذا ـ كما اتضح لنا من الفصول السابقة ـ تم فرض التضخم المتعمد على العالم، وذلك عن طريق إغراق العالم بكميات هائلة ومتزايدة العدد من النقد الورقى المتدانى فى قيمته يوما بعد يوم. وكان من نتيجة ذلك حدوث اختلال مستمر ومتزايد فى العلاقة بين جانبى الطلب والعرض متخذاً شكل تضخم جامح انتهى إلى تضخم انكماشى لم نعهده من قبل بل لم يكن فى حسبان أى من الاقتصاديين السابقين أو المعاصرين.

وتتعدد الآثار الضارة للتضخم على المستويين القومى والعالمى كما سوف يتضح من السياق التالى:

١ ـ آثار التضخم على المستوى القومى:

(أ) يتسبب التضخم فى ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة لموجات الغلاء المتلاحقة كموج البحر والتى تصيب أسعار جميع السلع

والخدمات ويرتفع المستوى العام للأسعار فيصعب على ذوى الدخول المحدودة من الموظفين والعمال وذوى المعاشات ـ يصعب عليهم التكيف المعيشى حتى ولو زيدت مخصصاتهم بين الحين والآخر حيث إن الزيادة التى يحصلون عليها لا تتناسب مطلقا مع معدل تزايد الأسعار.

جدول رقم (٩)

تطور كمية النقود ومستوى أسعار المستهلكين

سنة الأساس ١٩٣٩ = ١٠٠

بيان السنة	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٣٩	١٠٠		١٠٠	
١٩٤١	١٠٩ر٤	٤ر٦	١٠٧ر٩	
١٩٤٦	١٣٦ر٨		١٣٠ر٧	٣ر٩
١٩٥١	١٧٠ر٩		١٥٨ر٢	
١٩٥٦	٢١٧	٤ر٦	١٧٦ر٥	٣ر٥
١٩٦١	٢٧٩ر٨	٦ر٧	٢٠٧ر٥	٢ر٦
١٩٦٦	٤١٤ر٥	٦ر٧	٢٥٧ر١	٥
١٩٧١	٦٢٩ر٢	١٢	٣٣٠	٥ر٩
١٩٧٦	١١٨٧ر٦	١٥ر٢	٥٥٦ر٩	١٠ر٩
١٩٨١	٢١٢٧ر٦	١٠ر١	٩٩٣	١٢ر٥

وبمراجعة الجدول رقم (٩) والذى يبين التطور فى كمية النقود وباعتبار سنة ١٩٣٩ سنة الأساس = ١٠٠، نجد أن الرقم القياسى للنقود تزايد باستمرار حتى وصل فى سنة ١٩٨١ إلى ٢١٢٨٫٦ وذلك بمعدل تغير سنوى خلال الفترة موضع الدراسة يتراوح بين ٤٫٦، ١٥٫٢ وكنتيجة حتمية لذلك تزايد الرقم القياسى للأسعار حتى وصل سنة ١٩٨١ إلى ٩٣٢ وبمعدل تغير سنوى يتراوح بين ٢٫٦، ١٣٫٥ بالمائة.

(ب) يؤدى التضخم إلى انتشار عدم الرضا عن الواقع والقلق من المستقبل بسبب الانهيار المستمر فى قيمة النقود، مما يتسبب فى عجز الفرد عن تقدير كم من الدخل النقدى سوف يكون كافيًا لتأمين العجز أو الشيخوخة، أو كم من النقود يدخرها ولمدة كم من السنين حتى يستطيع الحصول على مسكن مثلاً أو مزرعة أو سيارة.

إن الفرد يعجز عن الحساب المستقبلى، كما أن الأمل لديه لتحقيق بعض المشروعات أو تملك بعض الحاجات يتباعد أمامه يوما بعد يوم خصوصا فى حالات التضخم الجامحة وكونه من أصحاب الدخول المحدودة (الرواتب المنتظمة) وبمراجعة الجدول رقم (٥) يتبين للقارئ أن السلعة التى كان ثمنها ١٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩ تزايد ثمنها بمعدل تضخمى وصل فى بعض السنوات إلى ١٥٫٥ حتى أصبح ثمن نفس السلعة ٩٣٢ جنيهًا فى سنة ١٩٨١.

(جـ) ومن الآثار المباشرة للتضخم فقدان الثقة فى النقود الورقية التى تتآكل ذاتيًا كنتيجة لزيادة الإصدار النقدى الورقى المستمرة تستمر قيمة النقود الورقية فى انخفاض دائم ومن ثم لا تحظى بثقة المدخرين فيسرعون بتحويلها إلى أشكال من الثروات التى تعطى المدخر الثقة والأمان ومن أهم هذه الثروات الذهب والفضة.

وقد لوحظ زيادة الطلب على شراء الأرض والذهب والفضة والمعادن الثمينة والتحف وبذلك تتخذ كثير من الثروات صورة الاكتناز ويقل الادخار الحقيقى وبالمقابل يقل الاستثمار الصافى..

وجدير بالملاحظة أن فقدان الثقة فى النقود الورقية لا يقتصر على الأفراد وحدهم بل يتعداهم إلى الحكومات والبنوك المركزية والتى أصيبت أيضًا بحمى شراء الذهب فى فترات التضخم الجامح.

وبمراجعة أرقام الجدول رقم (٨) والذى يبين تطور أسعار الذهب يتبين أن سعر الذهب كان ٢٥ دولارًا للأوقية حتى سنة ١٩٦٧ وصل إلى ٧٥ر٤٥٩ دولارًا سنة ١٨٩١.

وكانت أسعار الفضة ٥٥ر١ ثم واصلت إلى ٥٢١ر١٠ فى عام ١٩٨١.

(د) كذلك يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل لمصالح الطبقة الرأسمالية وأصحاب المهن الحرة وضد ذوى الدخل المحدود من

الموظفين والعمال، فالرأسمالى وصاحب المهنة الحرة يمكنه وحده أن يكيف دخله النقدى بما يتناسب مع التضخم وذلك برفع القيمة النقدية للدخل بما يتناسب مع مستوى التضخم الحادث بل قد حدث أن يستغلوا هذه الفرصة لزيادة دخولهم الحقيقية على حساب الشعب الكادح بحجة الارتفاع العام لمستوى الأسعار وأن هذا الإجراء ضرورى للمحافظة على مستوى الدخل الحقيقى، أما ذوو الدخل النقدى المحدود من الموظفين والعمال وأرباب المعاشات فإنهم هم الذين يتحملون وطأة التضخم وحدهم، ويدفعون من جهدهم وعرقهم كى يثرى آخرون ويزدادون ثراء على حسابهم فى صورة استمرار انخفاض دخلهم الحقيقى.

(هـ) ولعل الأثر العجيب للتضخم الانكماشى هو هبوط الطلب الفعال إذ يتسبب الارتفاع الشديد فى أسعار جميع أنواع السلع مع خفض الدخل الحقيقى لمعظم أفراد الشعب يتسبب ذلك فى وجود فائض مخزون من الإنتاج فى صورة رواكد بالمخازن تمثل ثروة قومية معطلة قد تؤدى إلى توقف بعض المصانع عن الإنتاج وما يترتب على ذلك من انتشار البطالة نتيجة خفض فرص العمالة.

٢ ـ آثار التضخم على المستوى العالمى:

يعتبر العالم خلال القرن العشرين ـ أكثر من ذى قبل ـ وحدة اقتصادية واحدة، فالتقدم الذى حدث فى وسائل نقل المعلومات ووسائل الانتقال والنقل قد سارع فى إحداث التأثير المتبادل بين الأحداث الاقتصادية التى تقع فى أى مكان فى العالم وبين بقية

المواقع الأخرى فالأخبار التى تذاع فى بورصة نيويورك أو لندن يحدث تأثيرها فى النشاط الاقتصادى فى جميع بلدان العالم فى نفس يوم إذاعتها.

والملاحظ أن بعض الدول التى حاولت أن تغلق على نفسها الأبواب لكى تعتمد على نفسها وإمكاناتها فقط لم تفلح فى ذلك، بل العكس هو الذى حدث، إذ إن كثيرًا من التكتلات الاقتصادية قامت على أساس تبادل السلع والخدمات بين بعضها البعض وبينها وبين جميع دول العالم، وحتى الاتحاد السوفيتى ومجموعة الدول الحليفة له لم تتوقف عن التعامل مع الغرب بل إن معاملاتها معه تتزايد كمًا وقيمة سنة بعد أخرى.

وما يهمنا هنا هو أن التأثير المتبادل للظواهر الاقتصادية أصبح لا يمكن تفاديه ومن ذلك التضخم النقدى العالمى، الذى أخذ صفة الوباء الاقتصادى وانتشر فى جميع دول العالم، وأصبح لزامًا على الباحث فى أى بلد من العالم ـ خصوصًا العالم المسمى بالثالث ألا يكتفى بدراسة أسباب وآثار التضخم الناتج عن السياسة النقدية والمالية القومية، وإنما يتحتم عليه أن يمد دراسته إلى التضخم المستورد، أى الوارد إلى بلده من الدول الرأسمالية المتقدمة، فدول العالم الثالث تستورد معظم احتياجاتها وتستورد معها أيضًا التضخم.

وإذا افترضنا أن عالم اليوم كوحدة اقتصادية واحدة يمكن النظر إليه كقطاعين رئيسيين قطاع الإنتاج (الأعمال) ويمثله مجموعة

الدول الصناعية (المتقدمة)، والثانى قطاع الاستهلاك وتمثله دول العالم الثالث و(التى تعتمد على الدول الصناعية فى تدبير احتياجاتها الاستهلاكية). فإن آثار التضخم العالمى يمكن أن تلاحظ فيما يلى:

(أ) تحتفظ البنوك المركزية بدول العالم الثالث بالجزء الأكبر من احتياطياتها فى شكل نقد أجنبى غالبًا ما يكون فى كثير من الدول دولارات أمريكية. وقد تسبب التضخم المستورد فى خفض القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات وسواء كان هبوط قيمة الدولار بتأثير قوى السوق أو بقرار رسمى فإنه من الناحية العملية قد أدى إلى انخفاض حقيقى فى قيمة الاحتياطيات للبنوك المركزية، وهذا يعنى بالتبعية خفضًا حقيقيًا غير معلن لقيمة النقود الوطنية لأنها مربوطة بنقد قد انخفضت قيمته فعلاً.

(ب) كان من نتائج التضخم العالمى زيادة الخلل فى الميزان التجارى العالمى لصالح الدول الصناعية وفى غير صالح دول العالم الثالث، انظر الجدول رقم (٦) حيث إن الارتفاع المستمر فى أثمان السلع المصنعة التى تنتجها الدول الصناعية وتستوردها منها دول الثالث، انظر الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

تطور حجم التجارة العالمية بالأسعار الجارية

م	السنة	العالم ككل	الدول الصناعية		الدول التابعة	
		مبلغ	مبلغ	نسبة مئوية	مبلغ	نسبة مئوية
أولا: الصادرات بالبليون دولار أمريكى:						
١	١٩٥٢	٧٥	٥١ر٢	٦٨ر٢٦	٢٣ر٨	٣١ر٧٤
٢	١٩٥٦	٩٥ر٥	٦٦ر٦	٦٩ر٧٣	٢٨ر٩	٣٠ر٢٧
٣	١٩٦١	١٢٠ر٧	٨٨ر٧	٨٣ر٤٨	٣٢	٢٦ر٥٢
٤	١٩٦٦	١٨٤ر٦	١٣٨ر٨	٧٥ر١٨	٤٥ر٨	٢٤ر٨٢
٥	١٩٧١	٣١٩ر٩	٢٤٧ر٧	٧٧ر٤٣	٧٣ر٢	٢٢ر٥٧
٦	١٩٧٦	٩١٥	٦٣٣ر٣	٦٩ر٢١	٢٨١ر٧	٣٠ر٧٩
٧	١٩٨١	١٨٤٢ر٧	١٢٢٧ر١	٦٦ر٥٩	٦١٥ر٦	٣٣ر٤٨
ثانيا: الواردات بالبليون دولار أمريكى:						
١	١٩٥٢	٨١ر٨	٥١ر٣	٦٥ر١٦	٢٨ر٥	٣٤ر٨٤
٢	١٩٥٦	١٠٠ر١	٦٩ر١	٦٩ر٠٣	٣١	٣٠ر٩٧
٣	١٩٦١	١٢٧ر٧	٨٩ر٨	٧٠ر٣٢	٣٧ر٩	٢٩ر٦٨
٤	١٩٦٦	١٩٥	١٤٥ر٣	٧٤ر٥٠	٤٩ر٧	٢٥ر٥٠
٥	١٩٧١	٣٣٣ر٨	٢٥٣ر١	٧٥ر٨٢	٨٠ر٧	١٤ر١٨
٦	١٩٧٦	٩٢٦ر٤	٦٨١ر٣	٧٣ر٥٤	٢٤٥ر١	٢٦ر٤٦
٧	١٩٨١	١٩٠١ر٢	١٢٩٧ر٦	٦٨ر٢٥	٦٠٣ر٦	٣١ر٧٥

ملاحظات:

١ ـ المرجع للحساب نشرة صندوق النقد الدولى.

٢ ـ الأرقام الخاصة بالاتحاد السوفيتى غير واردة ضمن الجدولين.

٣ ـ الدول الصناعية المقصودة هنا عددها ٢٠ دولة وهى: الولايات المتحدة وكندا واستراليا واليابان ونيوزيلاندا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلاندا وفرنسا وألمانيا وأيسانلاندا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وتحظى بثلثى التجارة العالمية.،

٤ ـ باقى دول العالم وعددها ١٤٢ دولة ونصيبها يقل عن ثلث التجارة العالمية.

حيث إن الارتفاع المستمر فى أثمان السلع المصنعة التى تنتجها الدول الصناعية وتستوردها منها دول العالم الثالث بالإضافة إلى الانخفاض المستمر فى قيمة النقود وأثمان الصادرات من المواد الخام كل هذا يقلل من قدرة دول العالم الثالث على دفع أثمان الواردات وكنتيجة لذلك يزداد ميل الميزان التجارى فى صالح الدول المتقدمة (الصناعية) وينتج عن ذلك:

١ ـ ازدياد مستمر لحجم مديونية العالم الثالث (الفقير) تجاه العالم الصناعى المتقدم (الغنى) حيث يزداد عجز قيمة الصادرات عن الوفاء بقيمة الواردات وتتزايد الفجوة بينهما يوما بعد يوم. ولقد وصل حجم الدين العام الخارجى لبعض الدول إلى الحد الذى

عجزت فيه قيمة صادراتها عن سداد فوائد القروض فقط ناهيك عن سداد أقساطها فى مواعيد استحقاقها. وواضح أن هذا الموقف إذا استمر فإنه يؤدى حتمًا إلى التوقف التام عن الاستيراد من الدول الصناعية ـ وهو ما لا يرغبون فى حدوثه (حيث يؤدى ذلك إلى التوقف الجزئى عن الإنتاج وتزداد البطالة فى الدول الصناعية).

ولهذا بدأت الدعوة إلى ما يسمى بإعادة جدولة ديون العالم الثالث بما فى ذلك التغاضى عن سداد جزء من هذه المديونية كل ذلك بهدف المحافظة على الطوق المربوط حول أعناق دول العالم الثالث من أن ينكسر.

٢ـ تحاول دول العالم الثالث ضغط الإنفاق بما فى ذلك الاستيراد لكى توائم، أوضاعها مع التضخم العالمى. ويتسبب ذلك على المستوى العالمى فى خفض حجم التجارة العالمية وانكماشها المستمر بسبب انخفاض الطلب الكلى الفعال على المستوى العالمى. فكثير من دول العالم تحتاج كثيرًا من السلع ولا يمكنها استيرادها من الدول الصناعية المتقدمة والتى لديها سلع مصنعة ولا تستطيع بيعها لعدم وجود المشترى القادر على دفع تكلفة الإنتاج.

وفى النهاية زيادة المخزون العالمى من السلع المصنعة وتوقف المصانع وزيادة البطالة العالمية.

(جـ) عرقل التضخم العالمى خطط التنمية لدول العالم الثالث. إذ إن جميع تقديرات المخطط الاقتصادى قد تغيرت بالضرورة سنة

بعد الأخرى بفعل الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار ولم يكن أمام هذه الدول إلا اختصار الخطة بتأجيل تنفيذ بعض المشروعات أو إلغائها أو الاقتراض من الخارج بالشروط والفوائد المحددة سلفا[1].

(د) تسبب التضخم أو بتعبير أدق ـ استخدم عمداً فى تذويب القيمة الحقيقية للفوائض البترولية المودعة لدى البنوك التجارية بالدول الصناعية المتقدمة فى شكل ودائع استثمارية.

لقد بلغت هذه الودائع حوالى ٦٠ بليون دولار سنة ١٩٤٧ وقدرت بمبلغ ١٠٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠. وهذه المبالغ تمثل ادخاراً على مستوى العالم، وباستعراض فرص ومجالات الاستثمار نجد أن الاقتصاد العالمى يعجز عن أن يقابل هذا الادخار بحجم مماثل من الاستثمار، بل أن العكس هو الذى حدث إذ إن العالم بدأ يعانى من انكماش ابتداء من السبعينيات ومع نهاية سنة ١٩٧٣ كانت الاستثمارات العالمية فى تناقص مستمر، ويتفق الباحث مع الدكتور حازم الببلاوى، فى النتائج التى توصل إليها باستخدامه النموذج الكينزى ليطبقه على الاقتصاد العالمى «كوحدة اقتصادية واحدة» ليخرج بالنتائج الآتية[2]:

---

(١) محمد فوزى حمزة/ المنطقة النقدية/ مجلة البنوك الإسلامية/ عدد ١٤/ ص ٤١.

(٢) حازم الببلاوى/ أسواق النقد الدولية نهاية الاستقرار/ مجلة مصر المعاصرة عدد ٣٧٩/ص ١٩ ـ ٤٥.

١ ـ إن زيادة الادخار العالمى عن الاستثمار العالمى يمكن إفراغها من مضمونها بتقليل مستوى الدخل الحقيقى عن طريق إعادة توزيع عكسية. وهنا يبرز التضخم كوسيلة لتحقيق إعادة التوزيع المطلوبة، لقد صنعوا التضخم عمدًا ليؤدى دوره فى إحداث توازن حسابى للمدخرات والاستثمارات، إذا أن الحل الوحيد الذى كان أمام الدول الصناعية لمقابلة المدخرات البترولية هو زيادة الاستثمارات زيادة اسمية كى تفقد قيمتها تدريجيًا مع التضخم المستمر وهذا ما حدث فعلا. انظر جدول رقم (١١).

٢ ـ لقد تسبب انهيار النظام النقدى العالمى مع تعدد أسعار صرف النقود المختلفة وتعدد أسعار الفائدة بنوعيها واختلاف مستويات التضخم فى الدول المختلفة ـ تسبب كل هذا فى خلق أكبر سوق نقد عالمية عرفت فى التاريخ، وأصبحت هذ السوق تمثل زيادة كبيرة فى السيولة الدولية تندفع بسرعة هائلة «بالتلكس والفاكس» وبشتى الطرق شرقا وغربا بلا رابط أو ضابط ولا تخضع لأية رقابة محلية أو دولية، الدافع الوحيد لهذه الحركات الهستيرية هو تحقيق أكبر ربح نقدى ممكن من الاتجار فى النقود وليس الاتجار بالنقود.

وقامت المؤسسات المالية الدولية باستغلال فرص اختلاف أسعار الفائدة فى كل دولة عن الأخرى، واختلاف أسعار الصرف بين نقود دول العالم بعضها البعض واختلاف مستوى التضخم فى كل دولة عن الأخرى. وهذه الاختلافات لا تتمتع بالثبات بل إنها فى تغير مستمر قد يكون يوميًا أو فى كل جزء من اليوم.

والخلاصة أن سوق النقد العالمية قد تسببت فى خلق حالة من عدم الثقة فى جميع الأوساط الفردية والرسمية، كما أنها بحالتها تعتبر قوة مؤثرة فى خلق وتوجيه دوامة التضخم العالمى مساهمة بذلك فى القضاء على جميع المحاولات الرامية لإعادة حالة الاستقرار والتوازن الدولى، وهكذا كانت نتيجة الاتجار فى النقود بدلاً من الاتجار بها.

جدول رقم (١١)

تناقض قيمة الودائع الاستثمارية للدول البترولية

السنة	قيمة الودائع بالبليون دولار	معدل الفائدة	معدل التضخم	معدل الصافى للزيادة	صافى القيمة الحقيقية
نهاية ١٩٧٤	٦٤ر٦٥	٧ر٧٥	٩ر٨	٢ر٠٥	٥٨ر٧٧
نهاية ١٩٧٥	٦٨ر٥٢	٦	٩ر٢	٣ر٢٠	٥٦ر٨٩
نهاية ١٩٧٦	٧٢ر١٢	٥ر٢٥	٥ر٨	ر٥٥.	٥٦,٥٨
نهاية ١٩٧٧	٧٦ر٤٥	٦	٦ر٥	ر٥٠.	٥٦ر٢٩
نهاية ١٩٧٨	٨٣ر٧١	٩ر٥	٧ر٥	٢ر٠٠	٥٧ر٤٢
نهاية ١٩٧٩	٩٣ر٧٦	١٢	١١ر٣	ر٧٠.	٥٧ر٨٢
نهاية ١٩٨٠	١٠٥ر٩٥	١٣	١٣ر٥	ر٥٠.	٥٧ر٤١
نهاية ١٩٨١	١١٨ر٦٠	١٢	١٠ر٣	١ر٧٠	٥٨ر٣٩

طبقًا لأسعار الفائدة المعمول بها ومعدلات التضخم السائدة بالولايات المتحدة خلال المدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨١ والمعلنة بإحصاءات صندوق النقد الدولى. وبافتراض أن الودائع الاستثمارية للدول البترولية وقدرها ٦٠ بليون دولار قد وضعت جميعها فى البنوك الأمريكية، (فوائض سنة ١٩٧٤ فقط).

فإنه مع نهاية سنة ١٩٨١ تكون الودائع قد زادت كما إلى ١١٨ر٦ بليون دولار، ونقضت قيمة حتى وصلت إلى ٥٨ر٣٩ بليون دولار. وهكذا يمكن إفراغ الفوائض البترولية من قيمتها.

البـاب الثالـث

تفسير وعلاج التضخم النقدى

مقدمة:

من قراءاتنا فى الأدب الاقتصادى نلاحظ أن جميع ما كتب عن النقود والتضخم النقدى منذ ما قبل أرسطو وحتى العقد الثالث من القرن العشرين كان يعنى بحق النقود من الذهب بالدرجة الأولى ويليها الفضة.

ولم يخطر ببال من كتب أن الذهب يمكن سحبه من التداول. كما حدث بعد ذلك.

هذه الحقيقة غاية فى الأهمية، حيث اختلفت النظريات التى تفسر التضخم فى ظل نقود ذهبية عن تلك التى تفسره فى ظل نقود ورقية.

ونرجو أن نستحضر معًا ما ورد فى البابين السابقين لربط الحقائق بعضها ببعض، وقد يكون من نافلة القول إعادة تأكيد أن النقود من الذهب أو الفضة لا تشبع حاجات الناس مباشرة وما هى إلا إيصال باستحقاق كمية من السلع والخدمات التى ينتجها

المجتمع. وفى هذه الوظيفة تشبهها تمامًا النقود الورقية غير المغطاة بالذهب والفرق الجوهرى بينهما أن زيادة إصدار النقود الورقية بأى كمية لا يحتاج إلا إلى بعض الورق وقدر من الأحبار والأكليشيهات بينما يصعب أو يستحيل تحقيق مثل هذا الإصدار فى حالة اتخاذ النقود من الذهب أو الفضة.

وبناء على ما تقدم سيكون لدينا اتجاهان رئيسيان لتفسير وعلاج التضخم يعرضهما الاقتصاد الوضعى ثم نضيف إليهما وجهة النظر الإسلامية فى الموضوع. وهذا ما سوف نعرضه فى الفصول التالية.

الفصل الأول

تفسير وعلاج التضخم
فى ظل نقود معدنية

لاحظ ريتشارد كانتيلون خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر[١] العلاقة بين كمية النقود (ذهب وفضة) وبين المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. وقد شاركه فى هذه الملاحظة بيتى.

وقد أشار الاثنان إلى أن المستوى العام للأسعار لا يتوقف على كمية النقود من المعدن النفيس (ذهب أو فضة) فقط وإنما يتوقف كذلك على سرعة تداول هذه النقود.

وقد أبان كانتيلون الطريقة التى يتم بها ارتفاع الأسعار على أثر زيادة كمية المعدن النفيس. كذلك انخفاض الأسعار على إثر زيادة كمية المعدن النفيس، كذلك انخفاض الأسعار على أثر نقصان تلك الكمية[٢].

فإذا كانت الزيادة ناتجة بسبب زيادة إنتاج الذهب أو الفضة سواء باكتشاف مناجم جديدة أو بزيادة إنتاجية المناجم المستغلة

---

(١) يعتبر البعض القرن التاسع عشر هو العصر الذهبى لسيادة نظام النقود المعدنية من الذهب.

(٢) سعيد النجار ـ مرجع سابق ـ ص ٩٩ ـ ١١٢.

فعلاً فإن أول أثر لهذه الزيادة هو زيادة دخول أصحاب هذه المناجم والعاملين بها والمتصلين بهذه الصناعة، ويترتب على ذلك زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية، وهذا يؤدى إلى ارتفاع أثمانها وهكذا تتسع الدائرة وترتفع أثمان جميع السلع والخدمات وتستوعب الاقتصاد بأكمله.

أما إذا كانت الزيادة فى كمية النقود وسببها تحقيق فائض فى الميزان التجارى فإن أول من يرتفع دخلهم هم المشتغلون بالتجارة الخارجية وصناعات التصدير، ويترتب على ذلك ارتفاع أثمان بعض السلع والمواد المتصلة بهذه الصناعة بما يؤدى إلى زيادة دخول المشتغلين فى صناعات أخرى ثم ينتقل هذا الارتفاع إلى جميع فروع الإنتاج ليشمل النشاط الاقتصادى بالكامل.

وزيادة كمية النقود (ذهب وفضة) الواردة إلى بلد ما لا يمكن أن تستمر إلى ما لانهاية، إلا أن استمرار ارتفاع الأسعار بالداخل سوف يقلل من الصادرات ويزيد من الواردات مما يؤدى إلى خروج المعدن النفيس مرة أخرى.

وتحليل كانتيلون هذا جاء مطابقًا لنظرية التوازن التلقائى للنقود المعدنية عند هيوم ومن ثم فليس هناك داعٍ لعرضها فقط يمكن التأكيد على فروض النظرية التى تؤكد على حرية التجارة العالمية وحرية انتقال الذهب حتى انتقال الذهب حتى يتحقق التوازن المطلوب على مستوى العالم كوحدة اقتصادية واحدة يعتمد نقدها على الذهب الحر لحركة.

ولم تخل كتابات كل من دافيد ريكاردو وجون ستيوارت مل من الإشارة الى أثر زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار.

ولكن الصياغة المعروفة بها نظرية كمية النقود المشهورة تنسب إلى ارفنج فيشر.

١ ـ نظرية كمية النقود[١]:

بافتراض عرض معين من النقود وليكن ن

ومعدل دوران للنقود وليكون س

وكمية من الصفقات التجارية وليكون ك

ومستوى عام لأسعار هذه الصفات وليكن ث

يقول فيشر:

ن X س= ك X ث

أى أن ث = $\frac{\text{ن x س}}{\text{ك}}$

فإذا علمنا كمية النقود المتداولة وعلمنا سرعة تداولها س وعلمنا حجم الناتج من السلع والخدمات، فإنه يصبح ميسورا لنا معرفة المستوى العام للأسعار الذى يسود النشاط الاقتصادى.

---

(١) رمزى زكى، مرجع سابق، ص ٣٨ ـ ٣٩.

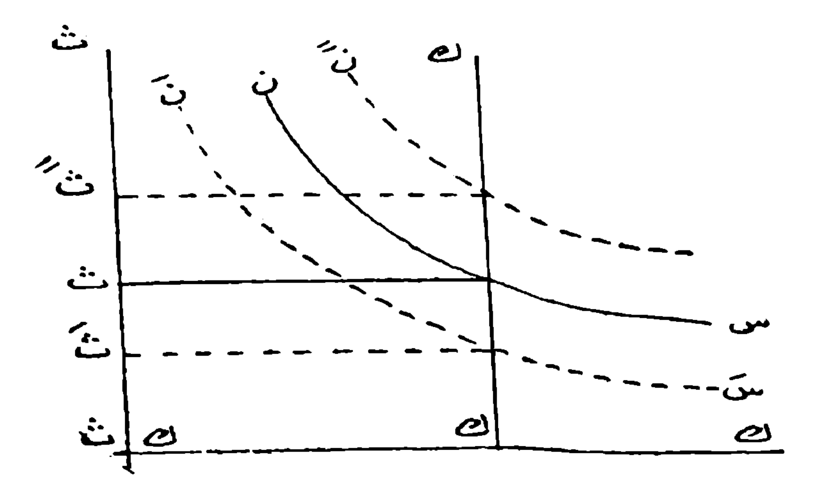
ويستفاد من معادلة فيشر أيضا أنه بفرض ثبات حجم الناتج من السلع والخدمات، وبفرض ثبات سرعة تداول النقود، فإن زيادة أو نقصان كمية النقود المتداولة تسبب ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار.

ومعنى هذا أن المستوى العام للأسعار سوف يتغير طبقا لمعدل التغير فى الطلب، ومن ثم فإن معدل التضخم سوف يتناسب طرديا مع درجة زيادة الطلب (كمية النقد المتداول التى تطلب شراء السلع والخدمات).

ويوضح الرسم نظرية كمية النقود. حيث يمثل المحور الأفقى ك الناتج المادى، بينما يمثل المحور الرأسى ث المستوى العام للأسعار ويمثل الخط ك كمية المعروض من السلع والخدمات (حجم الصفقات) ويمثل المنحنى ن س كمية النقد المتداول مضروبة فى سرعة دورانها.

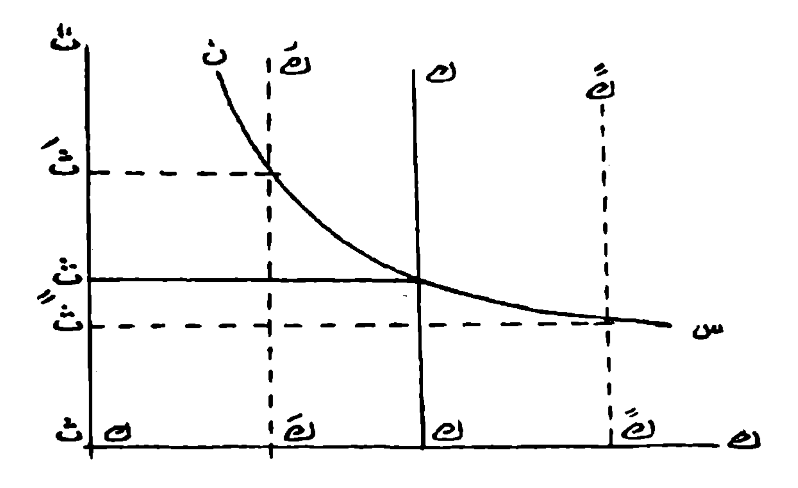
الحالة الأولى:

- ثبات الكميات المعروضة من السلع والخدمات.
- تغير منحنى كمية النقود X معدل تداولها.



الحالة الثانية:

- تغير كمية السلع والخدمات المعروضة
- ثبات منحنى كمية النقود X معدل تداولها



الحالة الثالثة:

ـ تغير كمية المعروض من السلع والخدمات.

يتناسب مع التغير فى منحنى المعروض

من النقود X سرعة تداولها.

ويشترط لصحة انطباق نظرية كمية النقود عدة شروط هامة منها ما يلى:

(أ) المقصود بالنقود هنا النقود الطبيعية المتخذة من المعدن النفيس (الذهب) وليس ما نعرفه اليوم من نقود ورقية أو شبه نقود.

(ب) يشترط توافر الحرية للنشاط الاقتصادى سواء بالداخل أو

الخارج ولا تصطنع أية عوائق أو قيود للحد من أو لمنع تحركات عناصر الإنتاج من السلع والخدمات والنقود (الذهب).

(جـ) تفترض النظرية أن العالم وحدة اقتصادية واحدة تسوده المنافسة الشريفة بين الأفراد والدول لزيادة الإنتاج وتقليل النفقات.

وقد حظيت النظرية بتأييد كثير من الاقتصاديين منهم هايك وهوترى وفيشر الذين نادوا جميعًا بمبدأ حياد النقود(١). وطبيعى أن هذا المبدأ لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت النقود من الذهب، كما أنهم اتهموا البنوك التجارية بتعمدها إحداث خلل فى جانب الطلب. وذلك بالإفراط فى الائتمان بهدف تعظيم الأرباح الناتجة عن الاتجار فى النقود بصرف النظر عن الأضرار التى تلحق بمصالح مواطنيهم أو العالم بأسره، تأتى هذه الأضرار فى صورة تضخم تعقبه فترات من الكساد، ولضبط حركة النشاط الاقتصادى ومنعه من التذبذب الحاد يقترح أرفنج فيشر، رفع نسبة احتياطى البنوك التجارية لدى البنك المركزى إلى ١٠٠٪ حتى لا يمكن للجهاز المصرفى أن يخلق نقودًا(٢). وبهذا تظل النقود محايدة تمامًا فى النشاط الاقتصادى بين جانبى العرض والطلب حتى تكون التغيرات فى الأسعار ناتجة عن تغيرات حقيقية كزيادة الإنتاجية نتيجة تطبيق مخترعات أو استخدام أساليب إنتاجية (تكنولوجيا) جديدة أو على العكس قلة المعروض من السلع والخدمات بسبب كوارث طبيعية أو حروب أو ثورات.

---

(١) وهيب مسيحه، مرجع سابق، ص ٢١٢ ـ ٢٢١.

(٢) عبد المنعم محمد البنا. الأزمات والسياسات النقدية، مكتبة النهضة المصرية

والحق ما قال به كانتيلون وهيوم وهايك وهوترى وفيشر وآخرون بشرط تطبيق سياسة الحرية على أوسع مدى مع إعادة الذهب إلى عرش النظام النقدى.

٢ـ النظرية الحدية:

فى أواخر القرن التاسع عشر، قام بعض أنصار النظرية الحدية بمحاولات لتفسير التغير فى قيمة النقود ومن ثم المستوى العام للأسعار عن طريق المنفعة الحدية التى نادى بها بكستر والتى تقول بأن القيمة النقدية التى يعتبرها الفرد لأى شىء ماهى إلا تعبير عن مكانة هذا الشىء فى جدول تفضيله بالنسبة لباقى الأشياء الموجودة فى التبادل.

ومن بعده جاء فون فايزر فى نهاية القرن التاسع عشر فقام بالربط بين نظرية كمية النقود وبين نظرية المنفعة الحدية، وفى ذلك يقول بأن النقود لا تؤثر فى الأسعار إلا عن طريق مقدار الدخل المتاح وكيفية التصرف فى هذا الدخل. ومن ثم قام بصياغة نظريته كالآتى:

(أ) كلما زاد دخل الفرد تناقصت المنفعة الحدية لوحدات الدخل النقدية أو بعبارة أخرى، فإن منفعة النقود تقاس بالمنفعة الحدية للسلع التى يمكن أن تتبادل بهذه النقود.

(ب) يتم تحديد القيمة الاجتماعية لنقود المجتمع عند تلاقى منحنى التقديرات الفردية للمنافع الحدية بمجموع المعروض من السلع والخدمات بالسوق. وهذا المعنى يؤكد أن المستوى العام للأسعار

يتحدد نتيجة للتفاعل بين قوى الطلب والعرض، بين المنافع الحدية للمطلوب من السلع والخدمات عند مستوى دخل نقدى معين وبين المعروض منها عند نفس المستوى من الدخل. وهذا يعنى ضمنًا حيادًا تامًا للنقود المستخدمة. ويؤكد فايزر ضرورة الارتكاز على أساس من النقود المعدنية لضمان حيادها وبالتالى صحة هذه النظرية(١).

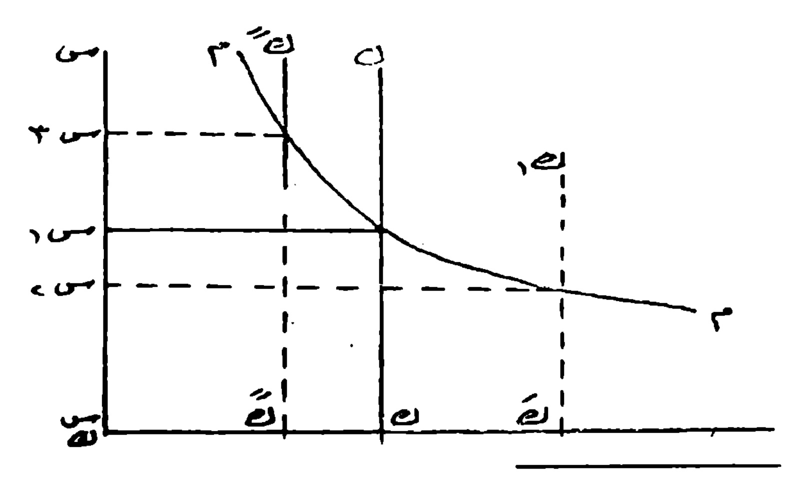
ويصور المحور الأفقى الكميات المعروضة من السلع والخدمات بينما تمثل المحور الرأسى المستوى العام للأسعار حيث:

ك ك الكمية المعروضة من السلع والخدمات.

س س المستوى العام للأسعار.

م م منحنى المنفعة الحدية.

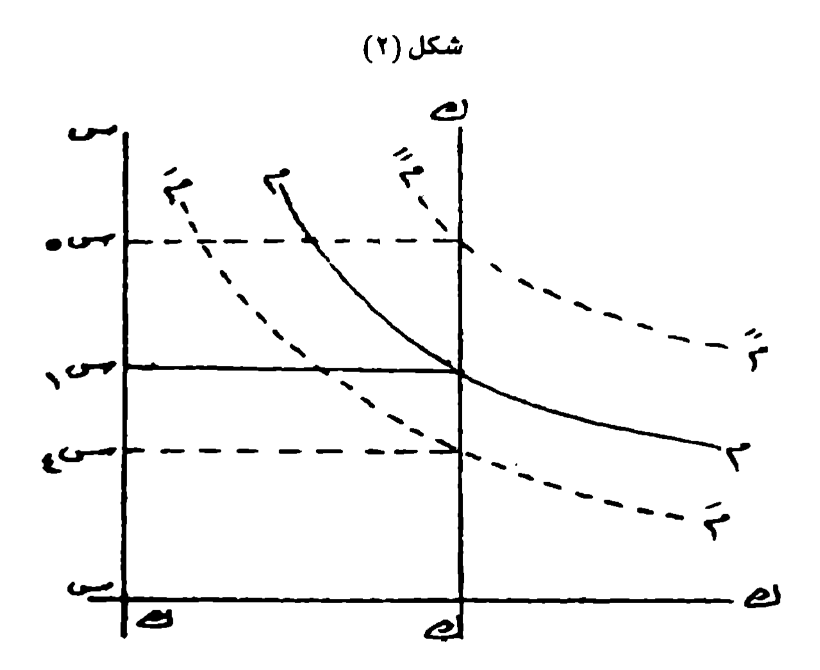
شكل (١)



(١) فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

وبافتراض ثبات النقد المتداول وثبات الميل الحدى للاستهلاك فإن منحنى المنفعة الحدية للسلع سوف يكون ثابتًا فى المدة القصيرة على الأقل ويمثله المنحنى م م فى الشكل. وفى تقابله مع الكمية المعروضة من السلع والخدمات تتحدد أسعار التوازن فى السوق عند المستوى س ١. فإذا ما زاد الإنتاج زاد المعروض من السلع والخدمات إلى المستوى ك ك فإن المستوى العام للأسعار ينخفض إلى سن ٢ وإذا ما قل الإنتاج وبالتالى قل المعروض من السلع والخدمات إلى المستوى ك ك فإن الأسعار ترتفع وتستقر عند المستوى الجديد س ٣ ـ انظر شكل (١).

شكل (٢)



أما الشكل (٢) فيوضح أثر تغير كمية النقود المتداولة مع بقاء كافة العوامل الأخرى كما هى بدون تغيير ففى حالة نقص المعروض من النقود سوف تتزايد المنفعة الحدية للنقود بينما تتناقص المنفعة الحدية للسلع والخدمات إلى المنحنى م م ويتحدد مستوى جديد للأسعار بدلا من س ١ فينخفض إلى المستوى س ٤، والعكس إذا ما زاد المعروض من النقود قلت المنفعة الحدية للسلع والخدمات وارتفعت الأسعار إلى المستوى س ٥.

وغنى عن البيان أن نتائج التحليل الحدى لتفسير التضخم وتجديد المستوى العام للأسعار لا تختلف كثيرًا عن نظرية كمية النقود.

٣ ـ تفسير كينز للتضخم قبل إصداره النظرية العامة[1]:

(أ) كان اللورد كينز ينتمى إلى المدرسة النيوكلاسيكية، وفى رسالته عن الإصلاح النقدى التى طبعت عام ١٩٢٤ نظر إلى النقود على أنها وسيط للتبادل فقط.

وقد صاغ معادلة للأرصدة النقدية فى الصورة التالية:

ن = ث ك + ى و)

أو ث = $\frac{\text{ن}}{\text{(ك + ى و)}}$

---

(١) رمزى زكى ـ مرجع سابق ص ٥٣ ـ ٥٦.

حيث إن كمية النقود المتداولة، ث الرقم القياسى لنفقة المعيشة، ك كمية السلع الاستهلاكية، والودائع بالبنوك، ى نسبة الودائع بالبنوك.

وبافتراض ثبات ك، و، ى يخلص كينز إلى أن التغير فى المستوى العام للأسعار يتناسب طرديًا مع التغير فى كمية النقد المتداول. ومن الواضح جليًا أن هذه النتيجة تتفق تمامًا مع نظرية كمية النقود.

(ب) واستمرار اطلاع كينز على أفكار الاقتصاديين أمثال فيكسل وهوترى وهايك فى المجال النقدى تطورت أفكاره فى رسالة فى النقود، أصدرها عام ١٩٣٠، ومنها أضاف إلى النقود وظيفة مخزن القيمة يستخدمها المجتمع للاحتفاظ بالثروة علاوة على كونها وسيطا للتبادل.

وفى تحليله لتأثير النقود على الأسعار تابع تأثير التغير فى كمية النقود على سعر الفائدة، وتأثير تغير سعر الفائدة على حجم الاستثمار.

ثم قدم كينز مجموعة معدلات ليصور بها العلاقات المتبادلة بين الدخل القومى والاستهلاك والاستثمار والأسعار والتكاليف، وما يهمنا هنا هى المعادلة الأساسية للمستوى العام للأسعار وهى:

$$\text{س} \times \text{ك} = \text{ع} + (\text{أ} - \text{د})$$

$$\text{أو س} = \frac{\text{ع}}{\text{ك}} + \frac{(\text{أ} - \text{د})}{\text{ك}}$$

حيث س المستوى العام للأسعار، ك إجمالى الناتج بالوحدات المادية، ع تكلفة عناصر الإنتاج، أ الأستثمار، د الادخار.

ويقصد كينز بذلك الربط بين متوسط تكلفة إنتاج الوحدة المنتجة من الدخل وبين المستوى العام للأسعار.

وبفرض حدوث توسع نقدى فسوف يؤدى إلى انخفاض فى سعر الفائدة. وهذا الانخفاض بسبب زيادة حجم الاستثمار المحقق عن الادخار المحقق وهذا من شأنه خلق أرباح قدرية (عبارة عن الفرق بين الأرباح العادية والأرباح المحققة فعلاً) هذه الأرباح القدرية تمثل حافزًا لرجال الأعمال وتشيع الآمال لديهم فتتورد توقعاتهم ويندفعون إلى مزيد من الاستثمار يمول عن طريق الائتمان المصرفى. وعند الوصول إلى حالة التوظف الكامل (استخدام جميع عناصر الإنتاج بالكامل) فإن أى زيادة فى الطلب النقدى على خدمات عناصر الإنتاج سوف يؤدى إلى زيادة حجم الدخل المدفوع للأصحاب عناصر الإنتاج وسوف تميل الأسعار نحو الارتفاع، ولن يتوقف ارتفاعها إلا إذا تعادل الادخار مع الاستثمار واختفت الأرباح القدرية.

ويعنى ذلك أن زيادة كمية النقود قد سببت ارتفاع المستوى العام للأسعار أيضًا ولكن بطريقة غير مباشرة أى من خلال إحداث تغير فى سعر الفائدة ومن ثم خلق خلل بين الإدخار والاستثمار يؤدى إلى أرباح قدرية. وهذه النتيجة لا تختلف كثيرًا عن نظرية كمية النقود.

الفصل الثانى

تفسير وعلاج التضخم
فى ظل النقود الورقية

وجدت آراء كانتيلون فيما يتعلق بالنقود من الذهب والفضة أرضًا خصبة لتنمو وتزدهر ويكثر مؤيدوها بل وتطفو إلى الواقع المطبق فعلاً.

تتبع كانتيلون العلاقة بين كمية النقود مرجحة بسرعة تداولها وبين مستوى الأثمان. واستنتج أن أسعار السلع والخدمات تنخفض عندما تزيد كمية النقود المعروضة للتداول بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج. فإذا كان الهدف هو المحافظة على ثبات الأسعار لتحقيق أكبر ربح ممكن فإن كانتيلون ينصح الدولة بسحب جزء من المعدن النفيس الذى يرد إليها عن طريق الميزان التجارى الموافق.

وهذا ما طبقته فعلاً الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارًا من بداية القرن العشرين[1] وحذت حذوها بعض الدول الصناعية تباعا.

---

(١) فؤاد هاشم ـ مرجع سابق ـ ص ٥٢.

أقامت الولايات المتحدة الأمريكية الحواجز الجمركية أمام التجارة العالمية وفى نفس الوقت كانت تتمتع بفائض كبير فى الإنتاج أمكنها أن تصدر أكثر بكثير مما تستورد، وكان الميزان التجارى دائمًا فى صالحها فاتجه الذهب إليها فعملت على تعقيمه طبقا لنصيحة كانتيلون، وتم سحب كميات ضخمة منه للتحفظ عليها فى سجون بورت سموث بواشنطن عبارة عن أقبية تحت الأرض هى بمثابة مقابر الذهب.

وبعد أن فقد الذهب حرية الحركة وفقدت التجارة العالمية الحرية بدأ العالم يعانى من أزمة سيولة نقدية، وكان الثمن كبيرًا فى بعض الحالات لفك أزمة السيولة وذلك برشوة أصحاب الأرصدة (دفع فائدة لهم) نظير السماح باستخدام هذه الأرصدة لمدة محدودة.

لقد تم خلق مشكلة نقدية للعالم، وتلفت العالم يبحث عن حل لها. فماذا نفعل والنقود أصبحت حبيسة؟.

من هنا بدأت تطفو آراء بعض الاقتصاديين السابقين مثل دافيد ريكاردو والذى يقول إن كمية المعدن النفيس المتداولة مهما قلَّت أو زادت أو انحط عيارها فمن الممكن أن تتداول بنفس القيمة مادامت العملة على درجة كافية من الندرة، ويقرر دافيد ريكاردو أن العملة الورقية يمكن بتقليل كميتها أن نرفع من قيمتها إلى أية درجة بصرف النظر عما إذا كانت الدولة تضمن استبدالها بالمعدن النفيس عند طلبه أم لا تضمنه[٢].

---

(٢) وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص ١٦.

كذلك الاقتصادى الألمانى ناب Nab والذى يقول إن النقود هى أولاً وقبل كل شىء من خلق الله.

ولقد حدث مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة١٩١٤ ان أوقفت معظم دول العالم التعامل بالنقود الذهبية داخليًا، وتم فرض رقابة نقدية شديدة على التعامل مع العالم الخارجى (بالذهب).

وفى أواخر الكساد العالمى الكبير ومع بداية الثلاثينيات تسابقت الدول فى الإعلان عن تحللها من قاعدة الذهب وعدم قابلة عملتها إلى التحول إلى ذهب سواء بالداخل أو بالخارج، ولم يشذ منهم سوى الولايات المتحدة الأمريكية والتى اكتفت بمنع تداول الذهب فى المعاملات الداخلية. مع بقاء الدولار الأمريكى قابلاً للصرف ذهبًا فى المعاملات الدولية والتى كانت دائمًا فى صالحها واستمرت حتى الستينيات.

وهكذا اعتنق كثير من الدول فكرة النقود الورقية غير المضمونة أو المغطاة بالذهب. أو بتعبير آخر فكرة النقود الرخيصة، كحل لأزمة السيولة النقدية، وعلى سبيل المثال تم تطبيق هذه الفكرة فى ألمانيا النازية أيام أودلف هتلر، ومن العجيب أنها طبقت أيضًا فى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة حكم الرئيس روزفلت، وكلا التطبيقين سابق على ظهور النظرية العامة لكينز.

لقد فرض الواقع نفسه، وبدأ يبحث عن من ينظر له، أن يأتى بنظرية تنسجم مع الواقع الاقتصادى الذى يعيشه العالم مع بداية الثلاثينيات.

وفى هذا الجو بدأ ظهور نظريات جديدة لتفسير وعلاج التضخم غير تلك التى تدور حول نظرية كمية النقود بما فى ذلك ما سبق أن قدمه كينز.

١ ـ نظرية التوقعات[1]:

مع بداية الثلاثينيات انتشرت بالسويد نظرية التوقعات لتفسير التضخم، وكان من أشهر المنادين بها ليندال، ولونبرج، وميردال، وأوهلين، وهانسن.

تقول الأستاذة بنت هانسن إن العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى تتوقف من جهة على مستوى الدخل ومن جهة أخرى على خطط الاستثمار وخطط الادخار المتوقعتين.

والماضى هو ما حدث فعلاً وأمكن رصده، أما المستقبل فهو شىء متوقع حدوثه، ومن هنا فإن الادخار المتوقع يمكن أن يحدث كما كان مخططًا أو اقل أو أكثر مما كان متوقعًا، كذلك الشأن فى الاستثمار، فيمكن أن نتوقع حجمًا معينًا من الاستثمار فى فترة ما ثم ننتظر فنجد أن ما تم تنفيذه مخالف لما كنا نخططه.

وترى هانسن أن الادخار والاستثمار قد لا يتساويان لأن من قررهما ليس بفئة واحدة فعادة ما يتقرر الادخار فى القطاع العائلى وعادة ما يتقرر الاستثمار فى قطاع الأعمال.

---

(١) فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص ١٢٥.

ويؤدى عدم تساوى كل من الادخار والاستثمار إلى تقلب المستوى العام للأسعار صعودًا وهبوطًا، فإذا زاد الاستثمار المخطط عن الإدخار المخطط ترتب على ذلك زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى مما يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويستفيد المنتجون من ارتفاع الأسعار فيحققون دخلاً نقديًا أكبر مما كانوا يتوقعونه نتيجة لكون الطلب الكلى (خطط الشراء) أكبر من العرض الكلى (خطط الإنتاج المنفذة فعلاً) وهذا ينعكس فى شكل فجوة تمثل فائض طلب لم يمكن تلبيته أو بتعبير آخر خطط شراء لم يمكن تحقيقها.

وتهتم المدرسة السويدية بالاقتصاد النقدى. فالمعروض من النقود فى السوق النقدية، والمعروض من الأوراق المالية بالسوق لها أهمية فى تفسير هذه الفجوة، ورغم أن الاتجار فى النقود قد مارسته البنوك التجارية فعلاً قبل ذلك بكثير إلا أن المدرسة السويدية تذكر بوضوح لا يدع مجالاً للشك بأن النقود سلعة معروضة فى السوق وعليها طلب، وفى ذلك تختلف عن السابقين الذين نادوا بحياد النقود فهى وسيط للتبادل يتم الإتجار بها ولا يجوز الإتجار فيها.

وتقدم المدرسة السويدية العلاقة بين الادخار والاستثمار من جهة وبين الطلب على عناصر الإنتاج والطلب على السلع من جهة أخرى، وأيضا بين عرض النقود وعرض الأصول المالية من جهة ثالثة.

هذه العلاقة تمثلها المعادلة التالية:

ث خ - د خ = ف ط ع + ف ط س

= ف ض ن + ف ض م

حيث ث خ الاستثمار المخطط، د خ الادخار المخطط، ف ط ع فائض الطلب على عناصر الإنتاج، ف ط س فائض الطلب على السلع. فرض ن فائض عرض النقود. ف ض م فائض عرض الأصول المالية.

ومن المعادلة يمكن التثبت أنه إذا حدث فائض فى الطلب النقدى إلى عناصر الإنتاج أو على السلع أو فى الاثنين معًا فإنه يحدث الضغط النقدى التضخمى[1].

والجديد فى المدرسة السويدية أنها أعطت وزنًا هامًا للعوامل النفسية وأثرها على التوقعات، ولكن النتيجة النهائية التى توصلت إليها هى أن فائض المعروض النقدى والأصول المالية تسبب ضغطا تضخميًا يدفع المستوى العام للأسعار إلى أعلى، وفى هذا تتشابه مع نظرية كمية النقود.

٢ـ النظرية العامة لكينز[2]:

خلال العشرينيات، أدلى كينز بدلوه فى المناقشات التى كانت

---

(١) فؤاد هاشم، مرجع سابق، ص ٢٥٩ـ ٢٦٥.

(٢) رمزى زكى، مرجع سابق، ص ٥٢ ـ ٥٦.

دائـرة لمعرفـة سبب الكسـاد العـالمى، وبحث ضمن ما بحث أزمـة السيولة العالمية.

لقـد هـاله اختزان ذهب العالم (نقوده)، وهـاله اقتضـاء الفوائد (الربا) بمعرفـة أصحـاب الأرصدة النقـدية، وهـاله حـالة البطـالة المنتشرة وتوقف الإنتاج وحالات الإفلاس الكثيرة.

فى هذه الفترة قدم كنز تفسيريه للتضخم[1] واللذَيْن لم يخرجا عن مضمون نظرية كمية النقود.

وبعد أن سبقه الواقع الاقتصادى المطبق فعلا أصدر لورد كينز سنة ١٩٣٦ النظرية العامة فى التوظف والفائدة والنقود، مستفيداً من أفكار جميع من سبقوه، ومحدثًا بها ثورة لها دوى هـائل داخل حجرات التدريس الجامعى كنظرية تفسر الواقع الاقتصادى وقتها.

ولتفسير التضخم استبدل كينز بكمية النقود التقلبات التى تحدث فى الإنفـاق القومى (الاستهلاك + الاستثمـار + الإنفـاق الحكومى)، واعتبر الإنفاق هو المحدد الرئيسى للمستوى العام للأسعار (الطلب الفعال).

وقد استخدم كينز فكرة المضاعف لإبراز نتائج التفاعل بين قوى الطلب الكلى الفعال والعرض الكلى فى مستوى تشغيل معين.

وقد خرج بنتائج مؤداها أنه فى حالة وجود فرص استثمار، وتفشى البطالة مع توفر هيكل إنتاجى مرن ومستعد للتجاوب مع

(١) راجع ص ١٠٢ ـ ١٠٤

ردود الفعل لقدرته على إنتاج جميع السلع المطلوبة، فإذا توافرت هذه الشروط، فإن التوسع فى الإصدار النقدى الورقى سيكون من نتائجه دفع عجلة الإنتاج عن طريق تسببه فى خفض سعر الفائدة مما يشجع على توظيف عناصر بشرية لإنتاج سلع وخدمات تحقق هامش ربح يكون فيه حافز لدى المنظمين ناتج عن ارتفاع أثمان السلع بسبب انخفاض قيمة النقود. (الورقية). ولا يعتبر كينز ذلك تضخمًا بالمعنى التقليدى، ولكنه يسميه تضخم تكاليف الإنتاج أو تضخما جزئيًا[1] وهـ ينشأ ـ فى رأى كينز ـ بسبب الاختناقات الناشئة عن نقص بعض عوامل الإنتاج فى بعض القطاعات مما يتسبب عنه زيادة أسعارها زيادة غير عادية تزيد على مستوى الربحية العام، كما يتولد التضخم فى هذه المرحلة نتيجة للضغوط التى تقوم بها نقابات العمال على أصحاب الأعمال للحصول على زيادات فى الأجور لا تتناسب مع الزيادة فى الإنتاجية كذلك تؤدى الاحتكارات إلى رفع أشعار بعض المنتجات بطريقة تحكمية.

والتضخم الجزئى يعتبر حافزًا ينصح كينز به السلطات النقدية لخلقه للخروج من قاع الكساد لما يتمخض عنه من أرباح قدرية تغرى المنظمين لتوظيف عدد أكبر من العمال[2].

أما فى حالة الرواج وتحقيق التوظف الكامل فإن أى زيادة فى الطلب الكلى الفعال (كمية النقود الورقية) لن تنجح فى إحداث

---

(١) محمد يحيى عويس/ مرجع سابق/ ص ١٨٥ ـ ١٩٥.

(٢) زكريا نصر/ مرجع سابق/ ص ٢١٦ ـ ٢٢٨.

زيادة مناظرة فى العرض الكلى (كمية السلع والخدمات) وسوف يرتفع المستوى العام للأسعار بصورة تضخمية[1].

ويرى كينز أن تأثير سعر الفائدة أكثر وطأة على المستوى العام للأسعار أما الرصيد النقدى فقد أعطاه دورًا ثانويًا غير مباشر فى التأثير على سعر الفائدة. وهذا عكس ما تقرره نظرية كمية النقود.

وغنى عن البيان أنه بوصول الاقتصاد القومى إلى حالة التوظف الكامل والذى لن يتحقق إلا عندما يقترب سعر الفائدة من الصفر ـ كما يرى كينز ـ ففى هذه الحال تنطبق نظرية كمية النقود فى صورتها التقليدية (الكلاسيكية) بشرط أن يتناسب التغير فى كمية النقود مع التغير فى حجم الطلب الكلى الفعال [2].

وعلى ذلك فإن التضخم ـ من وجهة نظر كينز ـ هو عبارة عن زيادة حجم الطلب الكلى على العرض الكلى زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدى إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار.

وفائض الطلب الكلى الذى يشمل مجموع كل من فائض الطلب فى سوق السلع وفائض الطلب فى سوق عوامل الإنتاج يطلق عليه الفجوة التضخمية ويمكن إيضاح ذلك بيانيًا كالآتى:

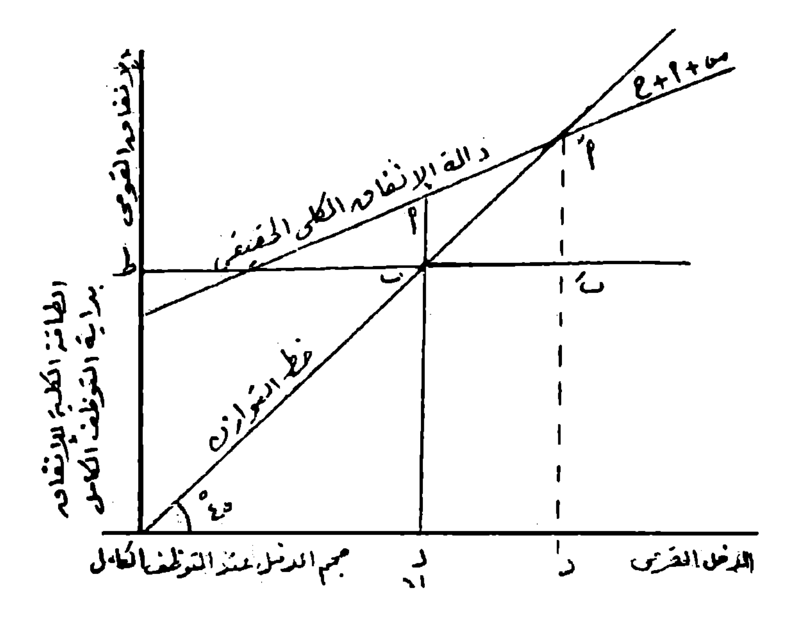
---

(١) رمزى زكى/ مرجع سابق/ ص ٨٥.

(٢) محمد يحيى عويس/ مرجع سابق/ ص ١٨٥ ـ ١٩٥.

زكى شافعى/ مرجع سابق/ ص ٤٠٤.

رمزى زكى/ مرجع سابق/ ص ٢٥٢ ـ ٢٥٧.



حيث د يرمز لحجم الدخل القومى عند مستوى التوظف الكامل على المحور الأفقى، بينما نجد المسافة ط على المحور الرأسى تعبر عن الطاقة الكلية للإنفاق القومى فى بداية مستوى التوظف الكامل. ويرمز المنحنى (س + أ + ح) إلى دالة الإنفاق الكلى الحقيقى والتى تتكون من الإنفاق الاستهلاكى س والإنفاق الاستثمارى أو الإنفاق الحكومى ح.

أما الخط المنصف للزاوية بين المحورين الأفقى والرأسى فيمثل خط التوازن الذى يقاس منه أى انحراف فى الإنفاق إذا كان أكبر أو أقل من مستوى الدخل الحقيقى، وتمثل النقطة ب نقطة التوازن.

فإذا أراد المجتمع أن ينفق المقدار أ د، فهذا يقتضى أن يزيد حجم الدخل القومى إلى د ولما كان الاقتصاد قد وصل إلى حالة التوظف الكاملة فإن الإنتاج يثبت على حاله عند د ويؤدى هذا إلى ظهور فجوة تضخمية هى أ ب.

ويمكن القضاء على التضخم - فى رأى الكينزيين - بتخفيض حجم الإنفاق الحكومى وزيادة حصيلة الضرائب وتقييد الأئتمان ورفع سعر الخصم وتقليل كمية النقود المصدرة والاقتراض من المواطنين وتحديد نسب الربح والتسعير الجبرى واتباع نظام الحصص التموينية وتحديد الأجور وبالجملة اتباع سياسات تؤدى إلى الانكماش[1].

ومما لاشك فيه أن النظرية العامة لكينز لها الفضل فى لفت نظر الغرب إلى خطورة دور سعر الفائدة وأنه يشكل عائقًا أمام حدوث التوازن المحقق للتوظف الكامل والذى لن يتحقق طالما كان سعر الفائدة مرتفعًا ولكى يتحقق التوظف الكامل لجميع عناصر الإنتاج لابد من انخفاض معدل سعر الفائدة ليقترب من الصفر. كذلك ألقت نظرية كينز الضوء على أهمية الاختلال الذى يحدث بين الطلب الكلى (فى ظل نقود ورقية) والعرض الكلى. وهو الأمر الذى يستوى فيه وضع البلاد المتخلفة تماما كالبلاد المتقدمة، ولكن الاختلاف بينهما يظهر من خلال افتقار الدول المتخلفة إلى جهاز إنتاجى كامل ومرن. وهذا هو التحفظ الوحيد الذى أبداه الكينزيون

---

(١) فؤاد هاشم/ مرجع سابق/ ص ٢٥٣ - ٢٥٧.

بالنسبة للنظرية العامة منذ صدورها حتى فاجأهم التضخم الانكماشى الحاد فى السبعينيات والنقود الورقية كانت متوفرة بكميات كبيرة جدًا (زيادة فى السيولة الدولية) والفائدة مرتفعة جدا والبطالة شديدة جدا والكساد حاد جدًا وهذا ما حدا الكثير منهم إلى إعادة التفكير فيما سبق من آراء خلال نصف القرن السابق.

ومن تكرار القول أن نقول إن كينز ينتمى إلى الفكر النيو كلاسيكى، ولقد هاله ـ كما هال الجميع ـ توقف عجلة الإنتاج وانتشار البطالة فى فترة الكساد العالمى العظيم وفى نفس الوقت تم إخفاء نقود العالم من الذهب فى أقبية حفرت خصيصًا له تحت الأرض، ونجحت الاحتكارات فى فرض جمود فى الأسعار، بما فيها سعر الفائدة، وأحجمت البنوك عن إخراج ما لديها من نقود لتسيير عجلة الإنتاج إلا بعد اقتضاء فوائد مرتفعة وأخذ ضمانات كافية من المفترض وتعليقًا على هذا الوضع قال كينز سنة ١٩٢٤ «أن ذهب العالم قد تم دفنه فى مقبرة واشنطن[1]. وقال كينز «إن الفائدة عائد مقابل استخدام النقود، والحصول عليها يمثل عائدًا احتكاريًا من جانب فئة من أفراد المجتمع تستولى عليها كجزاء لهم مقابل عدم اكتناز النقود، وهذا من شأنه أن يستطيع الذين يملكون ثروات نقدية أن يتمتعوا بثمار دخل غير مكتسب ينتزعونه من المجتمع نتيجة وضع معين، هذا الوضع هو أن هؤلاء الذين يملكون فائضًا

(١) فؤاد هاشم/ مرجع سابق/ ص ٥٢.

نقديًا لا بد من رشوتهم حتى يسمحوا باستخدام هذا الفائض فيما يعود على المجتمع بالنفع، إن هؤلاء الذين يستولون على دخول فى شكل فوائد لا يؤدون وظيفة ضرورية فى المجتمع الإنسانى ـ ما زال الكلام لكينز ـ بل أن الميل للاكتناز ضار جدًا ويعوق الوصول إلى التوظف الكامل[1].

وكانت الأفكار المطروحة خلال الأزمة لتحليل أسبابها تدور كلها حول نظرية كمية النقود بما فيها ما قدمه كينز نفسه.

وللحق فإن كينز قد نجح فى تشخيص مرض النظام الرأسمالى ووضع أصبعه على الداء. وكان المتوقع منه أن يتسق مع نفسه وصف الدواء المناسب للنظام الرأسمالى. فيطالب بتحرير نقود العالم (ذهب) من سجنها فى واشنطن ويطالب بإلغاء الفوائد على القروض، ويطالب بسن تشريعات تحرم الاكتناز النقدى والمتاجرة فى النقود وينادى بحرية انتقال عناصر الإنتاج هكذا تكون النتيجة متسقة مع المقدمة ولكن لم يصل لعلمى أن ذلك حدث، وهذا ما يدعونا إلى التساؤل هل تم تكليف كينز بالبحث عن حلول أخرى بشرط أن تترك موضوعات الاكتناز والفوائد والائتمان كما هى؟ مجرد تساؤل وافتراض ـ وربما تذكرنا فى هذه المناسبة الاقتصادى الأمريكى ثورتين قبلن (سنة ١٩٢٩) والذى كشف الرأسمالية الغربية على حقيقتها فإذا هى ربا فاحش وتجارة بالعرض وبحياة الآخرين،

---

(١) محمد يحيى عويس/ مرجع سابق/ ص ٧٧٩.

فعاش مضطهدًا، ومات مغمورًا بسبب تصديه لجبابرة المال وآكلى الربا [1].

وفى رأيى أن كينز ـ فكر جليًا ووجد أن الواقع الاقتصادى قد سبقه فعلا إلى التطبيق العملى فى عهد ألمانيا النازية وشبيه به قد تم تطبيقه بالولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس روزفلت.

ووجد أمامه أفكار الاقتصادى الألمانى ناب Nab والذى سبقه بالقول بإن النقود هى أولاً وقبل كل شىء من خلق الدولة [2] وهى تتسجم مع ما سبقها من فكر دافيد ريكاردو الذى يقول: مهما قلت كمية المعدن النفيس أو مهما انحط العيار فى عملة ما فهى تتداول بنفس القيمة مادامت العملة على درجة كافية من الندرة، كما يقرر ـ ريكاردو أن العملة الورقية يمكن بتقليل كميتها أن ترفع قيمتها إلى أية درجة بصرف النظر عما إذا كانت الدولة تضمن استبدالها بالمعدن النفيس (الذهب) عند الطلب أم لا تضمنه[3].

وعلى ذلك فلقد كان المطلوب من كنز صياغة نظرية عامة تطابق الواقع الموجود والمطبق وقتها فعلاً حتى تضفى عليه الشرعية وقد كان، فصدرت النظرية العامة لكينز سنة ١٩٣٦ مصحوبة بحملة دعائية عظيمة، وبلقب لورد وهى فى مجملها تنظير للواقع

---

(١) عيسى عبده/ وضع الربا فى البناء الاقتصادى/ دار البحوث العلمية/ الكويت ١٩٧٣/ ص ٥٦ ـ ٦٥.

(٢) وهيب مسيحة/ مرجع سابق/ ص ٥.

(٣) المرجع السابق/ ص ١٦.

وتأييد له. وعلى حد قول الاقتصادى الأمريكى المشهور جون كنت جالبرت «أن الثورة التى أحدثتها ليست إلا ثورة داخل حجرات التدريس الجامعى»[1].

ولمزيد من الإيضاح دعنا نمثل الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى فترة الكساد برجل مريض وقد تم عرضه على طبيب حاذق (كينز) فاكتشف بحق أسباب المرض (الكساد) وحصرها فى وجود خلايا سرطانية فى دمه (هى الفوائد) كما أنه مصاب بفقر شديد فى الدم (اكتناز الذهب فى الأقبية) ومصاب كذلك بتصلب فى شرايينه (البنوك والائتمان) يمنع تدفق الدم (النقود الطبيعية من الذهب) بسهولة. ولقد كان العلاج واضحًا للطبيب. فإن إزالة أسباب المرض فيها العلاج الكافى الشافى. ولكن كينز مع رجاحة فكره وعظمة علمه ـ لم يصف الدواء الحقيقى الذى يضمن شفاء المريض سواء بالاقتناع أو بالترغيب أو بالترهيب أو بهما جميعًا. هذا مجرد تخيل متى حتى تتضح الصورة، وكل ما تفتق عنه ذهن الطبيب أن أشار على أهل المريض بتزويده بدم جديد (صناعى) أقل لزوجة (النقد الورقى الرخيص) حتى يتمكن المريض (النشاط الاقتصادى) من استعادة نشاطه (رواج) وبعد فترة يدب الوهن فى أوصاله مرة أخرى (كساد) بسبب نفس الأمراض (الفوائد والائتمان والاكتناز) فيعاد حقنه بالدم الرخيص (النقود الورقية) مرة أخرى وهكذا دواليك بصورة دورية فيما عرف باسم الدورة الاقتصادية دون

---

(١) رمزى زكى/ أزمة النظام الرأسمالى/ مجلة الأهرام الاقتصادى/ عدد ٧٢٢/ ص ٣٤.

محاولة الاقتراب من العلاج الجذرى للقضاء على مواطن الداء الدفين فى جسم النظام الاقتصادى الرأسمالى الربوى، لا فى المدة القصيرة ولا فى المدة الطويلة.

ـ ولما سئل كينز ماذا يكون الموقف فى المدة الطويلة؟ تهرب من الاجابة بقوله «كلنا سنكون أمواتًا فى المدة الطويلة» [1].

ولكن ماذا حدث فعلا فى المدة الطويلة وبعد وفاة كينز؟ تقول جوان روبنسون[2]: «حقا لقد كانت تجربة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) فى صف النظرية العامة لكينز (سنة ١٩٣٦). وأمكن لأنصارها إثبات أنه ليس صحيحًا أن التوسع فى الإنفاق الحكومى عن طريق زيادة الإصدار، النقدى الورقى سوف يتسبب فقط فى خلق التضخم، بل إنه أمكن الوصول إلى حالة التوظف الكامل فى فترة الحرب وحتى بعد انتهاء الحرب. ولقد تمتع الغرب بفترة طويلة من النمو بعد الحرب وكانت هناك بعض الانكماشات سرعان ما أمكن التغلب عليها فى وقت قصير.

وفى نفس الفترة عانى العالم تضخمًا متزايدًا بمعدل سنوى يتراوح بين ٣، ٤ بالمائة وكان يبدو ذلك نوعًا من الاستقرار ولكن بمرور السنين بدأت معدلات التضخم فى التسارع (التزايد) لأن الناس يتوقعون زيادة الأثمان فى المستقبل فتبرم الصفقات على

---

(١) محمد يحيى عويس/ مرجع سابق/ ص ٢٨٥.

(٢) جون روبنسون/ الأزمة المالية/ مصر لمعاصرة/ ١٩٧٧/ عدد ٣٧١ ص ٥ ـ ١٤.

حسابات من أسعار أعلى من وقت الاتفاق. وهذه الحقيقة تكفى بمفردها لدفع الأسعار لأعلى..

كذلك أدى التعارض بين مصالح العمال ومصالح أصحاب العمل والتعارض بين أثمان المواد الخام وأثمان السلع المصنعة إلى تكوين نزعة إلى التضخم تبقى بعد حدوث الانكماش وهذا ما نعانى منه الآن، وهو عكس ما تقول به النظريات بالكتب «عندما يحدث انكماش فى الطلب فإن الأسعار تنخفض» والآن لدينا بطالة شديدة وفى نفس الوقت تستمر الأسعار فى الارتفاع، لقد أصبح التضخم يتعايش مع البطالة فى وقت واحد، ظاهرة جديدة أصبحت تعرف باسم التضخم الركودى تتناقض تماما مع منحنى فيلبس الذى قام على دعائم الفكر الكينزى وخلاصته أن مشكلة وضع السياسة الاقتصادية تكمن فى كيفية مقايضة معدل البطالة المرغوب بمعدل الاستقرار النقدى المنشود[1].

يقول عالم السياسة أ. توفلر موضحًا هذه الأزمة[2] فى كتابه (حدود الأزمة ١٩٧٥): يمثل هذا الموقف الخاطئ بموقف قادة الجيش فى معركتهم المصيرية حينما يصوبون قذائفهم نحو أهداف خاطئة (وهو ما فعله واضعو السياسة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى) ثم يخلص إلى القول بأن علم الاقتصاد أصبح علمًا (شيزوفرانيا) أى مصاب بانفصام الشخصية لأنه فقد صلته بالواقع

(١) رمزى زكى / مرجع سابق/ ص ٦٢.
(٢) رمزى زكى (الأهرام اقتصادى/ مرجع سابق/ عدد ٧٢١/ ص ٤٩.

وهذا حقيقى وينطبق تمامًا على ماأحدثته الأفكار الكينزية من اضطراب اقتصادى فى العالم.

إن النظام الرأسمالى مريض بأمراض خبيثة وهو إلى فناء حتما، إن لم يعالج علاجًا جذريًا، وكل ما فعلته الأفكار الكينزية أن اقترحت مسكنات لآلام المريض ولفترة محدودة ولكنه ما زال فى طريقه إلى حتفه.

٣ـ تفسير مدرسة شيكاجو للتضخم:

لم تعدم نظرية كمية النقود المؤيدين لها فى جميع العصور حتى فى عهد رواج الأفكار الكينزية، كل ما حدث أن الحملة الدعائية الشديدة التى صاحبتها بالإضافة لنشوب الحرب العالمية الثانية واستمرارها أكثر من خمس سنوات (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) كانت كلها فى صف النظرية العامة لكينز وضد نظرية كمية النقود.

وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت مشاكل التضخم فى الظهور، حقيقية بدأت بسيطة، ثم أخذت فى التزايد ومع بداية الخمسينيات وصل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يزيد على ١٧٠ بالمائة من سنة الأساس (١٩٣٩. انظر جدول رقم (٤) ومنه نجد أنه مع بداية الستينيات تخطى الرقم القياسى لأسعار المتسهلكين ٢٠٠ بالمائة من نفس سنة الأساس مع ملاحظة أن الاقتصاد الأمريكى لم يصب بأية خسائر طوال فترة الحرب العالمية الثانية بل على العكس كانت فترة رواج تم

فيها توظيف كامل لعناصر الإنتاج. فكان الحال فى باقى دول العالم أشد سوءًا بلا شك.

وفى جامعة شيكاجو تولى مجموعة من الاقتصاديين برئاسة ميلتون فريدمان إحياء أفكار نظرية كمية النقود بعدما لاحظوا بحق أن جميع التحليلات التى نبحث فى أسباب التغير فى المستوى العام للأسعار تنتهى حتمًا ودائمًا إلى اثبات وجود علاقة واضحة وصريحة بين الزيادة فى كمية النقود المتداولة والزيادة فى المستوى العام للأسعار، وغض الطرف عن هذه الحقيقة يعتبر بعداً عن البحث العلمى السليم.

ومن رأى مدرسة شيكاجو[١] عدم وجود علاقة بتاتا بين التضخم والبطالة عكس ما يقول به منحنى فيلبس ـ لأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة وليس له صلة بحالتى جمود الأجور أو جمود الأسعار، فالسبب الرئيسى للتضخم هو النمو المتزايد لكمية النقود المتداولة بنسبة تفوق النمو فى كمية الإنتاج. كذلك يرفض ميلتون فريدمان الادعاء القائل بأن سبب التضخم فى العالم هو ارتفاع سعر البترول والمواد الغذائية[٢].

على أن الأنصار الجدد لنظرية كمية النقود جعلوا المتغير الرئيسى الذى يؤثر فى المستوى العام للأسعار صعوداً وهبوطًا هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج وليس إجمالى كمية النقود على

(١) رمزى زكى/ مشكلة المتضخم فى مصر/ مرجع سابق/ ص ٦٧ ـ ٦٩.
(٢) رمزى زكى/ مرجع سابق/ ص ٦٧ ـ ٦٩.

إطلاقها، وفى نفس الوقت لا يغفلون العلاقة العكسية لأثر تغير مستوى الأسعار على كمية النقود نفسها.

وتفرق مدرسة شيكاجو بين ما يحدث فى المدة الطويلة وما يحدث فى المدة القصيرة.

(أ) العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار فى المدة الطويلة، بافتراض أن مستوى النشاط الاقتصادى دون التوظف الكامل وبالتالى فإن حجم الإنتاج لا يكون ثابتًا بل يكون متغيرًا. وبافتراض ثبات كمية النقود لفترة طويلة نسبيًا[1]. وفى نفس الوقت أمكن مضاعفة كمية الإنتاج خلال نفس المدة، ومع افتراض بقاء الأشياء جميعها على ما هى عليه بدون تغيير فإنه طبقا لنظرية كمية النقود. فإن المستوى العام للأسعار سوف ينخفض إلى ما يقرب من النصف.

ويدللون على صحة هذه النتيجة بالإشارة إلى ما سبق حدوثه داخل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧٩، وبعد انتهاء الحرب الأهلية ـ إذا لم يزد الرصيد النقدى إلا بنسبة ١٠ بالمائة فقط مما كان عليه عند بداية الحرب عام ١٨٦٥، بينما تضاعف الإنتاج من السلع والخدمات خلال نفس المدة، وترتب على ذلك انخفاض الرقم القياسى لأسعار الجملة إلى النصف بالمقارنة بمستواه عند بداية الحرب، ويرى فريدمان أن السبب فى ذلك راجع إلى انخفاض

(١) لم يتضح للباحث كيف يمكن تحقيق هذا الغرض عمليًا فى نظام إصدار نقود ورقية غير مغطاة وبقرار إدارى كذلك مع وجود نظام مصرفى قادر على خلق نقود وشبه نقود.

نصيب الوحدة من الناتج القومى من كمية النقود المتداولة، حيث لم يحدث نقس فى الرصيد النقدى خلال هذه المدة بل زاد بمقدار ١٠ بالمائة كما سبق ذكره.

ويرى فريدمان أن الطلب على النقود ليس له نفس أهمية التغير فى متوسط كمية النقود لوحدة الناتج فى الأجل الطويل والذى يعتبر المحدد الرئيسى للمستوى العام للأسعار.

(ب) العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار فى المدة القصيرة:

يقرر فريدمان أن التغير فى الدخل الحقيقى وتكلفة الاحتفاظ بالنقود، ونسبة الرصيد النقدى المرغوب من الأفراد قد يلغى بعضه بعضًا فى المدة الطويلة بحيث لا يبقى إلا الاتجاه العام. أما فى المدة القصيرة فإن هذه المتغيرات تكتسب دلالة هامة فى تفسير السلوك السعرى للسلع والخدمات مع بقاء التغير فى الرصيد النقدى كمحدد رئيسى لمستوى الأسعار، وهنا تتشابه العلاقة ـ فى المدة القصيرة مع المدة الطويلة.

وخلاصة نظرية كمية النقود فى ثوبها الجديد الذى عرضته مدرسة شيكاجو تؤكد أن التضخم ينتج عن زيادة متوسط نصيب الوحدة من كمية النقود المتداولة، وبالتالى فإن مشكلة التضخم تكمن فى إفراط البنك المركزى فى إصدار النقود الورقية وتساهله فى رقابة وضبط الجهاز المصرفى بما له من سلطات تمكنه من السيطرة على الشئون النقدية.

وللمحافظة على استقرار الأسعار لا بد من ضبط معدل نمو كمية النقود لتتناسب مع معدل نمو الإنتاج من السلع والخدمات، وعدد السكان، وهنا تبرز أهمية السياسة النقدية فى مكافحة التضخم، لتحقيق النمو الاقتصادى مع ضمان الاستقرار السعرى حيث إن التقلبات النقدية الفجائية والعميقة تضر بأحوال النمو والاستقرار.

وهنا نود بإخلاص أن نذكر بأن النقود التى كانت مستخدمة فى تلك الفترة (١٨٦٥ ـ ١٨٧٩) والتى تستشهد بها مدرسة شيكاجو للتدليل على صحة استنتاجاتهم هى نقود حقيقية من الذهب وأن انخفاض الرقم القياسى للأسعار لا يعتبر بمقاييس نفس الفترة انكماشا لمجرد ازدياد نسبى لقيمة النقود الذهبية، بل إن هذا الذى حدث لهو الرخاء الحقيقى الذى تحلم به وتسعى إلى تحقيقه جميع شعوب العالم متمثلا فى إنتاج وفير من السلع والخدمات دون تغير يذكر فى كمية النقود المتداولة. والمقارنة التى تجريها مدرسة شيكاجو بين ما حدث وقت استخدام نقود من الذهب كانت كمية النقود المعروضة منها وقتها تكاد تكون ثابتة ولا يتحكم فى عرضها أحد وبين ما قد يحدث الآن فى ظل نظام نقدى يعتمد على نقود ورقية غير مغطاة بالذهب يتحكم فى إصدارها رجال الإدارة والبنوك وتتزايد كمية النقود الورقية بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج هذ المقارنة فى غير موضعها.

كما أن النظرية النقدية الحديثة قد تغاضت عن دور الفائدة فى إحداث التضخم النقدى من خلال الجهاز المصرفى بخلق النقود

وشبه النقود بهدق تعظيم أرباحه والتى تنتج عن عملية المتاجرة فى نقود الغير مدفوعًا بسعر الفائدة السائد ومتحايلاً على رقابة البنك المركزى.

كما أنها لم تقترح وسيلة فعالة يمكن بها منع الحكومات من تعمد الإفراط فى التمويل بالعجز (إصدار نقدى ورقى لا يتناسب مع حجم الناتج القومى) فى غيبة غطاء من الذهب للنقود الورقية[1] وهذا ما دعا كثيرًا من رجال المال والاقتصاد إلى المناداة الى العودة إلى نظام نقدى يرتكز على الذهب حتى يمكن ضبط كمية النقود المتداولة[2].

وبالرغم من هذه التحفظات نقرر بصدق أن ميلتون فريدمان قد عالج بنجاح كبير قضية تفسير وعلاج التضخم ولكنه لم يقدم التفسير الكامل والعلاج الكامل لأن الكمال لله وحده، تمامًا مثل سلفه كينز والذى قدم تفسيرًا رائعًا ولكن وسائله للعلاج لم تكن متمشية مع أسباب المشكلة طبقًا لما أوردها هو.

فهل هناك تفسير وعلاج للتضخم يجمع بين محاسن النظريتين، الكينزية مع النقدية الحديثة؟

دعنا نر هل يتوافر لك فى وجهة النظر الإسلامية لتفسير وعلاج التضخم؟

---

(١) كريستان جو ـ جنون الذهب/ مجلة البنوك الإسلامية/ عدد ٩/ص ٤٦.

(٢) موسى جندى/ قاعدة الذهب ما أحلى الرجوع إليها/ الأهرام الاقتصادى/ عدد ٦٦٨ ص ١٩.

الفصل الثالث

تفسير وعلاج التضخم النقدى
وجهة نظر إسلامية

مقدمة:

الدين الإسلامى كنظام للحياة، له فلسفته الخاصة به والتى تميزه عن سائر النظم الأخرى. فهو يهدف إلى تحقيق العدل القائم على التوحيد إذ إن الشرك بالله يعد ظلمًا عظيمًا، لهذا كان أول العدل أن تفرِّد الله بالعبادة (أى الطاعة والتسليم).

ويحدد الإسلام المصالح الشرعية للناس فى خمسة أمور على الترتيب هى حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل وعند إشباع هذه المصالح تسبق الضرورات منها الحاجات ثم تليها التحسينات (الكماليات).

ولحفظ المال[1] فرض الإسلام العمل الصالح (المنتج النافع) على

---

(١) المال: هو كل شىء ذى قيمة اقتصادية وله ثمن ويمكن التعامل عليه فى السوق كالعقار والمنقول، والنقود تعتبر مالاً بالعرف لا يمكن تحويلها إلى أى صورة من صور المال.

كل رجل وامرأة لاستثمار المال القديم والمحافظة عليه وتجديده واكتساب مال جديد يضاف إلى الثروة الأصلية إن أمكن.

وهذا النوع من العمل هو ما نطلق عليه اليوم النشاط الاقتصادى.

ويتسم النشاط الاقتصادى الإسلامى بالحرية الخالية من الأنانية كما يتسم بالنظامية البريئة من قهر المجموع، وهذا الوصف يجعل التظام الاقتصادى الإسلامى مختلفًا بالضرورة فى تفسير وعلاج التضخم عن التفسيرات التى سبق وأن عرضناها، بل له رأى مستقل فى قبول أو رفض كثير من الفروض التى تقوم عليها النظريات الأخرى فى تفسير وعلاج التضخم النقدى.

فبينما استقر فى الفكر الاقتصادى الوضعى منذ أوائل القرن العشرين أن الفائدة أصبحت حقيقة وضرورة للنشاط الاقتصادى ولها وظيفة هامة فى ضبطه وتوجيهه، ما زالت المدرسة الإسلامية متمسكة بحرمة الفائدة أخذًا أو عطاء بأية صورة ولأى سبب.

كذلك نلاحظ أن جميع اقتصاديى المدرسة الوضعية يؤمنون إيمانًا راسخًا بأن النقوة الورقية كافية تمامًا للقيام بوظيفة النقود ويكفى أن يقابلها إنتاج الدولة المصدرة لها من السلع والخدمات وأنه لا داعى للاحتفاظ بغطاء من الذهب للنقود الورقية المصدرة والتى تستمد قوة إبراء عام بموجب القانون، وفر المقابل نجد أن الإسلام لا يقر نظامًا نقديًا لا يقوم على الذهب والفضة حتى يمكن ضمان ثبات قيمة النقود[1].

---

(١) يرجى الرجوع إلى الفصل الثانى/ الإسلام والنقود/ ص ١٤ وما بعدها.

وتتعامل مدارس الاقتصاد الوضعى مع النقود على أنها سلعة تباع وتُشترى، لها عرض وطلب وسعر توازنى تؤثر فيه الفائدة صعودًا وهبوطًا، وترفض المدرسة الإسلامية ذلك رفضًا باتًا، إذ تصر على أن النقود تستخدم كوسيلة لتسهيل تبادل السلع والخدمات أى لتسهيل التجارة بمعنى أن يتاجر بالنقود ولا يتاجر فى النقود، إذ إن النقود لا بد أن تكون محايدة تمامًا وباستمرار عند أداء وظائفها فى النشاط الاقتصادى.

وبناء على ما تقدم فإن تكييف العلاقة بين الطالب والعرض لابد أن تختلف فى نظام إسلامى عن أى نظام آخر من النظم الوضعية والتى تعرف الطلب الكلى الفعال بأنه كمية وسائل الدفع، المتاحة لدى جمهور المتعاملين فى سوق ما والتى تواجه العرض الكلى فى نفس السوق والذى هو جملة الإنتاج من السلع والخدمات المعروضة لنفس الجمهور فى نفس السوق مقومة بالنقود.

أما فى النظام الاقتصادى الإسلامى فإن العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى تكون علاقة مباشرة بين إنتاجين متقابلين من السلع والخدمات، بمعنى أن كل منتج لسلعة أو خدمة يرغب فى استبدال (بيع) كل أو بعض إنتاجه ببعض سلع أو خدمات باقى المنتجين فى نفس الوقت ونفس السوق.

وهذه هى العلاقة الحقيقية الأصلية، الناس يستهلكون إنتاج الناس، ولم يقل أحد بأن النقود تتولى هى إشباع الحاجات، بل تقوم بوظيفة الثمنية (التسعير)، كما تتولى تسهيل عملية تبادل السلع

والخدمات فى السوق، أو تعمل كمخزن للقيم. وبهذا تقف النقود محايدة تماما فى النشاط الاقتصادى، فهى إذن كالعامل المساعد فى التفاعل الكيميائى والذى يساعد بحق على إتمام التفاعل بكفاءة تامة ولكنه لا يشترك فيه، أو كما سبق أن قلت[1] إن النقود تتولى نقل وتوزيع السلع والخدمات على الجميع مثلما يتولى الدم نقل وتوزيع الغذاء والهواء على خلايا الجسم دون التدخل فى العملية الحيوية، دون توقف ولهذا حرم الله اكتناز النقود من ذهب أو فضة[2].

وإذا ما تعمدنا أحداث خلل فى المعروض من السلع والخدمات أمام المطلوب من نفس السلع والخدمات من خلال ما اصطلحنا على تسميته باقتصاد نقدى، فإننا بذلك نحدث تضخمًا نقديًا متعمدا، وما يعانيه العالم الآن من تضخم انكماشى[3] ماهو إلا نتيجة طبيعية لجعل النقود سلعة تجارية يتم الإتجار فيها باقتراضها واقراضها بفائدة وقد راجت هذه التجارة منذ باية عصر النهضة ثم بلغت قمتها بعد تمكن تجار النقود من إسكات الأصوات المعارضة للفائدة (الربا) سواء من رجال الكنيسة أو من

---

(١) كمية وسائل الدفع تعنى بها النقود الورقية والنقود الانتمائية وأشباه النقود من الأوراق المالية التجارية.

(٢) يراجع الفصل التاسع تفسير وعلاج التضخم فى ظل نقود ورقية غير مغطاة بالذهب/ ص ١٠٥ وما بعدها.

(٣) منها مؤتمر ولبامسيرج فى يونية ١٩٨٢/ أهرام اقتصادر/ عدد ٧٥١ ص ٢٣ وعدد ٧٥٢ ص ٥٩.

الاقتصاديين المخلصين، وتبعًا لذلك تعاظم دور البنوك التجارية فى النشاط الاقتصادى، وأصبحت طليقة اليد إلى حد كبير فى زيادة حجم الائتمان بهدف زيادة أرباحها النقدية، وتكاد تستحوذ البنوك التجارية اليوم على معظم المعاملات التجارية الرئيسية فى العالم، بحيث لا يتصور أن تتم عملية تجارية إلا من خلال بنكين أو مجموعة بنوك وكل بنك منها له نصيب فى أرباح العمليات النقدية، وتاريخيا كانت البنوك التجارية هى المستفيد الوحيد من الإصدار النقدى الورقى والذى مكنها من زيادة حجم التعامل النقدى وبالتالى زيادة أرباحها الربوية، ثم كانت مرة أخرى المستفيد الأكبر من سحب الذهب كغطاء للنقود الورقية تباعًا من جميع الدول بحيث أصبحت تكلفة إصدار النقود فى أية دولة تقترب من الصفر (ثمن الحبر والورق والأكليشيهات) بعد أن كانت تكلفة إصدار النقود تساوى تكلفة إنتاج الذهب من المناجم وهو ما كان يشكل قيدا ومنظمًا طبيعيًا لكمية النقود المتداولة والتى كانت ـ عادة ـ تتناسب طرديا مع انتاج السلع والخدمات.

ولهذا فإن وجهة النظر الإسلامية لعلاج التضخم تتمثل فى العمل على ثلاثة محاور، هى تنظم جانب العرض الكلى وفى نفس الوقت ضبط وتحجيم جانب الطلب الكلى إلى أدنى حد كافٍ للحياة الكريمة مع المحافظة باستمرار على حياد النقود وثبات قيمتها، ونفصل ذلك فيما يلى:

١ ـ ضمان حياد النقود وثبات قيمتها:

ويمكن تحقيق ذلك باتخاذ النقود من الذهب والفضة وبتحريم الربا.

(أ) النقود من الذهب والفضة (التقدين):

إن عودة النظم النقدية إلى اتخاذ النقود من الذهب والفضة هى عودة إلى النظام الطبيعى، حيث سبق أن أوضحنا أنا الله سبحانه وتعالى قد خلق هذين المعدنين وأودع فيهما من الصفات النقدية المثالية ما لا يتوافر لأى معدن آخر ناهيك عن الورق، والنظام النقدى القائم عليهما هو الضمان الوحيد لجميع دول العالم حكومات وأفرادا ضد الإصدار النقدى الورقى، وحتى الآن لم يتوصل العالم ولن يتوصل إلى بديل لذلك مهما تعددت المؤتمرات التى تعقد للبحث عن استقرار نقدى خارج نظام الذهب.

لقد كانت النظم النقدية من المعدن النفيس (ذهب ـ فضة) هى السائدة فى جميع أنحاء العالم منذ فجر التاريخ وقبل أن تعلن الدول الاستعمارية رسميًا ربط عملاتها بالذهب فى القرن التاسع عشر، ونتيجة لذلك كانت مستويات أسعار السلع والخدمات فى جميع بلاد العالم ذات علاقة ثابتة، يسهل مقارنتها، مما شجع على زيادة الإنتاج بقصد زيادة التبادل التجارى المحلى والدولى على السواء[1].

يقول كراوتزر «أحسن ما يمكن أن يوصف به نظام الذهب أنه خير وسيلة للإبقاء على استقرار أسعار الصرف بين مختلف

---

(١) وهيب مسيحة، الأسعار والنفقات، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٩٠/ ٢٩١.

العملات فى البلدان المختلفة[١]. وهو أهم وسيلة إن لم يكن الوسيلة الوحيدة لتحقيق مبدأ حياد النقود ومبدأ تثبيت قيمة النقود معًا[٢].

ونلاحظ أن الرغبة فى العودة إلى نظام الذهب أخذت فى التزايد لدى الدول الأوربية بزعامة فرنسا منذ عهد ديجول[٣]. أما الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى فتؤمن أن النقود العالمية لا تكون إلا ذهبا[٤]. وفى أمريكا تولى أرثرب لافير ولويس ليرمن وجوفنسكى الدعوة إلى أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية عودتها إلى العمل بقاعدة الذهب مع حفظ حقها فى وقف العمل بها لمدة تصل إلى ثلاثة شهور كلما دعت الظروف إلى ذلك[٥].

ويقول الأستاذ كريستان جو[٦]: ومن المؤكد أن ثروة أى بلد تتمثل فى مقدرته الإنتاجية وليس فى معدن الذهب الذى يحوزه، لكن واقع الحياة الآن يؤكد أنه لا يوجد ما يمنع أى بلد فى العالم فى

---

(١) ج. كراوتزر، الموجز فى اقتصاديات النقود، ترجمة مصطفى كمال فايد، دار الفكر العربى/ القاهرة، ١٩٥١، ص ٣٠٢.

(٢) أحمد النجار، الآثار التى تحدثها النقود فى الحياة الاقتصادية، مجلة البنوك الإسلامية، عدد ٢١ ص ١١.

(٣) موسى جندى، يعرض «قاعدة الذهب ما أحلى الرجوع إليها، بالأهرام الاقتصادى عدد ٦٦٨ ص ١٩.

(٤) إسماعيل صبرى عبدالله، رسالة دكتوراه/ مكتبة كلية الحقوق ـ جامعة الأسكندرية.

(٥) موسى جندى/ مرجع سابق.

(٦) كريستيان جو، حمى الذهب، مجلة البنوك الإسلامية عدد ٩ ص ٤٦.

حالة غياب قاعدة الذهب ـ من أن يعيش فوق مستوى موارده وعلى حساب الآخرين.. وذلك بقيامه بدفع ثمن وارداته بنقد ورقى يطبعه وقتما شاء دون أى ضابط أو رابط ولقد تنبه العالم إلى أن سداد ديون الدول الكبرى يتم بديون جديدة ولا يتم بقيم حقيقية من الإنتاج. إن أسعار الذهب ستظل بارومترا يعكس القلق ـ الناجم عن تآكل قيمة النقود الورقية بسبب التضخم. لأن الذهب مازال يحتل مركز النظام النقدى العالمى بسبب صفات الذهب كنقد والتى لا يمكن أن تلغى بالقوانين أو التصاريح.

(ب) تحريم الفائدة (الربا):

والفائدة أو الربا نقصد بها الفضل (الزيادة) الناتجة عن مبادلة نقد بنقد من نفس النوع (سواء أكاد هذا النقد ورقًا أم ذهبًا أم فضة أم شعيرًا أم تمرًا أو أى شىء يتعارف الناس على أنه نقد).

وقد سبق أن ذكرنا أن جميع الأديان السماوية وآخرها الإسلام تحرم الربا بجميع أنواعه وأشكاله.

ونعيد التأكيد على النظرة الاقتصادية للربا تعتبره كسبًا بلا جهد ـ كما قال كينز وبالتالى فهو المسئول عن إسراف البنوك فى منح الائتمان بهدف تعظيم الأرباح الناتجة عن المتاجرة فى النقود.

يقول الدكتور شاخت «إنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح لنا أن جميع المال على وجه الأرض صائر حتمًا إلى عدد قليل جدًا من المرابين.. افرادًا كانوا أم بنوكًا ـ ذلك لأن الدائن المرابى يربح دائمًا فى

كل عملية بينما المدين معرض للربح والخسارة ومن ثم فإن المال كله فى النهاية لا بد ـ بالحساب الرياضى ـ أن يصير إلى الذى يربح دائمًا[1].

وقد بحث شومبيتر موضوع الفائدة وعندما لم يجد لها تبريرًا اقتصاديا مقنعا أطلق عليها تعبير «معضلة الفائدة» وقال إنها ليست عنصرًا ضروريًا فى النظام الاقتصادى.

وينسب كل من هايك وهوترى إلى الفائدة مسئولية تورط البنوك التجارية فى أحداث الدورات الاقتصادية بسبب قيامهم بالإقراض بالفائدة (الربا)، ويشاركهم الرأى فيشر فيقول «إن مغالاة البنوك فى منح الائتمان لها نتائج غير محمودة، ويتفقون جميعًا على أن الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية بحتة[2]. بينما يقول كراوتزر «ولم تستطع المجتمعات التخلص من عبء الربا إلا عن طريق الدورات الاقتصادية.

ولعل فى هذه الأقوال ما يتمشى مع تفسير الآية الكريمة ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ (سورة البقرة : ٢٧٥)

إذ قد يكون فيها إشارة إلى الدورات الاقتصادية التى تصيب النظام الرأسمالى الربوى، فترتفع به إلى حالة رواج ثم تنخفض به إلى الدرك الأسفل من الكساد، ذلك لأن اقتصادهم الربوى ينمو مائلاً إلى حفنة من الممولين المرابين القابعين وراء المكاتب الفخمة

---

(١) سيد قطب، فى ظلال القرآن، ص ٤٧٥، ص ٤٨٧.

(٢) عبدالمنعم البنا، الأزمات والسياسات النقدية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠ ص ١٥ ـ ص ٢٣.

فى المصارف والمؤسسات المالية، يقرضون الصناعة والتجارة بالفائدة المحددة سلفًا والمضمونة عقاريًا، ويجبرون النشاط الاقتصادى على السير فى طريق معين ليس هدفه الأول سد مصالح البشر وتدبير حاجاتهم . ولكن هدفه الأول هو إنتاج ما يحقق أعلى قدر من الربح النقدى ـ ولو حطم حياة الملايين أو أفسدها أو حرمها حقها فى حياة حرة كريمة، أو زرع الشك والقلق والخوف فى حياة البشرية فلم يعد هناك استقرار ولا طمأنينة ولا راحة[1].

ومن الطبيعى أن ينتهى مثل هذا النظام الاقتصادى إلى التخبط بين التضخم والانكماش وصدق الله العظيم:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (سورة البقرة : ٢٧٥)

٢ ـ تعظيم جانب العرض الكلى:

إن تحقيق الرخاء (أو الرفاهية) يتمثل فى زيادة الإنتاج الكلى كما ونوعًا. وفى نفس الوقت تقليل الاستهلاك الكلى لأقل حجم ممكن من ناحية أخرى مع العمل على تحقيق كفاءة عالية فى خدمات التوزيع بين مراكز الإنتاج وأماكن الاستهلاك، هذا هو الطريق الوحيد الذى يوصل إلى إشباع الحاجات ثم إلى تحقيق فائض فى الإنتاج يستثمر فى إنتاج مزيد من السلع والخدمات

---

(١) سيد قطب/ مرجع سابق ص ٤٨٧.

وهكذا. وهذا القول ينطبق على النظام الاقتصادى العالمى كوحدة واحدة كما ينطبق أيضًا على أى اقتصاد قومى.

والنظام الاقتصادى الإسلامى نظام مصلحى - يبحث عن أفضل الطرق لتحقيق إشباع كامل لحاجات الناس المشروعة من ضرورات وحاجات وكماليات. ولذلك فإن الهدف من الإنتاج فى الإسلام هو عبادة الله (أى طاعته) بتحقيق المصلحة الاجتماعية المشروعة (وهى فرض كفاية) وليس هدف الإنتاج هنا تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح النقدى كما هو شائع فى مدارس الاقتصاد الحر الرأسمالى، ولا يعنى هذا القول أن الربح منعدم أو محرم فى الإسلام، بل هو موجود وحلال ولكنه يأتى كنتيجة للعمل الصالح وليس هدفًا له. ويرفع الإسلام درجة العمل الصالح إلى مرتبة عالية من الشرف، فالقرآن الكريم به عشرات من الآيات تلصق العمل الصالح بالإيمان بالله ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا صَالِحًا﴾، ومن القرآن الكريم والسنة المطهرة وأعمال السلف الصالح يمكن أن نورد بعضا من توجيهات الإسلام لزيادة الإنتاج بالعمل الصالح فيما يلى:

(أ) يفرض الإسلام على كل رجل وامرأة أن يعمل بجد وإخلاص من شروق الشمس حتى غروبها ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً (١٠) وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً (١١)﴾ (النبأ: ١٠، ١١). - والمسلم فى ذلك منفذ لأوامر الله ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (التوبة: ١٠٥).

والعمل ليس مشروطًا بالحاجة، بل إن الغنى الموسر مطالب بأن يعمل أيضًا، وأن يأكل من عمل يده، لقول النبى ﷺ:

«ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من عمل يده وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده»، ومعروف أن داود كان ملكًا.

كذلك فإن القادر على العمل لا يحل له أن يسأل الناس، كما تحرم عليه أموال الصدقة (الزكاة) إلا بالقدر الكافى فقط لتكملة النقص فى دخله من عمله عن احتياجاته الضرورية، وفى ذلك يقول ﷺ «لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب من الجبل فيبيعه ويأكل بثمنه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أم منعوه» ويقول «اليد العليا خير من اليد السفلى» أى أن المعطى من إيراد عمله خير من الأخذ من إيراد عمل الآخرين.

وتشجيعا للعمل المنتج وترغيبا فيه قَبَّلَ رسول الله ﷺ يد عامل عندما أحس خشونتها من العمل وقال «هذه يد يحبها الله ورسوله».

(ب) ولقد جعل الإسلام العمل المنتج هو الكفارة الوحيدة لبعض الذنوب، حتى لا يكتفى بعض المسلمين بالعبادات والصدقات ويسرفوا فيها على حساب العمل المنتج للسلع والخدمات والذى هو ضرورى لعمارة الأرض، وفى هذا يقول ﷺ : «إن من الذنوب ذنوبًا لا يفكرها قيام (صلاة الليل) ولا صيام، وإنما يكفرها (أى يمحوها) السعى فى طلب الرزق (العمل)، كذلك عندما رأى النبى ﷺ رجلاً متفرغًا للعبادة فيقوم الليل ويصوم النهار بصفة مستمرة ودائمة، ولا يزاول عملاً منتجًا، أى ليست له مهنة يتكسب منها، سأل من حوله من أقربائه «من يكفيه طعامه وشرابه» فقالوا «كلنا» قال كلكم أعبد منه».

(حـ) وإتقان العمل وإحسانه فرض على كل عامل. فلا يجوز لمن يؤمن بالله ورسوله وباليوم الآخر أن يهمل فى عمله أو يقلل من رقته أو يستخدم مواد أقل جودة، أو يؤدى الخدمة بدرجة أقل من المطلوب منه فكل ذلك منهى عنه، وسوف يحاسب الإنسان عنه فى الآخرة، علاوة على المحاسبة فى الدنيا، يقول ﷺ «كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته» ويقول «إن الله كتب عليكم الإحسان فى كل شىء»، «فإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح» أى أن دقة العمل وإتقانه مطلب أساسى فى كل شىء حتى فى حالة ما أحل الله لنا ذبحه.

ومن متطلبات الإتقان أن ننتج أجود وأحسن سعة أو خدمة، وأن يكون ذلك هدفنا دائمًا حتى تكون القوة الاقتصادية بين عباد الله الصالحين والتى يبنى عليها القوة العسكرية، والتى بدورها تحمى المكاسب الاقتصادية يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ (الأنفال: ٦٠).

(د) يأمر الإسلام بالاستثمار - كنوع من العمل المنتج - وسواء كان الاستثمار فى مال مملوك للمستثمر أو كان فى مال مملوك للغير ولكنه تحت يده، يقول الرسول ﷺ «من ولى مال يتيم فليستثمره له حتى لا تأكله الزكاة» وهذا تكليف مباشر بالعمل على استثمار الأموال وعدم اكتنازها وحبسها بعيدًا عن النشاط الاقتصادى.. وباستثمارها يمكن أن يتحقق عنها عائد تدفع منه الزكاة المفروضة بدلاً من أن تؤخذ من رأس المال فى حالة عدم استثماره وهذه إحدى الوظائف الاقتصادية للزكاة والتى تتولى دفع الأموال النقدية

إلى المشاركة فى العملية الإنتاجية والمساهمة فى تحريك السلع والخدمات فيعم الخير الجميع.

(هـ) ويهتم الإسلام بتدبير ضرورات الحياة أولاً فيركز على إنتاجها ثم تليها الحاجيات، (الأقل أهمية) ثم يلى ذلك الكماليات ولتحقيق ذلك فإن الإسلام لا يترك الحبل على الغارب لإنتاج أى سلعة أو ممارسة أى نشاط، ولكن هناك معيار الحلال والحرام، فعلى سبيل المثال يحرم إنتاج الخمور والإتجار فيها، كما يحرم لعب الميسر أو إنشاء وإدارة أنديته، ويمكننا أن نعتبر ذلك من قبيل تخصيص الموارد المتاحة بقصد استخدام عناصر الإنتاج لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات النافعة للناس وليست تلك التى تحقق أقصى ربح نقدى للمنتج من خلال تعظيم الناتج الكلى المادى لتحقيق الرخاء للجميع وليس تعظيم الربح النقدى لفئة بذاتها على حساب المصالح الحقيقية للشعوب.

(و) والعمل المنتج مطلوب من المسلم طوال حياته وليس له سن معينة يتوقف فيه عن العمل طالما كان قادرًا عليه، فهو عبادة، مطلوب منه أداؤها منذ بلوغه سن التكاليف (١٤ سنة) حتى نهاية عمره، وليس من حقه أن يتوقف عن العمل بإرادته، وإنما عليه الاستمرار فى الإنتاج حتى يفارق الدنيا أو تفارقه. ويصور لنا الرسول ﷺ هذا المبدأ العظيم فى صورة عظيمة تتناسب معه فيقول «إذا قامت القيامة وفى يد أحدكم فسيلة (شتلة شجر) فليغرسها قبل قيامه».

ما أعظمه من تقديس للعمل المنتج وما أبلغه من تعبير يوحى بأن

فاعله سوف ينال الجزاء الأوفى حتى وإن اعتقد أن أحدًا لن يستفيد من غرسه بسبب نهاية الكون بقيام الساعة.

(ز) والعمل الصالح سند الملكية فى الإسلام. فحق التملك ليس مطلقًا للمالك. إذ إن الملكية تعبر عن وكالة عن المالك الحقيقى وهو الله خالق كل شىء ومالك كل شىء - وهى بهذا التكييف تعتبر وظيفة اجتماعية منوطًا بها تحقيق المصالح الشرعية لعباد الله، فإن أضر المالك بمصالح الجماعة، مثل أن يتوقف عن الإنتاج أو يقلله أو أن ينتج سلعًا ضارة بالناس أو أن يقدم خدمة مفسدة للأخلاق، إذا حدث مثل ذلك كان من حق المجتمع رفع يده عن أملاكه، وتوكيل غيره فى إدارتها لصالح الجماعة لإنتاج السلعة أو الخدمة على النحو الذى يساهم فى إشباع حاجات المجتمع، وفى هذا يقول الحق تبارك وتعالى ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾(النساء: ٥) ويقول ﷺ «ليس لمحتجر حق فوق ثلاث».

٣ - ضبط جانب الطلب الكلى:

مقدمة

ونعنى بالطلب الكلى هنا الكمى منه وليس النقدى - إذ إن النقود لا تسمن ولا تغنى من جوع - وإنما الذى يشبع الحاجات هى السلع والخدمات وبالتالى فالعلاقة مباشرة بين كمية السلع والخدمات المنتجة من جهة وكمية السلع والخدمات المطلوبة للاستهلاك أو الاستثمار من الجهة المقابلة، وبتعبير آخر فإننا ننتج سلعًا وخدمات

ونستهلك سلعًا وخدمات والفرق بين الإنتاج والاستهلاك يمثل استثمارًا وكلا الاثنين الاستهلاك والاستثمار مجتمعان نطلق عليهما نفقة، والنفقة إما أن تكون عينية كأن توزع قمحا على الفقراء أو تستهلك لحومًا وفواكه وإما أن تكون نقدية كأن تساهم بنقودك فى مصنع أو تجارة أو تتصدق على محتاج، والنقود فقط هى الصورة الوحيدة من الأموال التى قد تعتبر كنزًا إذا حبست عن الحركة.

ويحرص الإسلام على تحقيق الوسطية فى كل شىء والمحافظة عليها. وفى هذا المجال يقرر الإسلام حقًا لكل مواطن فى دار الإسلام[1] ـ بصرف النظر عن عقيدته ـ فى ضرورات الحياة والتى تقدر بتناول وجبتين صحيتين فى اليوم، وملابس للصيف وأخرى للشتاء، ومسكن مناسب، ووسيلة مواصلات. هذه هى أدنى احتياجات ضرورية للإنسان والتى يعبر عنها بتمام الكفاية، أما ما فوق ذلك من استهلاك للطيبات من الرزق من كسب يده فهو حلال بشرط عدم الإسراف ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾(الأعراف: ٣٢) . ﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩).

ومصدر النفقة (استهلاك + استثمار) هو عائد العمل الصالح فإن قصد عن بلوغ حد تمام الكفاية لأى فرد هو ومن يعولهم تولت

---

(١) دار الإسلام هى الدولة التى تطبق حكومتها الشريعة الإسلامية على الأرض التى تمارس سيادتها عليها بصرف النظر عن العقيدة الدينية للسكان الأحرار فى اختيار دينهم.

فريضة الزكاة مد يد العون له فى صورة نفقة استهلاكية أو استثمارية حسب الأحوال ومن هذه الزاوية نجد أن للزكاة وظيفة أخرى اقتصادية تتمثل فى المحافظة على مستوى الاستهلاك الكلى من جهة وضمان حد أدنى للاستثمار من جهة ثانية بما يضمن التشغيل الكامل للموارد، وهى بذلك تعمل على وجود حالة من التوازن الدائم بين العرض الكلى والطلب الكلى أى بين الإنتاج والنفقة (استهلاك + استثمار) ولضمان استمرار حالة التوازن - وبالإضافة إلى فرضية الزكاة فإن الإسلام يوجهنا إلى التقشف والتعاون لتحجيم الاستهلاك الكلى ومن هذه التوجيهات ما يلى:

(أ) نهى الإسلام عن زيادة استهلاك الطعام والشراب وأمر بأن يكتفى الإنسان بتناول القدر الكافى فقط للمحافظة على حياته وصحته، فلا ينقاد وراء شهوة البطن، يقول سبحانه وتعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (٣١)﴾ (الأعراف: ٣١) ويقول الرسول ﷺ (ما ملأ ابن آدم وعاء قط شرا من بطنه، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فاعلاً، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه»، ويقول «المعدة (الشبع) بيت الداء، والحمية (الجوع) رأس الدواء» ويقول «جوعوا تصحوا»، ويمكن لنا أن نستشعر بعضًا من حكمة الصوم فرضًا كان أم نفلاً وأثرها الاقتصادى فى المجتمع.

وإذا ما تبنى مجتمع ما هذا المبدأ وطبقه فى حياته فلن تكون هناك مشكلة ممن يشتكى من الأمراض بسبب كثرة ما قذف فى بطنه من الطعام الزائد عن حاجته وفى نفس الوقت يوجد بجانبه من

يشتكى من سوء التغذية وقرص الجوع ولأن الحقيقة التى يقررها الإسلام أنه ما جاع فقير إلا لأن موسرًا قد أكل طعامه بغير حق.

(ب) ونهى الإسلام عن اتباع الهوى أى ما تأمر به النفس - وهى أمارة بالسوء - وفى مجتمع يتصف بالحرية المشوبة بالأنانية تعودنا أن نسمع من يقول نفسى فى كذا، ولا يسأل نفسه وماذا تكون النتيجة على المجتمع ككل إذا ما تركت لنفسى الحرية فى شراء كل ما تشتهيه من مأكل أو ملبس؟ ألا يتسبب ذلك فى زيادة الطلب الكلى على السلع بالسوق، وهذا يؤدى إلى ارتفاع أسعارها فلا يستطيع قطاع كبير من الناس أن يشبعوا حاجة ضرورية لهم.

قابل عمر بن الخطاب رجلاً بالسوق فسأله «ما بيدك»؟ قال «لحم اشتهاه أهلى فاشتريته»، فى اليوم التالى قابل نفس الرجل وسأله نفس السؤال فأجاب نفس الإجابة، فزجره عمر قائلاً له «أكلما اشتهيتم اشتريتم؟ أفسحوا لإخوانكم» وهكذا يقرر الإسلامُ أن لكل مواطن حق الحياة وعلى جميع إخوانه من مواطنيه أن يمكنوه من ممارسة هذا الحق وألا يزاحموه عليه، ويجب على المجتمع أن يضمن له الحصول على احتياجاته الضرورية وفى حدود دخله المتاح، ولا يحق لأى فرد أن ينساق وراء شهوة الاستهلاك بروح الأنانية ويحصل بما لديه من نقد على كل ما يشتهى من طعام وشراب بصرف النظر عما يمكن أن يتبقى لإخوانه محدودى الدخل.

(جـ) ولتقليل الطلب على بعض السلع المعمرة يقرر الإسلام حق الماعون لمحدودى الدخل وهذا الحق ينصرف إلى حق استعارة

واستخدام الآلات البسيطة التى يملكها الأغنياء والقادرون بدءًا من المنخل والغربال والهون ومنتهيًا بآلات الحرث والدراس والرى، ويمكن أن تشمل استعارة الكراسى وبعض الملابس والحلى فى المناسبات الخاصة، كما ينصرف الماعون إلى المساعدات المعنوية والمادية التى يقدمها الجار لجاره والقريب لذوى قرباه فى الأفراح والمآتم وما إلى ذلك. ومن يؤمن بالله يعلم أن من يمنع الماعون هو والمكذب بالدين سواء، بل هى صفة من صفاته يستدل بها عليه، ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ (٣) فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ (٤) الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ (٥) الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ (٦) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (٧)﴾

وحق الماعون يحل كثيرًا من مشاكل الفقراء الذين لا يملكون القدرة على شراء هذه السلع أو خدماتها، كما أنه يقلل الطلب عليها إلى أدنى حد ممكن فتبقى أسعارها معقولة، ويترتب على ذلك أن تتجه عناصر الإنتاج إلى إنتاج مزيد من السلع والخدمات يكون عليها طلب أكبر.

(د) يحرم الإسلام على المسلم أن يحتفظ بمخزون من الغذاء والكساء يزيد على حاجته هو من يعولهم وذلك فى حالة إذا ما وجد فى حيه القريب من يحتاج إلى غذاء أو كساء ويزداد التحريم فى وقت الشدة كأيام الكوارث الطبيعية أو أوقات الحروب، يقول الرسول ﷺ : «أيما أهل عرصة (حى صغير) بات فيهم امرؤ جوعان وهم يعلمون فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله والمؤمنين»

ويقول «من كان عنده فضل زاد (زيادة عن حاجته الضرورية من الطعام) فليعد به على من لا زاد له (أى يعطيه له) ومن كان عنده فضل ثوب فليعد به على من لا ثوب له، ومن كان عنده فضل ظهر (وسيلة مواصلات ـ ركوبة) فليعد به على من لا ظهر له، قال الراوى «وأخذ يعدد الأصناف حتى ظننا أنه لا حق لأحد فى أى فضل» يقول القرآن الكريم ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة: ٢١٨) أى أن كل زيادة عن الحاجة محل إنفاق فى سبيل الله.

(هـ) ولقد حرم الإسلام الإسراف والتبذير فى شتى الصور، لما فيه من إهدار للموارد، وتبديد للثروة، ويقول القرآن الكريم ﴿وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (٢٦) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (٢٧)﴾ (الإسراء: ٢٦، ٢٧) ويقول﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١) ولقد بلغ حرص الإسلام على تعليم الأفراد الاقتصاد (التوفير) أن نهى رسول الله عن الإسراف فى استخدام الماء فى الوضوء فسأله الصحابى «أفى الماء إسراف يا رسول الله؟» فقال : «نعم ولو كنت على شاطئ نهر جارٍ».

(و) ولا يجدر بالمسلم أن يسرف بحجة تقليد الناس وأنه محكوم ببعض العادات الاجتماعية سواء فى الملبس أو المأكل أو الزينة أو السلوك عمومًا، قال تعالى ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ (الإسراء: ٣٧) وقال جل شأنه يصف قارون الباغى الذى خسف به وبداره الأرض، ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (القصص: ٧٩) وكان مسرفًا فى الملبس والزينة والموكب، وكان يمشى فى عجب وخيلاء فلم يغن ذلك عنه من الله شيئًا.

فحدود الإنفاق فى الإسلام لا تقدر بمقدار ما يملكه الفرد من ثروة ولا بمقدار ما تدره هذه الثروة من دخل، ولكن حدود الإنفاق تتحدد بما يحتاجه الإنسان فعلاً لضمان حياة صحيحة سليمة غير شاقة فى حدود المصالح الشرعية لمجموع أفراد المجتمع بترتيب الضرورات فالحاجيات فالكماليات.

ومن الجلى أن محاربة الإسراف والتبذير فى شتى صوره سوف تحجم الطلب الكلى، وتجعله أقل ما يمكن فيتحقق التوازن بين المطلوب والمعروض من السلع والخدمات بمستوى إشباع معقول لجميع الحاجات.

٤ ـ التوزيع للسلع والخدمات:

مقدمة:

عادة ما يستهلك أحدنا من إنتاج غيره بينما معظم إنتاجنا يستهلكه غيرنا، ويختلف مكان وزمان الإنتاج عن مكان وزمان الاستهلاك، ومن هنا تظهر أهمية التوزيع المتمثلة من استلام السلع من مصادر إنتاجها ونقلها وتخزينها ثم القيام بعمليات توزيع حتى تصل إلى المستهلك النهائى، وفى النظام الاقتصادى الإسلامى يتم توزيع السلع بإحدى أو كلتا الطريقتين الآتيتين:

(أ) توزيع حصص عينية وبواسطتها يتم توزيع السلع الضرورية فقط على المحتاجين أصحاب الحقوق منها وقد اتبع رسول الله ﷺ هذه الطريقة فى توزيع الصدقة والفىء والغنائم والخراج، وحذا

حذوه أبو بكر الصديق فرتب لكل فرد حقه الذى يتسلمه بانتظام فى مواعيد ثابتة كل شهر، ثم أضاف عمر أهل الكتاب إلى أصحاب الحقوق العينية من الرواتب الشهرية وبهذا تساوى أهل الكتاب من اليهود والنصارى مع المسلمين فى حق الحياة الكريمة طالما كانوا داخل حدود دار الإسلام.

ولعل نظام التوزيع العينى المجانى يكون فيه الحل الأمثل لضمان وصول السلع الأساسية لأفراد الشعب من ذوى الدخل المحدود دون حدوث اختناقات قد تكون متعمدة فى بعض الأحيان بهدف تحقيق مكاسب طفيلية.

(ب) والطريقة الثانية لتوزيع السلع هى مبادلتها بنقود فى السوق وهى ما تعرف بالبيع أو التجارة، وهى من المهن الضرورية للمجتمع، ومن فروض الكفاية والتى يأثم أهل أى حى لا تقام فيه هذه الخدمة ولا يسقط عنهم الإثم حتى يقوم بها أحدهم.

يقول الحق تبارك وتعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة: ٢٧٥) ويقول الرسول ﷺ «يحشر التاجر الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة».

ومن احكام التجارة فى الإسلام نسوق بعضاً منها فيما يلى:

١ ـ التاجر المسلم مقيد بأحكام الشريعة بما يضمن سلامة عملية التوزيع، فأولاً وقبل كل شئ يجب عليه أن يقصد بعمله تقديم خدمة تعتبر ضرورية للمجتمع ويبتغى بها مرضاة ربه، أما

الربح فيكون بمثابة مكافأة له على تأدية هذه الوظيفة الاجتماعية ولا يصح أن يكون هدفه الأول تحقيق مكاسبه الشخصية.

٢ ـ والتجارة فى الإسلام مؤمن عليها ضد جميع المخاطر من سهم الغارمين فى الزكاة المفروضة، فالتاجر الأمين يعوض عن خسائره فى رأسماله والتى تحدث رغمًا عنه بغير قصد أو إهمال منه Force Mageer وفى ذلك طمأنينة له وتأمين لتجارته وهو يسعى فى الأرض يبتغى فضلا من الله ورضوانًا، فلا يغالى فى أثمان البيع ولا يبخس فى أثمان الشراء ويتطهر من روح الجشع.

٣ ـ والتربية الإسلامية تجعل التاجر يعتبر ثواب الله أهم وأبقى من الربح النقدى، فيفكر فيما ينفع الناس قبل أن يفكر فى مكاسبه الشخصية بل إن كثيرًا منهم بلغ مرتبة الإحسان فى ذلك وامتثل لقول الله.. ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر: ٩) ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤)﴾ (البلد: ١٣، ١٤).

وتخبرنا السيرة أن بعضهم تبرع بكامل تجارته إلى فقراء المسلمين توزع عليهم مجانًا فى وقت الشدة رافضًا فى نفس الوقت تحقيق مكاسب مادية أضعاف أضعاف ثمنها.

٤ ـ ويقتصر المسلم فى تجارته على الحلال من السلع فمثلاً يحرم عليه شراء وبيع الخنزير والخمر، وعليه أن يوفى الكيل والميزان ولا يبخس الناس أشياءهم ـ أى لا يقلل من ثمن السلعة كثيرًا عن السوق عند الشراء أو يزيد فى ثمنها كثيرًا عند البيع.

يقول القرآن الكريم ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ (الأعراف: ٨٥).

ويقول: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ(٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) أَلا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (٥) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٦)﴾

كذلك فإن الأمانة تكون من خلق المسلم التاجر، والصدق مبدأه الثابت فهو لا يخفى عيوب السلعة ولا يغالى فى مدحها ولا يكذب المشترى ليحصل منه على ثمن أعلى من ثمن السوق.

مر النبى ﷺ، بالسوق، فأدخل يده فى طعام فوجد به بللاً بالداخل فسأل التاجر صاحبه «ما هذا؟».

فقال التاجر: (أصابته السماء) ، (أى المطر).

فقال: «فهلا أبقيته فوق الطعام حتى يراه الناس، من غشنا فليس منا».

٥ ـ وقد نهى الإسلام عن فعل كل ما يحدث اضطرابًا فى الأسواق ويتسبب فى رفع أسعار السلع عمدا، قال رسول الله ﷺ «من دخل فى شىء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقًا على الله أن يقعده بعظيم من النار يوم القيامة».

ومن هذه الأعمال المنهى عنها لحرمتها جميع الإجراءات من أفعال وأقوال والتى تؤدى إلى احتكار السلع إنتاجًا أو تسويقًا مما يؤدى إلى تعظيم الربح النقدى للمحتكرين على حساب الطبقات الكادحة.

كذلك يحرم عقد الصفقات خارج السوق الرئيسية لسلعة يقصد تعمية الطرف الآخر حتى لا يعلم المستوى العام للأسعار بالسوق.

٦ ـ والأصل فى النظام الاقتصادى الإسلامى أن تكون الأسواق حرة تتحدد فيها الأسعار نتيجة العرض والطلب فى منافسة حرة بين مجموع البائعين من جهة ومجموع المشترين من الجهة الأخرى، ومخالفة هذه القاعدة الأصيلة يترتب عليها اضطراب السوق وإخلال العلاقات السعرية مما قد يدخل التاجرالمسلم ضمن من تقصدهم الآية الكريمة ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٨)

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المتأخرين من فقهاء الإسلام قد أجازوا التسعير الجبرى لبعض الأصناف الضرورية وبسبب ضرورة تقدر بقدرها فقط وينتهى بانتهاء الضرورة.

٧ ـ وعلى التاجر المسلم أن يكون بشوشًا سمحًا كريمًا رقيقًا يقول الرسول ﷺ «رحم الله عبدا سمحا إذا باع، سمحًا إذا اشترى، سمحًا إذا اقتضى (طالب بسداد الدين)»، وهذه العلاق السامية سوف تجعل العلاقة بين التاجر والمستهلك علاقة حب ومودة، ويحرص كل طرف فيها على مصلحة الطرف الآخر، ويرفق به، فمثلا يفى المشترى بالثمن فى موعده حتى يحافظ على الثقة المتبادلة وإن أعسر المشترى وفقد السيولة لسبب خارج عن إرادته كان على التاجر أن يمهل المدين دون أن يطلب منه تعويضًا أو زيادة

فى المبلغ أو حتى يقبل منه هدية أو وليمة، لأن كل قرض جر نفعًا فهو ربا محرم، يقول الحق تبارك وتعالى «فإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة»، والقرض ـ فى مثل هذه الحال ـ يبلغ أجره عند الله ضعف أجر الصدقة، ولعل الحكمة فى ذلك تكمن فى أثره الاقتصادى إذ إن القرض يدفع المقترض دفعًا إلى الإنتاج ليحقق فائضًا يمكنه من سداد ما سبق أن اقترضه من مال.

الفصل الرابع

فصل تطبيقى

كيفية تطبيق النظام النقدى النموذجى

مقدمة:

وهو فصل تطبيقى يبحث فى كيفية تطبيق النظام النقدى النموذجى فى مصر بوجه خاص وفى الدول العربية بوجه عام، مراعيًا الظروف السياسية والاقتصادية التى تحياها مصر ومنطقتنا العربية.

وقد قدمنا لاقتراحاتنا بتوضيح الإطار العام لتطبيق الإصلاحات المقترحة وفيه أوضحنا أن تخلفنا يكمن فى أننا تركنا إيجابيات ديننا، ولم نطبق إيجابيات الحضارة الغربية فى نفس الوت فهنا على أنفسنا كما هنا على الأمم.

وتم التأكيد على أن شكل الحكم ملكيًا كان أو جمهوريا ليس هو المقصود بالإصلاح بل المطلوب تطبيق ديمقراطى حر يحقق للمواطنين الحرية والأمن على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم حتى يطمئن المستثمر العربى وكذلك الأجنبى فيسارع كل منهم باستثمار أمواله فى الوطن الآمن.

ثم ركزنا على مصر باعتبار أنها أمل الأمة العربية وقدوتها فى كل شىء وأملنا جميعًا فى قيادة التقدم وأشرنا إلى حتمية الحل الإسلامى حيث ثبت بالدليل العملى فشل الحلول الأخرى التى جربناها من قبل شرقية كانت أم غربية وعددنا ذكر أسباب تحول مصر إلى بلد طارد لرأس المال بدلاً من أن يجذبه وإلى بلد يحض على الاستهلاك ويدمر المدخرات.

ثم عرجنا على الفوائد الاقتصادية التى تنتج عن إلغاء الربا وكيف يمكن تكوين تراكم رأسمالى عظيم بواسطة الجهاز المصرفى إذا ما ألغى التعامل بالفائدة بحيث يمكنه تمويل عملية التنمية الاقتصادية بكفاءة تامة.

وأوضحنا كيف تعمل البنوك فى ظل هذا المبدأ الجديد، ولديها البدائل متمثلة فى المشاركة المحددة، أو المشاركة المفتوحة بواسطة صكوك الاستثمار أو المرابحة (البيع بالتقسيط).

وأخيرًا كيف نعود إلى قاعدة الذهب وأكدنا أن مجرد التحديد الرسمى لوزن وعيار وحدة النقد كافٍ للتعامل بها. وأن مصر سوف تتحول إلى واحدة من أعظم أسواق النقد فى العالم. إذا ما تغطت عملتها بالذهب وسوف تنتهى مشكلة نقص العملات الصعبة.

١ ـ الإطار العام لتطبيق الإصلاحات المقترحة:

إن التقدم العلمى الكبير الذى حققته المدنية الغربية فى شتى مجالات العلوم والفنون وخاصة الجانب التطبيقى منها لا يقدح فى

صحة الرأى القائل بأن هذه الحضارة مازالت دون النظم الإسلامية.

حقًا لقد تفوقت دول الحضارة الغربية فى مجالات العلم المادى على المسلمين والعرب والذين تحولوا إلى مستهلكين نشطين لمنتجات الحضارة الغربية تابعين لها دون تفكير حتى وصل الحال بالبعض إلى أن يقلد الجوانب الرديئة من الحضارة الغربية ـ وهى قليلة ـ ويترك ـ متعمدًا أو غافلاً ـ الجوانب الإيجابية من هذه الحضارة، وهى الأكثر إحقاقًا للحق مثل التطبيق الديمقراطى والتمتع بالحرية والانضباط وإتقان العمل والصدق والوفاء بالعهود وتغليب المصلحة القومية على المصالح الخاصة وثبات السياسات العامة نسبيًا بالرغم من تغيير الحكومة بالطرق الديمقراطية.

ومن الجهة الأخرى نجد أن العرب والمسلمين يتباعدون متعمدين أو غافلين عن تراثهم الفكرى والذى يرشدهم إلى تطبيق النظم الإسلامية فى المجالات الدستورية والدولية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، والتى تسمو بحق على ما لدى الحضارة الغربية من نظم جيدة، وكيف لا والإسلام مجموعة من النظم هدية من عند الله لهداية البشر جميعًا بغير تفرقة بين بنى الإنسان بسبب جنس أو لون أو لغة أو دين فلا يشترط لتطبيق النظم الإسلامية اعتناق الدين الإسلامى ويتساوى الجميع المسلم وغير المسلم فى جنى الثمار الطيبة للتطبيق الإسلامى فى شتى المجالات.

وخطأ كبير ـ ذلك وقع فى كثير من المنظرين من مختلف الأمم ـ وهو اعتبار حال المسلمين الآن جماعات وأفرادًا، شعوبًا ودولاً هى التطبيق العملى للنظم الإسلامية فالشريعة الإسلامية تظل دائمًا حكما على البشر ملوكًا كانوا أم شيوخًا، أمراء أم علماء مهما بلغت درجاتهم العلمية أو مراتبهم السياسية.

وندعو الله العلى القدير أن يمن على المسلمين والعرب بصحوة شاملة توقظهم من غفلتهم التى طالت وتردهم عن الضلال إلى الهدى، لتنتهى حالات التخلف والهوان والأنانية والعدوان والتشرذم التى تعيشها الأمة الإسلامية والعربية الآن، والتى يصدق عليها قول الرسول ﷺ «توشك أن تسابق إليكم الأمم كما تسابق الأكلة إلى قصعتها». قالوا أمن قلة نحن يومئذ يا رسول الله قال: «لا بل أنتم حينئذ كثير ولكنكم كغثاء السيل».

فذلنا وهو أننا ليس من قلة فى العدد ولا من قلة فى الأموال بل سببه الرئيسى قلة دين تتسبب فى إهدار المبادئ والابتعاد عن مكارم الأخلاق سواء ما أمر الله بها أو حتى تلك التى طبقتها وتطبقها الحضارة الغربية، وهكذا استحقت الأمم الغربية وراثة الأرض وعمارتها لأنهم الصالحون لذلك، تطبيقًا لسنة الله فى أرضه حيث يقول ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٥) ومن يتسمون مسلمين لم يعودوا صالحين لعمارة الأرض فلم يستحقوا وراثتها وأورثها الله قومًا آخرين أحسن إعمارًا وأتقن عملاً وأكثر نظامًا.

وهل من سبيل لإصلاح الحال؟ نعم فسبيل الإصلاح ليس بمستحيل وإن لم يكن هينًا يحتاج إلى عزم وجهد وصبر، وإذا أخذنا الأمة العربية كنموذج من شعوب الأمة الإسلامية لنطبق فيها إصلاحات جذرية حتى تكون مثلاً يحتذى من باقى الأمة الإسلامية الواحدة كان لزامًا أن يتكون لدى الملأ العربى ـ أولا وقبل كل شىء ـ قناعة برداءة النظم المحلية المطبقة، وأن كثيرًا من هذه النظم هى سبب رئيسى لتخلفنا وهواننا على أنفسنا وعلى باقى الأمم، ونؤكد ـ ترشيدًا للفهم ـ أن النظم المعنية هنا لا تشمل الواجهة السياسية للحكم والتى نجدها متنوعة بين ملكية وراثية أو جمهورية رئاسية فهذا الشكل ليس موضوعنا وهو أيضًا لن يشكل أى عائق أمام مسيرة الإصلاح إذا ما خلصت النوايا، ففى ظل أى شكل من أشكال الحكم السياسى يمكن تحقيق وحدة اقتصادية للعالم العربى أسوة بما تحقق لدول السوق الأوروبية المشتركة والتى بدورها تضم دولاً ملكية وأخرى جمهورية.

فشكل الحكم ملكيًا كان أم جمهوريًا لا يهم كثيرًا، المهم والأهم نوع الأنظمة والسياسات التى يطبقها هذا الحكم أو ذاك، هل يلتزم بحقوق الإنسان التى نص عليها الإسلام منذ أربعة عشر قرنًا ثم نصت عليها بعد ذلك المواثيق الدولية؟ وهل يتحقق للمواطن الأمن على نفسه وعرضه وماله؟ إن فقدان الأمن يحول دون نجاح أية إصلاحات بما فيها الإصلاحات الاقتصادية، إن الظلم الذى يقع على مواطن واحد ويفقده أحد أركان أمنه لا يقتصر أثره على هذا

المعتدى عليه أو أهله فقط، ولكن الأثر الأكبر يمتد إلى الناس جميعًا، فيشعرون بالمصيبة ويفقدون الأمن داخل نفوسهم فيعيشون حالة من الخوف المستمر على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم فتضطرب أحوالهم وينكمش نشاطهم فيقل إنتاجهم ويفقدون الانتماء لوطنهم وصدق الله العظيم إذ يقول:﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢).

وهكذا فمن الضرورات الحتمية أن تسبق الإصلاحات السياسية أية إصلاحات أخرى بما فيها الاقتصادية وأحسب أن جامعة الدول العربية يمكن أن تكون مهيأة للقيام بدور المايسترو للدول العربية عند تنفيذ هذه الإصلاحات حتى يتحقق التناسق والتناغم بين الدول العربية، وفى هذا المجال يمكن الاتفاق على بعض المبادئ الأساسية لتلتزم بها جميع الدول وتنص عليها صراحة فى دساتيرها وقوانينها الأساسية وتعطيها من الضمانات ما يجعلها بمنأى عن التعديل أو الإلغاء طبقًا لأهواء الأشخاص، وقد يشكل ذلك مدخلاً لإصدار دستور عربى يرتكز بالدرجة الأولى على تراثنا الإسلامى والعربى وما استقر عليه الفهم الصحيح لمبادئ تصون حقوق الإنسان وتحمى مكارم الأخلاق، وفى رأيى أن أهم هذه المبادئ التى يجب وضعها موضع التنفيذ هى الشورى (الديمقراطية).

وتطبيق الشورى (الديمقراطية)، فرض على المسلمين، أمر الله بها رسوله الكريم إذ قال﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)

﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ٣٨) وإذا كان محمد ﷺ مأمورًا باستشارة المسلمين والاستماع إلى آرائهم قبل اتخاذ أى قرار خاصة فى الأمور المصيرية فكيف يتسنى لحاكم عربى أن يعطى نفسه الحق فى الحكم المطلق دون استشارة شعبه؟! وإن تعجب فالعجب أن تطبق الدول الغربية مبدأ الشورى (الديمقراطية) تطبيقا نظيفًا راقيًا إلى درجة كبيرة بما يحقق مصالح شعوبهم بينما يتذرع كثير من حكام العرب بحجج واهية وغير شرعية ليترك الشورى (الديمقراطية) أو ليجعلها واجهة مزيفة ليس لها مفعول حقيقى فى كبح جماح استبداد الحاكم الفرد بحكم مطلق.

وقد يقول قائل برأى شاع كثيرًا دع الأمور السياسية واقصر كلامك على النواحى الاقتصادية فقط. وأقول إن جميع الاتفاقات الاقتصادية التى وقعتها دول الجامعة العربية خلال أكثر من نصف قرن وجميع أبحاث وأعمال مجلس الوحدة الاقتصادية وغيره كلها ذهبت أدراج الرياح وكان مصيرها جميعًا الإهمال وفشلنا فى تحقيق أى تعاون اقتصادى ناهيك عن وحدة اقتصادية وهذا كله حدث بسبب تجاهل موضوع التطبيق الديمقراطى (الشورى) فلن يشعر المواطن العربى بالأمن والأمان على نفسه وعرضه وماله مع غيبة الديمقراطية الحقة من بلاده وهذا هو السر الأعظم فى بقاء الأمة العربية على حال من التخلف والركود لعدة قرون لم تبرزها أمة فى هذا المضمار حيث رأينا فى الماضى البعيد والقريب دولاً فى شرق آسيا وفى جنوب أوربا وجنوب أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية

نجحت كلها بدرجات متفاوتة فى نفض غبار التخلف عنها وحققت مستويات طيبة من التنمية وقد حدث ذلك بعد تطبيق سليم للديمقراطية بهذه الدول أما فى معسكرنا العربى فقد ابتلانا الله بنظم استبدادية يشعر المواطن فى ظلها بأنه غريب فى بلده غير مطمئن على نفسه وماله ولا يثق فى المستقبل وكان من نتيجة ذلك أن معظم المواطنين قرروا فى أنفسهم عدم الإقدام على الاستثمار الحقيقى بكامل ثرواتهم فى بلدهم واتجه الكثير منه إلى الاحتفاظ بثروته أو معظمها فى صورة أموال سائلة كودائع بالبنوك الأجنبية بالغرب الأوربى والأمريكى وباليابان، وبعضهم شارك بالاستثمار فى مشروعات قائمة فعلاً فى هذه الدول الأجنبية حيث يأمن على أمواله بفضل الديمقراطيات المطبقة فى هذه الدول فلا يساوره قلق وخوف من استيلاء أو مصادرة أو تأميم أو نزع ملكية كما حدث ويحدث فى كثير من الدول العربية وبغير حق وبغير الطرق الدستورية وبقرارات فردية.

وقد تلاحظ لنا - مع الأسف الشديد - أن المواطن العربى الملىء فى معظم الدول العربية يحتفظ بجواز سفر خاص به كافة التأشيرات لدخول معظم الدول الغربية فى أى وقت شاء حيث يمتلك بها مسكنًا فاخرًا واستثمارات كافية لتدر عليه دخلاً يحقق له مستوى معيشة لائقًا به، وهو - أى هذا المواطن العربى - على استعداد لمغادرة بلده الأصلى بأسرع ما يمكن عندما يتعرض للخطر ولا يهمه مصير هذا الوطن إلا بالقدر الذى تنتقص به ثروته وهذا الشعور يكاد يكون عامًا بين معظم رعايا الدول العربية التى تسرف

فى فرض وتطبيق قانون الطوارئ وفى غيبة الديمقراطية الحقة حتى بات المواطن العربى يعتقد بأن ملوك العرب ورؤساءهم ـ على طول مدة حكمهم ـ لم يستطيعوا حكم شعوبهم يومًا واحدًا بدون قانون الطوارئ المنفذ بنظام بوليسى شديد القسوة، هذا فى الوقت الذى نعيش فيه مع أحداث العالم يما بيوم ونتابعها عبر وسائل الإعلام المباشرة المسموعة والمنظورة والمقروءة ونقارن بين ما يحدث لدينا وما يحدث فى دول العالم الأخرى، فمثلاً أطلق شخص ما النار على ملكة إنجلترا وهى تركب حصانًا ولم تعلن الحكومة هناك حالة الطوارئ، وفى فندق هيلتون بواشنطن أطلق شاب النار على الرئيس ريجان ولم تعلن حالة الطوارئ لا فى الولايات المتحدة بالكامل ولا فى ولاية واحدة، وقد حدث فى باكستان أن نسفت طائرة الرئيس الباكستانى وهى فى الجو ولقى حتفه ومعه وزراؤه وقادة جيشه والسفير الأمريكى، وقد نفى وزير الخارجية النبأ الكاذب الذى أذيع بإعلان حالة الطوارئ بباكستان وأكد أن حالة الأمن لا تستدعى ذلك وأن هذا الخبر الكاذب مقصود به زعزعة ثقة العالم فى حال الأمن الداخلى لباكستان.

ترى هل يطمئن المستثمر العربى أو الأجنبى على أمواله عندما يستثمرها أو يودعها فى بلد غير آمن، وأكبر وأوضح دليل على أنه غير آمن أنه لا يمكن أن يحكم إلا بتطبيق حازم لقانون الطوارئ والذى يساند تطبيق عدد غير قليل من قوانين شاذة وغير دستورية وغير مشروعة.

هل يمكن أن يأتى ذلك اليوم الذى تُجرى فيه انتخابات حرة فى بلد عربى وتكون النتيجة سقوط رئيس الدولة الذى سبق انتخابه، وسقوط ممثلى الحزب الحاكم ويترتب على ذلك انتقل سلطة الحكم إلى حزب معارض بأسلوب ديمقراطى كما يحدث فى الدول الغربية المتقدمة أو كما يحدث فى بعض دول العالم الثالث مثل الهند وباكستان واليونان، إن القاعدة العريضة من الشعب العربى قد فقدت اهتمامها بسياسة وساسة بلدها وعلى رأسها مسألة الانتخابات - إن وجدت - والمحددة النتائج سلفًا، لقد أصيب الجمهور العربى بحالة من اليأس والقنوط بسبب التناقض بين ما يعلن من المسئولين عبر وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية والمستأجرة وبين الواقع الذى يلمسه بنفسه ويعيشه وقد يسمع عنه من إذاعات أجنبية أصدق كثيرًا من إذاعات بلاده.

إن التطبيق الديمقراطى الحق لا وجود له كاملاً فى أى من البلاد العربية، رغم أنه شرط أساسى بل هو الباب الوحيد لإدخال أية إصلاحات ضرورية بما فيها الإصلاحات الاقتصادية، والنظام النقدى جزء منه.

وإذا ما تخلصت الأمة العربية من أساليب الحكم الدكتاتورى السافرة منها والمقنعة، وامتلك الشعب العربى مقاليد أموره، وأصبح سيد قراراته بحق، عندئذ لن تكون هناك أية صعوبة داخل كل دولة عربية فى استصدار تشريعات أساسية تضمن وتنظم حقوق المواطنة المتساوية والمتوازنة لجميع أبناء الوطن العربى من المحيط

إلى الخليج هذه التشريعات تؤمن المواطن على نفسه وولده وعرضه وماله وتوحد النظام المصرفى وتنشئ النظام النقدى العربى الموحد.

وحق المواطنة هذا له دور عظيم فى تحقيق الوحدة العربية فى المدة القصيرة والمدة الطويلة على حد سواء ولهذا فنزيده وضوحًا بالقول بأننا نعنى بحق المواطنة أن يتمتع أى مواطن عربى فى أية دولة عربية أخرى بجميع الحقوق التى يتمتع بها ويمارسها من أكتسب جنيسته بالمولد أبًا عن جد وعلى وجه الخصوص حق الدخول والخروج إلى البلاد ومنها دون الحاجة إلى تأشيرات، وحق الاقامة بدون كفيل، وحق العمل بدون شريك محلى، وحق التملك بدون حدود أو قيود وحق الزواج وحق التعليم وحرية إدخال وإخراج الأموال وهذه الحقوق وغيرها ضرورية للمواطن العربى من أية دولة ليتمتع بها فى جميع الدول العربية الأخرى دون أى تعقيدات قانونية أو اشتراطات تفرضها اللوائح المعقدة لتصعب الإجراءات وتفقد القانون بساطته وتخرج به عن هدفه، وتعتبر هذه الحقوق المتبادلة هى الإقناع العملى للجيمع بأن وطننا الحقيقى قد اتسع فعلاً لنا جميعا وأصبح من حقنا أن نمرح فيه من المحيط إلى الخليج دون حواجز ولأى مواطن الحق فى ممارسة جميع النشاطات والحقوق فى مصر كما فى السعودية كما فى دول الخليج العربى وفى اليمن وسوريا كما فى المغرب العربى لا فرق ولا خوف.

فبعد طول معاناة ومع نهاية القرن العشرين لم يعد مقبولاً ما تفعله بعض الدول العربية والتى تدعى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وهى بذلك محسوبة على الإسلام وليست محسوبة له ـ هذه الدول تمنع الزيارة السياحية حتى للمواطن العربى، والذى يتعاقد منهم للعمل بها يسحب منه جواز سفره بمجرد وصوله ولا يسمح له بمغادرة المدينة التى يعمل بها وإلا قبض عليه وأودع السجن رهن المحاكمة ولا يشفع له أنه عربى يتكلم لغتهم ويعتنق دينهم. أشياء لا يصدقها عقل تحدث فى هذا الدول مثال ذلك ما حدث لأستاذ جامعى ساهم فى تخريج أجيال بجامعة إحدى هذه الدول ثم عندما أنهى ولده المرحلة الثانوية وأراد أن يلتحق بالجامعة ـ وهو مستوفٍ للشروط ـ لم يسمحوا له بذلك وأفهموه أن القانون يقصر التعليم الجامعى على أبناء هذه الدولة فقط، وأن كونه أستاذًا جامعيًا لا يشفع له أن يدخل ابنه فى هذه الجامعة. هل هذا هو التطبيق الصحيح لما ينادون به من أخوة عربية؟ أليس غريبًا أمر هؤلاء الملوك والرؤساء الذين يفعلون نقيض ما يقولون ويتحدثون بحماس شديد عن الأخوة العربية والإسلامية وعن الوحدة العربية وفى نفس الوقت يفعلون كل ما يدمر الوحدة ويقطع أوصالها.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُونَ (٣)﴾. (الصف: ٢،٣) صدق الله العظيم

وبالرغم من كل الصعوبات فالأمل معقود على مصر أن تكون

رائدة فى جميع المجالات وأن تعطى المثال الذى يحتذى من باقى الدول العربية على النحو الذى نقترحه فيما يلى:

٢ ـ حتمية الحل الإسلامى:

معلوم لنا جميعًا أن كل عملية نمو أو تنمية اقتصادية تمت فى الماضى البعيد أو القريب فى جميع دول العالم كان للتراكم الرأسمالى دور رئيسى إن لم يكن هو أهم عامل رئيسى محدد لمسار ومعدل النمو الاقتصادى.

ومن ثم فمن الطبيعى أن يعتبر البحث عن حل لمشكلة التراكم الرأسمالى فى الدول النامية (المتخلفة) ـ ومصر من بينها ـ هو مفتاح مشكلة التنمية فى هذه الدول، وبمقدار نجاح أو فشل الدولة فى عملية التراكم ينعكس مباشرة بنجاح أو فشل عملية التنمية ذاتها.

وخلال ربع قرن من الزمان جربت مصر ضمن ما جربت تكوين تراكم لرأس المال بواسطة التضخم النقدى المعتمد من الدولة كوسيلة لتمويل المشروعات العامة، وقد اعتمد واضعو ومنفذو هذه السياسة على الفكر الكينزى المتصل بأثر النفقة العامة ومستوى التوظف والنقود الرخيصة على النحو الذى سبق شرحه.

وفاتهم سهوًا أو غفلة أو تعمدًا أن معظم الأدب الاقتصادى الذى تناول النظرية الكينزية بالشرح والتعليق قد أكد بوضوح تام أن الأفكار الكينزية ـ حتى وإن ثبت صحتها على الدول المتقدمة ـ فهى

بالقطع لا تنطبق على الدول النامية (المختلفة)، فهى ـ أى النظرية الكينزية ـ تشترط لانطباقها وجود جهاز إنتاجى كامل ومرن وطاقات إنتاجية متاحة ولكنها معطلة، وهذا بالقطع ما لم يكن متوفرًا بمصر عند تبنى السياسة التضخمية واستغلال ظاهرة الوهم النقدى التى تجعل العاملين يهتمون بعدد وحدات الأجر النقدى أكثر من اهتمامهم بالأجر الحقيقى.

وقد ثبت أخيرًا أن تطبيق الأفكار الكينزية ليس فقط فى الدول النامية بل أيضًا فى الدول الصناعية المتقدمة قد تسبب فى خلق غول كبير يقال له التضخم الانكماشى والذى فيه تتناسب الزيادة فى معدلات البطالة مع الزيادة فى معدلات الإصدار النقدى الورقى وهذا الذى حدث بعكس ما كان يوضحه منحنى فيليبس المبنى على الفكر الكينزى على النحو الذى شرحناه من قبل، فكان لابد لكثير من المشتغلين بالاقتصاد فى مصر أن يراجعوا مواقفهم السابقة ويصححوا أفكارهم النظرية بعد أن ثبت أن التضخم المحلى والمستورد كليهما، قد أضر بالاقتصاد المصرى ضررًا بليغًا ذكرنا جانبًا منه من قبل ونعيد التذكير هنا بالجوانب التى تتصل بالتراكم الرأسمالى من أجل التنمية الاقتصادية[١].

(أ) فلم يعد يثق أحد فى قيمة الجنيه المصرى لتوالى خفض قيمته الحقيقية بسبب استمرار عملية غمر السوق بأوراق بنكنوت

(١) دانيال عبدالله رزق، حسن محمود إبراهيم (د) ـ التضخم والسياسة النقدية/ ١٩٨٠/ المعهد القومى للتمى الإدارية (قسم الاقتصاد) بحث غير منشور.

مطبوعة بلا ضوابط اقتصادية لتتناسب مع الزيادة فى الإنتاج ومعدلات النمو، بل كان الهدف منها فقط تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة بما فيها القطاع العام الاقتصادى.

وقد ترتب على ذلك استمرار تآكل المدخرات الخاصة والعامة ثم تدميرها ومن ومن ثم الاتجاه إلى الادخار السلبى وقد تسبب ذلك فى إضعاف القدرة على الاستثمار فى كلا القطاعين العام والخاص وقد تناسب هذا الضعف طرديًا مع زيادة معدلات التضخم النقدى.

(ب) أدى التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار فارتفعت تكاليف الإنتاج ومن ثم فقدت مصر قدرتها التنافسية على التصدير وبالتالى قلت حصيلة البلاد من النقد الأجنبى فقلت بذلك القدرة على استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للمشروعات الإنتاجية، وقد حدث كثيرًا أن إضطرت مصر إلى تصدير منتجاتها بأسعار تقل كثيرًا عن تكلفتها الحقيقية إما بخفض أسعار الصادرات وإما يمنح المصدرين علاوات تشجيعية ليتمكنوا من التصدير بأسعار تقل عن سعر السوق المحلى، وهذا ما اعتبره الكثيرون إهدارًا للموارد وتبديدًا لجهود العمل الوطنى.

(حـ) أدى التضخم المستمر إلى التضاؤل المستمر لقيمة الإيرادات العامة للدولة والمتمثلة فى حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وعوائد أملاك الدولة وفائض القطاع العام الاقتصادى، ذلك لأن التضخم أدى إلى خفض القيمة الحقيقية للنقود باستمرار فجعل ما تحصل عليه الدولة من نقود لا يزيد فى

الواقع العملى فى قيمته عما كانت تحصل عليه قبل التضخم، بل إنه يقل فى بعض الحالات مقدرًا بكمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بهذه النقود.

(د) تسبب التضخم فى زيادة الاستهلاك القومى بوجه عام وزيادة الاستهلاك الترفى بوجه خاص حيث أيقن المواطن أن احتفاظه بالجنيه المصرى فيه خسارة مستمرة وتتزايد سنة بعد أخرى فأسرع كل مواطن بالاستفادة بما لديه من مدخرات بإنفاقها فى شراء سلع وخدمات قبل أن يرتفع سعرها بسبب التضخم وإذا بقى مع أحدهم فائض سيولة احتفظ بها فى صورة عقارات أو ذهب أو تحف أو معادن ثمينة أو حولها إلى نقد أجنبى حر (دولار أمريكى/ جنيه إسترلينى...) وأودعها بالبنك أو اكتنزها فى بيته، ولم يعد يفكر مصرى فى الاحتفاظ بمدخراته بالجنيه المصرى طالما أمكنه الحصول على نقد أجنبى بدلاً منه وقد تلاحظ قيام كثير من المصريين بالاحتفاظ بودائعهم فى بنوك أجنبية خارج مصر ثم اتجه كثير من رجال الأعمال المصريين إلى الاستثمار فى الدول الأوربية ودول الأمريكتين باحثين عن مصلحتهم الشخصية أولاً وقبل كل شىء والتى تتمثل فى تعظيم الربح وتأميل المال والنفس، ضاربين بالمصلحة القومية عرض الحائط حيث تعارضت قوانين الوطن وسياساته مع مصالحهم الشخصية ولم تتوافق المصلحتان كما يقضى ذلك الفكر السليم والسياسة الحكيمة، وقد سمعنا تقديرات كثيرة عن حجم ودائع واستثمارات المصريين بالخارج وكان أقل

تقديرًا لها يؤكد أنها تزيد عن مجموع ديون مصر الخارجية المدنية منها والعسكرية.

وطبقا لما أوردناه آنفًا نجد أن مصرنا قد تبنت سياسية تضخمية بهدف إحداث تكوين رأسمالى فكانت النتيجة أن تسبب التضخم فى القضاء على التراكم الرأسمالى واضطرت مصر إلى تمويل مشروعاتها عن طريق الاستدانة من الدول الغنية بشروط ليست كلها فى صالحنا وهذه قضية أخرى.

٣ - هل تستطع مصر أن تحقق التراكم الرأسمالى المطلوب للتنمية الشاملة دون ان تلجأ إلى التمويل بالتضخم ودون أن تستدين من الخارج؟

وإجابتى لهذا السؤال بنعم، إذ يمكن لمصر بتطبيق الفكرتين الأساسيتين وهما إلغاء التعامل بالربا والعودة إلى قاعدة الذهب آن توقف هذا النزيف المتمثل فى هروب رءوس الأموال من مصر إلى الخارج ليس هذا فقط بل وتتحول إلى واحدة من أعظم الأسواق النقدية فى العالم ويكون لها القدرة على تجميع رءوس الأموال المصرية والأجنبية على حد سواء ومن ثم تكوين التراكم المطلوب لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة واستمرارها دون حاجة إلى الاستدانة من الخارج أو اللجوء إلى وسيلة التمويل بالتضخم.

٤ - كيف يمكن إلغاء التعامل بالربا؟

بدءًا أقرر وأعترف أننى لست فى مكان الفتوى الشرعية فهناك خلاف على تحديد ما هو الربا المحرم هذه واحدة، والثانية أن

هناك رأيًا يقول بأن الفائدة (الربا) هى بمثابة جزء من الأرباح المحققة وهى أيضًا تعويض عن النقص فى قيمة النقود الذى حدث ويحدث بسبب التضخم المستمر وهذه الآراء وأمثالها ترتكز على قاعدة التسليم بالأمر الواقع ثم إيجاد المبرر النظرى له وحجتهم فى اعتناق هذا المبدأ أننا تابعون لنظام اقتصادى عالمى ومرتبطون به ولا يمكننا الفكاك منه وهذا الرأى يخالف ما ذهبنا إليه فى الفصول السابقة.

وإذا تركنا الجانب النظرى من القضية لنرى معًا ماذا تم عند التطبيق العملى لوجدنا أن تجربة البنوك الإسلامية وتجربة شركات توظيف الأموال الإسلامية على حداثتهما وافتقار الكثير من أصحابها ومديريها للخبرات العملية والمؤهلات العلمية والمقدرة الإدارية بل وفى بعض الحالات الافتقار إلى الوازع الدينى نفسه[1].

رغم كل هذا فقد نجحت هذه المؤسسات فى تجميع المليارات من رءوس الأموال فى فترة قصيرة لمجرد أنها رفعت إسلاميًا «لا ربا» هذا بصرف النظر إذا كان أصحابها يؤمنون بالإسلام كدين أو كنظام للحياة الشاملة من عدمه، بل ثبت بعد ذلك أن أصحاب بعض هذه الشركات الإسلامية كانوا مسيحيين، والشىء الوحيد الذى اشترك فيه جميع أصحاب هذه الشركات هو إيمانهم بأن الفكرة

---

(١) لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة مقالينا المنشورين بالأهرام الاقتصادى العدد ٩٨١/ ٢ نوفمبر ١٩٨٧ والعدد ٩٩٥/ ٨ فبراير ١٩٨٨/ والمعاد نشرهما بكتاب الاقتصادى/ الكتاب الرابع يونية ١٩٨٨.

الإسلامية تحقق المصالح المشتركة لهم أولاً ولأصحاب الأموال ثانيًا، فلقد تمكنت هذه الفكرة عند وضعها موضع التطبيق من تجميع جانب عظيم من مدخرات المصريين بالداخل والخارج وللحق فلم تسحب هذه المدخرات كلها من البنوك التقليدية ومن صناديق التوفير بل إن جزءًا كبيرًا منها لم يكن أصلاً مودعًا لديها بسبب تحرج أصحابها من شبه الربا إذا ما تعامل مع البنوك التجارية وصناديق التوفير ومما لاشك فيه أن هذه المؤسسات المالية قد تأثرت كثيرًا بظهور البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال.

ومهما قيل من أسباب أدت إلى نجاح هذه الفكرة عند تطبيقها سواء تلك الحملات الدعائية المكثفة فى جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، أم تلك النسبة العالية من الأرباح التى كانت توزع بصفة دورية لإغراء المودعين على إبقاء أموالهم ولجذب أعداد متزايدة من مودعين جدد وغير ذلك من أسباب قد تكون كلها صحيحة ولكنها جميعا لا تقلل من شأن وأثر الوازع الدينى لدى الشعب المصرى المتدين بطبعه منذ العهد الفرعونى ثم العصر المسيحى وأخيرًا الفتح الإسلامى، فمجرد شيوع خير بين الناس يقول بأن تعاملات البنوك بالفوائد حرام وأن التعامل بنظام المشاركة أو المرابحة أو المضاربة الإسلامية هو الحلال هذه الحقيقة أدت إلى انحياز قطاع كبير جدًا من الشعب المصرى إلى فكرة البنوك الإسلامية ثم إلى شركات توظيف الأموال الأقوى دعاية والأكبر ربحًا. هذا الانحياز حدث من الشعب المتدين مخافة الوقوع حتى فى مظنة الربا عملاً بالحكمة القائلة «دع ما يريبك إلى ما لا

يريبك». وبالرغم من أن كثيرًا من هذه الشركات قد جانبها الصواب فى بعض الموضوعات عند تطبيق الفكرة عمليًا إلا أن ذلك لم يصل إلى علم الجمهور الطيب، ومن علم بها لم يجد فيها مبررًا كافيًا لمعاداة الفكرة والقضاء عليها، وظلت الفكرة الإسلامية هى القائدة لعملية التراكم الرأسمالى والتى لفتت الأنظار إليها فى الداخل والخارج وأثارت حفيظة أعداء الإسلام ضد تطبيق الفكرة.

وفى مصر سارعت بعض البنوك الوطنية بافتتاح أفرع لها للمعاملات الإسلامية مستفيدة من الفكرة التى انتشرت بين جموع المستثمرين من صغار وكبار المدخرين وقد حققت هذه الفروع نجاحًا كبيرًا كان بمثابة رسالة عملية واضحة مرسلة إلى الجهاز المصرفى المصرى بالكامل تدعوه إلى أن يتحول إلى التعامل «بلا ربا» طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أما البنوك الأجنبية بمصر ومعها البنوك المشتركة وبعض بنوك القطاع العام والبنوك الوطنية فقد وقفت جميعها من التجربة الإسلامية موقفًا غير ودى، بل وصل فى كثير من الأحيان إلى حرب معلنة، وتفسيرهم لهذا الموقف أن التجربة الإسلامية تعنى بالضرورة إلغاء البنوك التجارية تمامًا، حيث إن البنك التجارى طبقا للتعريف العلمى الذى استقر عليه هو مؤسسة تتاجر فى نقود الغير، ويتقرر عائد المتاجرة فى النقود مقدمًا بتحديد معدل الفائدة عند منح القرض مع أخذ الضمانات الكافية لسداد الأموال المفترضة مضافًا إليها الفوائد المقررة. بينما «البنك» أو المصرف

الإسلامى أو شركة توظيف الأموال التى تطبق الفكرة الإسلامية قائمة على أساس المتاجرة بنقود الغير وفرق كبير بين أن نتاجر فى النقود ونتاجر بالنقود، ففى حالة البنوك التجارية تعتبر النقود سلعة يتاجر فيها أما عند تبنى التطبيق الإسلامى فالمتاجرة تكون فى السلع والخدمات والنقود تقوم بعملية الثمنية وتسهيل التبادل ومخزن للقيم بحياد تام بين البائع والمشترى ولا يتحدد لها عائد مقدم بل يتقرر نصيبها على ضوء التصفية النهائية للعملية التجارية أو عند إعداد مركز مالى حقيقى فى كل فترة زمنية.

وهنا قد يلزم أن نعيد ونكرر ما قاله رئيس بنك إنجلترا من أن إطلاق اسم بنك على مؤسسة مالية إسلامية خطأ، ولابد أن نبحث لها عن اسم آخر طالما هى لا تتاجر فى نقود الغير.

من هذا المنطلق العقائدى (الأيدلوجى) وقفت جميع البنوك التجارية بمصر مؤيدة بالبنوك التجارية فى جميع أنحاء العالم ضد تجربة تطبيق الفكرة الإسلامية، وكانوا هم الأقوى والأغنى والأكثر تنظيما ولهم مدارسهم الفكرية التى تؤيدهم فى الداخل والخارج، وتنوعت الكتابات والندوات والغمزات والدسائس ضد الفكرة.

قد نسلم بأن التطبيق العملى للفكرة ربما يكون قد جانبه الصواب فى عدد من الشركات والبنوك فى بعض مجالات الاستثمار وفى بعض النظم المحاسبية والإدارية، وأحيانًا فى بعض طرق جمع الأموال وفى الشكل القانونى للشركة، وكان الإصلاح مطلوبًا بالحاح لتصويب هذه الأخطاء ولكن الإصلاح شىء والقضاء

على الفكرة شىء آخر وهو ما حدث فعلاً بإصدار قانون خاص بشركات تلقى الأموال لاستثمارها رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وهو قانون ظاهره الرحمة وباطنه العذاب.

إن النجاح الذى حققته هذه الشركات والبنوك كذا فروع البنوك التجارية للمعاملات الإسلامية كان يقتضى أن يتحول الجهاز المصرفى بالكامل - المصرى منه على الأقل - إلى تبنى تطبيق هذه الفكرة ولو فعل لحقق مكاسب عظيمة ولجذب إليه معظم جمهور المودعين، لأن الجمهور المصرى يثق ثقة تامة فى كفاءة العاملين بالجهاز المصرفى، ودقة حسابات البنوك وصرامة القوانين والأنظمة التى تحكمها، فإذا ما تبنت البنوك المصرية الفكرة الإسلامية لزال الحرج عن كثير من المصريين والعرب والمسلمين فى التعامل مع هذه البنوك، ولأصبحت قادرة على جذب المدخرات بكفاءة تفوق بكثير ما حققته شركات توظيف الأموال الإسلامية.

والأمل أن يقتنع مخطط ومنفذ السياسات الاقتصادية والمالية بالفكرة - ليس من الناحية العقائدية الدينية فحسب - بل من زاوية أنها فكرة صائبة وعملية وقادرة على تجميع معظم المدخرات التى يمكن للمصريين أن يدخروها.

والفرق كبير بين أن نطبق الفكرة وأن نستصدر فتوى تحلل للبنوك والجمهور بعض المعاملات الحالية فالمعلوم لدى جميع المسلمين أن الدين الإسلامى ليس به رجل دين بالمعنى المفهوم فى باقى الأديان والملل الأخرى بل إن كل مسلم مسئول مسئولية كاملة

ومباشرة عن عقيدته وتصرفاته ولا يشفع له عند حسابه أن فلانًا قد أفتاه بكذا بينما هو فى قرارة نفسه يؤمن بعدم صحة هذه الفتوى، والقاعدة العامة «استفت قلبك وإن أفتاك الناس» حيث لا وساطة بين المسلم وربه وبالتالى فالقرآن والسنة يخاطبان كل مسلم مباشرة دون حاجة إلى وسيط دينى وهذا المفهوم من شأنه أن يقلل أهمية وتأثير أى فتوى لا تكون قطعية النص وقطعية الدلالة وتخالف ما استقر عليه فهم جمهور المسلمين لقرون طويلة(١).

٥ ـ إجراءات الجهاز المصرفى لتطبيق النظام:

والحل الذى يحقق مصالح الجميع فى نظرى يكون باتخاذ الجهاز المصرفى عدة إجراءات عملية ليوفق أوضاعه ليكون قادرًا ومستعدًا لتطبيق الفكرة الإسلامية ومن هذه الإجراءات المقترحة:

(أ) تتولى وزارة الاقتصاد أو اتحاد البنوك إنشاء جهاز خاص تكون مهمته الأساسية إعداد دراسات شاملة ودقيقة لجميع أوجه النشاط الاقتصادى محليًا وعالميًا وتتبلور نتائج هذه الدراسات بإصدار جداول تحدد معدلات الربح الحقيقى ـ ومعدل دوران رأس المال ودرجات المخاطرة لكل فرع ولكل صناعة من أوجه النشاط الاقتصادى سواء صناعة أو زراعة أو خدمات، وهذه الدراسات تكون دورية ومستمرة بحيث يتم تعديل هذه الجداول فى إصدارات جديدة كل فترة زمنية معقولة ومتناسبة مع النشاط المعنى بالجدول

---

(١) فضيلة مفتى الديار المصرية موظف حكومى يتبع وزير العدل ورأيه استشارى غير ملزم للحكومة.

هذه الجداول سوف تكون الدليل الذى يسترشد به من يقوم بإجراء دراسات الجدوى للمشروعات المقدمة للبنوك التجارية.

(ب) ينشئ كل بنك تجارى جهازًا تكون مهمته إجراءات دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقدمة إلى البنك على أن تكون الدراسة ميدانية ويتم الاستعانة بالجداول التى تحدد الربحية والموضحة بالبند السابق. وتنتهى الدراسة بقبول أو رفض المشروع ويلاحظ أن هذا الجهاز سوف يحل محل جهاز الائتمان بالبنوك التجارية إذ باختصاصه الجديد سوف تتحول البنوك التجارية من الموقف السلبى الذى يتمثل فى مقرض للنقود يأخذ ضمانات كافية لسداد القرض مع الفوائد فى الموعد المحدد ولا يهتم كثيرًا بالنتائج التى سوف تتحقق أو التى تحققت ربحًا كانت أم خسارة سوف يتحول البنك إلى موقف إيجابى متمثل فى مشارك فى العملية الانتجاية مع عميل البنك ويهمه كثيرًا أن يتأكد من قابلية المشروع للتنفيذ وبأن احتمالات النجاح كبيرة وأقرب إلى اليقين وأن المخاطر قليلة ومحسوبة وأن المحصلة النهائية للدراسة العلمية الدقيقة تدعو إلى التفاؤل بل ومضمونة إذا ما بقيت عناصر الدراسة على ماهى عليه.

(جـ) يبقى الجانب القانونى والمتمثل فى استصدار تشريع يعدل قوانين البنوك بحيث يجيز للبنوك التجارية فى المعاملات المحلية فقط أن تغير اسم الفائدة إلى معدل الربح وأن تعوم معدل الربح الذى يتحدد لكل مشروع على حدة.

(د) والتطبيق العملى من جانب البنك التجارى يكون بإحدى الطرق التالية:

١ ـ المشاركة المحددة:

فيقوم البنك التجارى (إدارة الاستثمار) بالتعاقد مع أصحاب المشروعات التى حظيت بموافقة البنك عليها طبقًا لنتيجة دراسات الجدوى التى عرضت عليه.

ويتم العقد بنظام المشاركة فى رأس المال اللازم للمشروع المحدد بذاته وشروطه (زراعيًا ـ صناعيًا ـ خدميًا) وتتحدد نسبة مشاركة كل طرف بالاتفاق[١] كذلك يتم الاتفاق على نسب تحديد العائد النهائى للمشروع بعد خصم جميع المصروفات الواجبة. وبعد إتمام تنفيذ المشروع يجرى له حساب ختامى ومنه يتضح بصفة قطعية الربح الحقيقى القابل للتوزيع، ويستحق كل طرف (العميل والبنك) نصيبه من الربح طبقًا للنسب المحددة فى الاتفاق سالبًا كان الربح أم موجبًا.

٢ ـ المشاركة المفتوحة:

يقوم البنك التجارى بانتقاء عدد من المشروعات القومية الكبرى والتى تدخل ضمن خطط وبرنامج التنمية أو على الأقل لا تتعارض

---

(١) إذا لم يسهم العميل بنصيب فى رأسمال المشروع واكتفى بالعمل فقط سميت هذه المشاركة بالمضاربة ولا يتحمل جزءًا من الخسارة.

معها، على أن تتصف بالتنوع والشمول فتغطى جميع قطاعات النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وخدمات.

ثم تجرى عليها دراسات الجدوى الاقتصادية طبقًا للمعايير السابقة وبعد إقرارها من سلطات البنك توضع موضع التنفيذ ويتم تمويلها عن طريق قيام البنك بإصدار صكوك استثمار تطرح للجمهور لشرائها ومن يشترى صكًا يعتبر مساهمًا فى سلة متنوعة من الاستثمارات فى مجالات مختلفة غير محددة منه سلفًا وأنه يوكل البنك فى إدارة هذه الأموال نيابة عنه متبعا فى ذلك عناية الرجل الحريص، وفى نهاية كل مدة مالية (ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية حسب الأحوال) يقوم البنك بإعداد مركز مالى قانونى يحدد بمقتضاه نتائج العمليات حتى تاريخ نهاية المدة، وبعد الاعتماد وإجراء القيود المحاسبية طبقًا للأصول المتعارف عليها يتم توزيع صافى العمليات من ربح أو خسارة على حاملى الصكوك طبقًا للقواعد المحاسبية التى ترجح المبالغ بالمدد الزمنية وتعد هذه الطريقة - الاستثمار بالصكوك - أكثر قبولاً للناس عامة؛ لأن الغالبية منهم لديهم مدخرات قد تكون قليلة لا تكفى لتنفيذ مشروع مستقل، وإن كانت كثيرة فقد لا يجيدون عملية إدارة الاستثمارات ويتلهفون على من يثقون فيه ليقوم لهم بهذه الخدمة بأجر ولا يوجد من هو أجدر بذلك من البنك التجارى - وهذه الفكرة ذاتها هى التى قامت عليها شركات توظيف الأموال ولكن بلا صكوك وبلا حسابات معتمدة، والأجدر والأفضل للوطن والمواطن أن تقوم بها البنوك

المعتمدة وبأسلوب جديد بواسطة صكوك الاستثمار القابلة للتداول بيعًا وشراء من خلال بورصة الأوراق المالية.

وصكوك الاستثمار بهذه الصورة ليست موضوع اعتراض من أى مسلم مهما كانت مدرسته الفقهية من المذاهب المعتمدة.

٣ ـ المرابحة:

وفى هذه الحالة يحدد العميل ما يحتاجه من سلع غالبًا ما تكون رأسمالية وأحيانًا سلعًا استهلاكية معمرة ويطلب من البنك التجارى شراءها له مع إضافة هامش ربح يتفق عليه بين الطرفين مسترشدين بجداول الربحية السابق ذكرها ثم يقوم البنك بتسليم العميل السلع عينًا ويأخذ عليه سندات إذنية بباقى الثمن المؤجل يسددها فى المواعيد المتفق عليها.

وهذا النظام (المرابحة) شديد الشبه بنظام البيع بالتقسيط مع حفظ حق الملكية والفرق بين الاثنين ينحصر فى أمرين الأول أن البنوك التى نفذته من قبل تلجأ إلى إضافة هامش ربح مساوٍ تمامًا لمعدل الفائدة المعلن وتصبح العملية مجرد تغيير اسم الفائدة إلى ربح.. والأمر الثانى أن الزيادة تضاف إلى المال اللازم لتمويل العملية وليس إلى ثمن السلعة بحيث لا يتملك البنك السلعة ثم يعيد بيعها وهو ما يعد ضروريًا فى حالة التطبيق الإسلامى حتى يستحل البنك الربح المضاف إلى السلعة نتيجة مشاركته فى العملية التجارية وتحمله المخاطر الناتجة عن ذلك.

هذه هى اقتراحاتى بالحلول العملية والتى به يمكن إلغاء التعامل بالربا فى السوق المحلى فقط ولا أدعى أنها تعد محاولة للتوفيق بين نظام الفائدة الثابتة التى تعمل بها البنوك التجارية الآن وبين نظام المشاركة أو المضاربة أو المرابحة الإسلامية، بل القول الصحيح أنها تعد البديل الشرعى والحلال لاستثمار الأموال عوضًا عن نظام الإقراض بالفوائد الثابتة والذى يتمتع بأكبر حشد من الفتاوى التى تحرمه.

ولنا العبرة والقدرة فى قول الصحابى «كنا نترك تسعة أعشار الحلال مخافة الوقوع فى الحرام».

أما على المستوى العالمى، وفى معاملاتنا المالية مع الدول الأجنبية فسوف نظل مرتبطين رغمًا عنا بالنظام العالمى وإلى أن يتكون لديهم قناعة بفائدة وسمو الأفكار الإسلامية فسوف نستمر فى التعامل معهم بالفائدة الدائنة والمدينة أخذا وعطاء طالما كانت هناك ضرورة تحتمها مصلحة قومية حقيقية وهذا يطابق ما جاء بفتوى مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف/ المجمع الثانى سنة ١٩٦٥ (هيئة كبار العلماء سابقًا).

٣ ـ كيف نعود بالنقود إلى قاعدة الذهب؟

نعم كيف يتسنى ذلك لمصر وهى دولة فقيرة نسبيًا وتنتمى إلى العالم الثالث، وهذه المقولة لا يختلف فيها اثنان ولكن الخلاف يدب عندما نناقش أسباب هذا الفقر ومن ثم وسائل العلاج المقترحة، وإذا ما تركنا الجدل النظرى واكتفينا بعرض الحقائق الثابتة لوجدنا أن مصر غنية بمواردها الاقتصادية التى حباها الله سواء منها

ماهو على سطح الأرض أو ما فى باطنها أو ما يعلوها فى أجوائها وما تتمتع به من بحار وبحيرات ونهر يعد من أعظم أنهار الدنيا وشعبا صبور دءوب يحب العمل إذا أحسن تجميعه وتدريبه وتنظيمه هذه الثروات الطبيعية الوفيرة جعلت البعض يعلن رأيه بأن مصر تعد أغنى من أغنى الدول البترولية بالشرق العربى. وإذا كان ذلك فكيف يتفق هذا مع حال الفقر النسبى الذى تعانى منه مصر دولة وشعبًا؟! الشىء المؤكد لنا جميعًا أننا لم نستغل مواردنا الاقتصادية الاستغلال الأمثل حتى الآن ولم نصل إلى حالة التشغيل الكامل أو قريب منها، وأسباب ذلك كثيرة وتتباين فى الأهمية طبقًا لوجهة نظر الباحث والتى تتأثر بثقافته وبيئته ومعتقداته ولكن الجميع يكاد يتفق على أن نقص العملات الصعبة أحد إن لم يكن أهم الأسباب الرئيسية، حيث إن مواردنا من حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ومن التحويلات النقدية الواردة من الخارج لا تكاد تكفى جزءا من الواردات اللازمة للمشروعات الإنتاجية لتنفيذ خطط التنمية وتتم الموازنة إما بالاقتراض من الخارج وإما بتأجيل تنفيذ بعض المشروعات والحل الأول وهو الاقتراض من الخارج قد أوقعنا ومازال يوقعنا فى مصيدة الديون الخارجية فشروط القروض ليست كلها فى صالحنا ومعدلات الفائدة غالبا ما تكون مرتفعة وقد يحدث أن نعجز عن سداد فوائد القرض قبل البدء فى سداد أقساطه وبحسبة بسيطة اتضح أن مصر ملزمة بإتمام سداد ما يقرب من ثلاثة أضعاف كل قرض اقترضته بفائدة تجارية وهذا من شأنه أن تؤول جميع نتائج التنمية مضافًا إليها جزء من رأس

المال القومى إلى المقرض الأجنبى وهكذا تتحول القروض تدريجيًا إلى عائق للتقدم بدلاً من أن تساعدنا على النمو والتنمية ولهذا تعد غير مرغوب فيها.

والحل الثانى والقاضى بتأجيل تنفيذ بعض مشروعات الخطة لا يحتاج إلى برهان بأنه يؤخر عملية التنمية والتى تفترض الخطة ترابط مشروعاتها وتوازن نموها ليساعد بعضها البعض ويغذى بعضها البعض طبقًا للعلاقات التبادلية المرسومة فى خطة التنمية.

وقد قرأنا وسمعنا كثيرًا طوال ربع قرن من الزمان تلك الدعوات والسياسات والبيانات الرسمية والتى تنادى جميعها بضرورة زيادة الصادرات حتى يتوفر لنا النقد الأجنبى، وعمليًا لم تأتِ هذه السياسات بالنتائج المرجوة منها والتى سبق أن بشر بها أصحاب هذه الدعوة.

إذ لا يكفى ضرب الأمثال واستعادة الذكريات من التاريخ أيام أن كانوا وكنا، إن زيادة الصادرات تتطلب زيادة الإنتاج كمًا ونوعًا وهذه تعنى زيادة معدلات النمو المحققة من تنفيذ خطط وبرامج التنمية والتى تحتاج بالضرورة إلى نقد أجنبى. فكأننا نقول بأننا نحتاج إلى نقد أجنبى لكى نزيد مواردنا من النقد الأجنبى وهذه مقولة صحيحة وهى التى تفسر لنا قصور حصيلة الصادرات دائمًا عن مطالبنا من النقد الأجنبى طبقًا لخطة التنمية.

والحل الصحيح ـ فى نظرى ـ هو أن نجعل من مصر منطقة جذب للمدخرات العالمية وسوقًا نقدية دولية ولن يتأتى ذلك إلا

بربط وحدة النقد المصرية بوزن ثابت من الذهب الخالص وجعلها حرة وقابلة للتحويل لأى وحدة نقدية فى العالم ويتزامن هذا الإجراء مع تطبيق ديمقراطى سليم يحقق الحرية والأمن للجميع.

إن فك الارتباط رسميًا بين وحدات النقد والذهب فى معظم دول العالم وآخرها الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنى أن الذهب لم يعد له قيمة اقتصادية، فحتى وقتنا هذا فمازالت البنوك المركزية للدول الصناعية تمتلك حوالى ٨٠٪ من مخزون الذهب الرسمى فى العالم وتحتفظ به فى خزائنها كغطاء - غير معلن رسميًا - لنقودها الورقية أضف إلى ذلك أن الذهب يعد سلعة اقتصادية لها قيمة مثل النحاس والحديد واليورانيوم وهو يستخدم فى كثير من الصناعات خاصة الدقيقة منها، أما لماذا أعلنوا تحللهم رسميًا من قاعدة الذهب فإننا نأخذ الولايات المتحدة كمثال للإجابة على ذلك، لقد أعلنت تحللها من قاعدة الذهب بسبب إفلاسها وتحولها إلى أكبر دولة مدينة فى العالم مما كان يضطرها إلى تصدير ما لديها من ذهب إلى دائنيها الذين بحوزنتهم دولارات ورقية تزيد قيمتها بالأضعاف عما لدى الولايات المتحدة من ذهب، وهكذا أعفت نفسها من الالتزام بقاعدة الذهب حتى تحافظ على ما لديها من ذهب وأبقت عليه داخل خزائنه فى بورت سموث، يضاف إلى ما سبق أن ذكرناه من أن تحلل الولايات المتحدة من قاعدة الذهب كان من بين أهدافه تذويب الأرصدة النقدية للدول البترولية العربية ورعاياها والموجودة بالبنوك الأمريكية والأوربية.

فالحقيقة الثابتة أن الذهب لم يفقد أهميته الاقتصادية لا كسلعة ولا كنقد عالمى هم يسعرون الذهب كل يوم بالدولار وبالإسترلينى والحقيقة أن الذهب هو الذى يسعر كلاً من الدولار والإسترلينى وسائر العملات الأخرى بل وسائر السلع والخدمات، إنه وحدة القياس والوزن العالمية التى تقيس أو تزن جميع الأشياء ولا تقاس أو توزن إلا بمثلها.

إن ربط وحدة النقد المصرية بالذهب سوف يجعل من مصر سوقا نقدية منافسة لسويسرا وألمانيا وإنجلترا وأمريكا واليابان ومن المتوقع أن تتجه مدخرات الدول العربية والإسلامية ورعاياهم إلى الجهاز المصرفى المصرى والذى يكون مستعدًا ومؤهلاً ـ على نحو ما ذكرنا من قبل ـ لاستخدام هذا التراكم النقدى فى تشغيل الموارد وتنفيذ مشروعات تنموية داخل مصر والدول العربية والإسلامية.

أن مجرد تحديد وزن وعيار وحدة النقد من الذهب يكون كافيًا للتعامل بالأسواق ولا يشترط إتمام صك كمية النقود اللازمة لحجم الصفقات، ويكفى فقط أن تحمل أوراق النقد من البنكنوت نصًا يحدد قيمتها ذهبًا وزنًا وعيارًا وتعهدًا بالوفاء بهذه القيمة بمجرد تقديمها للبنك ـ كما كان التعامل بالبنوك المصرية سائدًا قبل الحرب العالمية الأولى ـ إن مجرد شيوع الثقة بين الجمهور فى قابلية أوراق البنكنوت إلى التحول إلى ذهب فورًا وبدون عائق سوف تقنع جمهور المتعاملين بالأسواق بعدم الحاجة إلى تحويل النقد الورقى إلى ذهب بل إنهم سوف يفضلون التعامل بالأوراق عن الذهب لخفة وزنها وسهولة حملها وإخفائها.

ومن الفوائد الرئيسية لتحديد وزن وعيار وحدة النقد من الذهب كبح جماح السلطات النقدية فى مصر والتى كانت تقرر طبع النقود بدون غطاء مما كان يضر بالاقتصاد المصرى.

وإذا كان لنا أن ندغدغ العواطف الدينية والتاريخية للعرب والمسلمين للاستفادة منها اقتصاديًا ـ وهذا فى حد ذاته ليس عيبًا ـ فإنى أقترح أن تكون وحدة النقد المصرية الأساسية الدولية مطابقة تمامًا للدينار العربى التاريخى فتكون بوزن ٤,٢٥ جرام من الذهب الخالص عيار ٢٤ وتكون وحدة النقد المصرية المساعدة المحلية مطابقة تماما للدرهم العربى التاريخى بوزن ٦,١٥ جرام من الفضة الخالصة وهذا من شأنه أن تكون النسبة بين الدينار والريال هى ١: ٢٠.

إن مجرد إعادة بعث وصك وحدات النقد العربية الإسلامية بمصر سوف يفرح العرب والمسلمين وسوف ييسر لهم فهم كثير من قضاياهم الفقهية فى العبادات والمعاملات، فالتراث الفقهى للإسلام على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان يقرر أحكامًا بالدينار فى أمور الزكاة والصدقة والنكاح والكفارة والحدود والدية، ومن المتوقع أن يقبل المسلمون فى كل مكان على التعامل بوحدة النقد المصرية لأنها خاطبت قلوبهم وعواطفهم الدينية وأنارت عقولهم ففهموا بها أمورًا من دينهم، بل وسوف ينادى البعض بفرضية التعامل والتعاون مع الجهاز المصرفى المصرى دون سواه لأنه أعاد إلى الحياة الدينار العربى الذهب وألغى التعامل بالربا،

وربما تكون هذه أهم خطوة على طريق توحيد النظم النقدية العربية تمهيداً للوحدة الاقتصادية العربية.

وبفرض أن عشرة بالمائة من مسلمى العالم سوف يتوقون إلى الاحتفاظ بدينار واحد من الذهب فإن البنك المركزى المصرى يمكنه تحقيق ربح قد يتعدى المليار جنيه أو ما يعادله كأرباح من عملية صك الدينار بافتراض هامش ربح لا يزيد على عشرة بالمائة.

ولدعم مركز الدينار المصرى محليًا وعالميًا يلزم تحريم وتجريم التعامل بأية عملة داخل مصر خلاف الدينار والدرهم وعلى سبيل المثال وليس الحصر يكون الدينار المصرى هو وحدة التعامل النقدية عند الوفاء برسوم عبور قناة السويس وعند تأدية أثمان السلع والخدمات التى تؤدى للمراكب والطائرات بالموانى البحرية والجوية، وعند تحصيل أثمان الصادرات السلعية والصادرات غير المنظورة وعند وقع أثمان السلع بالسوق الحرة وأيضا الخدمات السياحية.

الخلاصة:

ظاهرة التضخم النقدى بدأت مصاحبة للتعامل بالربا على نطاق واسع ثم زادت مع إصدار النقود الورقية وبلغت ذروتها بعد سحب الذهب كغطاء للنقود الورقية.

وقد تسبب التضخم النقدى فى حدوث موجات متلاحقة من الارتفاع فى المستوى العام لأسعار جميع السلع والخدمات مما تسبب عنه إعادة توزيع الدخول لغير صالح ذوى الدخول المحدودة

على المستوى القومى وزيادة غنى الدول الغنية على حساب زيادة فقر الدول الفقيرة.

وقد نتج التضخم النقدى بسبب تعمد إحداث خلل فى العلاقة بين العرض الكلى من جانب والطلب الكلى من الجانب الآخر.

ويحدث الخلل فى جانب الطلب الكلى بإخراج النقود عن وظيفتها الأصلية وتحويلها إلى سلعة يتم الإتجار فيها مما تسبب فى زيادة كبيرة فى كمية وسائل الدفع من إصدار نقدى ورقى بلا ضابط ومن توسع فى الائتمان المصرفى، وكان من شأن ذلك الضغط المستمر على المستوى العام للأسعار مسببًا ارتفاعها المستمر.

أما جانب العرض الكلى فقد تم التلاعب فيه بإحداث أزمات متعمدة فى إنتاج السلع أو توزيعها سواء حدث ذلك بسبب بطالة إرادية متعمدة (توقف عن الإنتاج كلى أو جزئى) أو بسبب الإسراف فى استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة التكلفة بهدف تعظيم الأرباح النقدية للمنتجين حتى ولو أضر ذلك بالمصالح الحقيقية للشعوب.

ولعلاج التضخم يلزم إصلاح النظام النقدى (المحلى والعالمى) وذلك بإعادة النقود إلى تأدية وظائفها الطبيعية كوسيلة لإتمام تبادل الصفقات بسهولة وكمقياس لأثمان السلع وكمخزن للقيم، ولن يتحقق ذلك إلا بعودة الذهب إلى عرش النظام النقدى ليؤدى دوره فى ضبط الأداء الاقتصادى، ولا يعارض فى ذلك إلا المستفيدون من الفوضى النقدية الدولية والمتمثلة فى حجم سيولة كبيرة جدًا لتصيد الدول الفقيرة فى مصيدة الديون الربوية، ويقف صندوق

النقد الدولى عاجزًا أمام جبروت أصحاب الأسواق النقدية، وهذا العجز - للمنظمة الدولية - يعطينا المبادرة لأن نناشد الدول الإسلامية بأن يتفقوا على قيام بنك ما وليكن البنك الإسلامى للتنمية - بوظيفة البنك المركزى للبنوك المركزية بالدول الإسلامية ويتولى ضرب الدينار العربى[1] ليتولى قيادة النظام النقدى العالمى وإلى أن يتم ذلك يمكن لمصر أن تكون رائدة لتطبيق هذه الأفكار، على أن يتم التعامل به فى الصفقات بين الدول وخصوصًا فى دفع أثمان البترول ورسوم العبور بقناة السويس، ورسوم الموانى والمطارات وأثمان السلع والخدمات التى تؤدى بها والتجارة العابرة وما إلى ذلك من صفقات تدعم مركز الدينار الإسلامى لتسرع به إلى قمة النظام النقدى العالمى فيتولى قيادته إلى بر الأمان ويحقق التوازن المنشود ويعيد الانضباط إلى نقود العالم ويوقف نهب ثروات الشعوب عن طريق التضخم النقدى الورقى.

ويوم تنجح فى تطبيق ذلك - يقتنع كثير من شعوب العالم بأن فى الإسلام حلا لمشاكلهم[2] التى استعصت طويلاً على المفكرين منهم.

ا - ا - الملط

---

(١) وزن الدينار العربى الإسلامى ٤,٢٥ جم ذهب خالص .. آخذين فى ذلك بوجهة نظر د. يوسف القرضاوى.

(٢) مصطفى كمال وصفى، مصنفة النظم الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٧، ص ٦٢، ص ١٠٦، ص ٦١١.

المراجـع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الكتاب المقدس (العهد القديم والعهد الجديد).

٣ ـ **محمد بن احمد الأنصارى القرطبى:**

الجامع لأحكام القرآن الكريم ـ مطابع الشعب ـ القاهرة.

٤ ـ **سيد قطب:**

فى ظلال القرآن ـ دار إحياء التراث الإسلامى ـ القاهرة

٥ ـ **محمد فؤاد عبدالباقى:**

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ دار الحديث ـ القاهرة ١٩٨٨.

٦ ـ **د. أ. ى. هسنك:**

مفتاح كنوز السنة ـ ترجمة محمد فؤاد عبدالباقى ـ سهيل ـ لاهور ـ ١٩٧١.

٧ ـ **محمد بن إسماعيل البخارى:**

صحيح البخارى ـ دار الشعب ـ القاهرة.

٨ ـ **ابو حامد الغزالى (الامام) :**

إحياء علوم الدين ـ دار الشعب ـ القاهرة.

٩ ـ **السيد سابق:**

فقه السنة ـ دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ ١٩٦٩.

١٠ ـ **البهى الخولى:**

الثروة فى ظل الإسلام ـ مطبعة البوسفور ـ القاهرة ـ ١٩٧٧.

١١ ـ **د. أبو بكر عدر، د. شوقى إسماعيل:**

اقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى ـ مكتبة وجد ـ القاهرة ـ ١٩٨٣.

١٢ ـ **د. أحمد نظمى عبدالحميد، وهيب مسيحة:**

نظرية النقود والائتمان، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٦.

١٣ ـ **ج. ف كراوتزر:**

الموجز فى اقتصاديات النقود، ترجمة كمال فايد، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٥١.

١٤ ـ **د. حسن العنانى:**

علة تحريم الربا، وصلتها بوظيفة النقود، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة ١٩٨٠.

١٥ ـ **د. حازم الببلاوى:**

النظرية النقدية، الكويت، ١٩٧١.

١٦ ـ **د. رفعت السيد العوضى:**

منهج الإدخار والاستثمار فى الإسلام، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١.

١٧ ـ **د. رفعت المحجوب:**

الاقتصاد السياسى الكلى، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٦.

١٨ ـ **د. رمزى زكى:**

الطلب الفعلى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١.

مشكلة التضخم فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.

١٩ ـ **د. زكريا احمد نصر:**

النقد والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية، مطبعة الدقى، القاهرة، ١٩٦٥.

التحليل النقدى، مكتبة الحلبى، القاهرة، ١٩٤٩.

٢٠ ـ **د. سعيد النجار:**

مقدمة فى تاريخ الفكر الاقتصادى، جامعة القاهرة، ١٩٧٧ (بحث غير منشور).

٢١ ـ **صبحى تادرس قريضه:**

النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨.

٢٢ ـ **د. عيسى عبده:**

وضع الربا فى البناء الاقتصادى، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٣.

٢٣ ـ **د. عبدالمنعم محمد البنا:**

الأزمات والسياسات النقدية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

٢٤ ـ **فؤاد مرسى:**

مبادئ نظرية النقود، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٥١.

٢٥ ـ **فؤاد هاشم عوض:**

اقتصاديات النقود والتوازن النقدى، المطبعة الحديثة، القاهرة.

٢٦ ـ **محمد زكى شافعى:**

مقدمة فى النقود والبنوك، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٧ ـ **محمد بن محمد أبو شهبة:**

نظرة الإسلام إلى الربا، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، القاهرة، ١٩٧١.

٢٨ ـ **د. محمد يحيى عويس:**

التحليل الاقتصادى الكلى، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٦

النقود والبنوك، دار أسامة، القاهرة، ١٩٧٧.

٢٩ ـ **محمد سلامة جبر:**

أحكام النقود فى الشريعة الإسلامية، دار الشعاع للنشر، الكويت، ١٩٨١.

٣٠ ـ **د. محمد عبدالله العربى:**

النظم الإسلامية، جمعية الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٠.

٣١ ـ **د. مصطفى كمال وصفى:**

مصنفة النظم الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧.

٣٢ ـ **وهيب مسيحة:**

الأسعار والنفقات، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٠،

أصول النظرية النقدية وسياسة التوظف، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١.

٣٣ ـ **دوريات:**

ـ المجلة الاقتصادية للبنك المركزى.

ـ النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى.

ـ البنوك الإسلامية.

ـ مصر المعاصرة.

ـ الأهرام الاقتصادى.

ـ أبحاث المؤتمرات العلمية السنوية.

الفهـرس

إنسانيات

سلسلة تهتم بنشر النصوص المتميزة من الإبداع، معاصرة كانت أم حداثية، متمثلة فى النماذج المضيئة من الشعر والسرد والنقد الأدبى بالإضافة إلى تاريخ الآداب، من أجل إثراء خبرة القارئ وتنمية وجدانه الأدبىّ ووعيه الجمالىّ، والسعى إلى نشر القيم الفنية التى تحقق للمتلقى الفائدة المرجوّة من قراءة هذه النصوص الراقية؛ حيث يمنح الاشتباك مع فضاء النصّ متعة الفنّ الجميل، ويدرب على كيفية تذوقه، كما تمنح القارئ مساحات لا نهائية للدخول إلى هذه العوالم السحرية، التى يعكف الأدباء على بنائها بعصارة وجدانهم وحبر قلوبهم.

ISBN# 9789774486449





